القضاء والقدر

للإمام ابن قيّم الجوزيّة

(٦٩١ - ٧٥١ هـ)

إعداد

صالح أحمد الشّامي

المكتب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠(٠٥)
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

القضاء والقدر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الإعداد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

«فإن القَدَر ـ كما يقول الإمام ابن القيم ـ بحر محيط لا ساحل له، ولا خروج عنه لأحد من العالمين. والشرع فيه سفينة النجاة، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها فهو من المغرقين».

وقد خاض الناس في بحر هذه المسألة قديماً وحديثاً، ودونت فيها الكتب الكثيرة، التي عبَّر فيها أصحاب كل مذهب عن فكرهم.

وكان عبء علماء أهل السنة في هذا الموضوع ثقيلاً، إذ كان عليهم أن يبينوا الحق الذي جاء في القرآن والسنة، كما كان عليهم بيان زيف المذاهب المنحرفة، التي شوَّه أصحابها فيها الحقيقة، وبيان بطلان حججهم وما تعلقوا به.

ومن الكتب المتقدمة في هذا الباب، والتي حملت الفكر الصافي، والاعتقاد السليم، الذي هو اعتقاد أهل السنة، كتاب «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للإمام ابن قيم الجوزية.

وقد أشار المؤلف إلى ما بذله من جهد في إعداده وتأليفه فقال:

«اجتهدت في جمع هذا الكتاب وتهذيبه، وتحريره وتقريبه، فجاء فرداً في معناه، بديعاً في مغزاه».

ثم بين مكانة الكتاب بقوله:

«ولا يحملنك شنآن مؤلفه وأصحابه على أن تُحرم ما فيه من الفوائد التي لعلك لا تظفر بها في كتاب، ولعل أكثر من تعظمه ماتوا بحسرتها، ولم يصلوا إلى معرفتها...».

فالكتاب ـ كما يتضح من قول مؤلفه، وكما يظهر من قراءته والوقوف على محتواه ـ كتاب يتناول الموضوع بكل أبعاده، فهو يعرض مذهب أهل السنة في المسألة، ـ الذي هو غرضه من الكتاب ـ ويعرض المذاهب الأخرى ويستعرض حجج أصحابها، في غير تعصب أو تحامل، فيقبل صحيح هذه الحجج، ويرفض باطلها.

وربما كان عرضه لحجج تلك المذاهب الباطلة خيراً من عرض أصحابها لها. ولهذا يعد الكتاب كتاب فقه مقارن في شأن مسألة القدر.

فهو بشكله ووضعه معد لطلاب العلم والعلماء، ولِمَا لهذا الموضوع من مكانة في أمر العقيدة، ولما في هذا الكتاب من بيان فيه شفاء العليل في هذا الموضوع، كان من المستحسن ألا يكون حكراً على طلاب العلم والعلماء، بل ينبغي أن يكون في متناول الأيدي بحيث يستفيد منه كل مسلم المعرفة الصحيحة في هذا الجانب من أمر العقيدة.

ولذا رأيت أن أبذل جهدي في استخلاص ما قرره المؤلف من مذهب أهل السنة في المسألة. حتى يتاح للقارئ الوقوف على هذا الموضوع بيسر دون أن يشوش فكره بالآراء الأخرى.

والخيرَ أردت، فإن يكن صواباً، فإنما هو بتوفيق الله تعالى، وإن يكن غير ذلك فمن نفسي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

القدر في كتاب «طريق الهجرتين»

من المعروف عن الإمام ابن القيم رحمه الله، أنه كثيراً ما يعرض للموضوع الواحد في أكثر من مكان، وأكثر من كتاب.

وموضوعنا الذي نتحدث عنه لا يخرج عن هذه القاعدة.

فقد أفرد له المؤلف كتابه «شفاء العليل» كما أفاض في الحديث عنه أيضاً في كتابه «طريق الهجرتين»، فأتى فيه على الموضوع من جميع أطرافه. ولو اكتفى القارىء بما جاء في هذا الكتاب لكانت حصيلته مساوية لقراءته «شفاء العليل».

ولذا يمكن الاكتفاء بأحد الكتابين عن الآخر.

وإنما ظهر هذا الأمر في «طريق الهجرتين» بعد أن يسر الله لي إخراجه في ثوب جديد تحت عنوان «تقريب طريق الهجرتين»[1] حيث تم الفرز الموضوعي لمادة الكتاب، فجمعت مادة كل موضوع من كامل الكتاب وضم بعضها إلى بعض لتشكل باباً في الكتاب تنضوي تحته الفصول المرتبطة به. وكان الباب الثاني منها تحت عنوان «فصول في بحث القدر»[2].

وقد رأيت أن أضيف بعض ما جاء في «طريق الهجرتين» إلى ما استخلصته من «شفاء العليل» وذلك حيث يؤدي ذلك إلى زيادة بيان. وسوف أشير في الحاشية إلى المواطن المضافة.

---

(١) طبعه المكتب الإسلامي عام ١٤١٤هـ.

(٢) جاء ذلك في الصفحات (١٢٣ ـ ٢٦٨) و(٤٧ ـ ٥١) و(٥٩٣ ـ ٥٩٩).

طريقة العمل في إعداد الكتاب

الطبعة المعتمدة:

طبع كتاب «شفاء العليل» مرات، كان آخرها طبعة مكتبة العبيكان في الرياض، سنة ١٤٢٠هـ وقام بتحقيق هذه الطبعة الأستاذ عمر بن سليمان الحفيان، معتمداً على مخطوطتين، ومطبوعة مصر سنة ١٣٢٣هـ. بتصحيح الأستاذ محمد بدر الدين.

وقد شاركه في بعض العمل الأستاذان سليمان الحرش، وعبد القدوس محمد نذير.

والجهد المبذول في إخراج هذه الطبعة جهد كبير يقدره كل من رأى الكتاب وعاش بين أوراقه. وهو جهد يتناسب مع مكانة الكتاب، ومكانة مؤلفه.

فجزى الله الأستاذ عمر وزميليه خير الجزاء، وجعل ذلك في صحائف أعمالهم.

وقد اعتمدت هذه الطبعة أساساً في إخراج هذا الكتاب، وحيث قلت في الحاشية: «قال محققه» فذلك يعني محقق هذه الطبعة الأستاذ عمر الحفيان.

هدف العمل وطريقته:

١ ـ هدف العمل هو الاقتصار على عرض مذهب أهل السنة، بعيداً عن آراء المذاهب الأخرى ومناقشتها.

وكان لا بد من جهد يبذل لاستخلاص كلام ابن القيم المتعلق بمذهب أهل السنة مما يلابسه من عرض ومناقشة للمذاهب الأخرى، وذلك ليستقر هذا المذهب في ذهن القارئ لا يشوش عليه أي أمر آخر.

وقد بذلت جهدي في سبيل ذلك، فيسر الله ما قصدت إليه باستثناء أماكن قليلة، كان من الصعب إخضاعها لهذا الغرض، دون تدخل في عبارة المؤلف، فآثرت بقاءها كما هي حفاظاً على نص كلام المؤلف.

٢ ـ أطال المؤلف في بعض المواطن كثيراً، تارة بإيراد النصوص، وتارة بإيراد الأمثلة، وبعض هذه النصوص أو الأمثلة يفي بالغرض على أكمل وجه، فاقتصرت على ما يفي بالحاجة، ويحقق غاية الكتاب.

٣ ـ في الكتاب استطرادات تناسبية غير قليلة، وقد رأيت تركها اقتصاراً على ماله صلة مباشرة بالموضوع، حتى لا تتشتت أفكار القارئ.

٤ ـ أدخلت بعض التعديلات على ترتيب مادة الكتاب، بغية الحفاظ على سهولة التعامل مع الموضوع. وذلك لأن المؤلف عرض الموضوع من خلال المسائل التي طرحها، وقد كان دقيقاً في العنوان الذي وضعه للكتاب وهو «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل».

فكان لا بد من بعض التعديل، ومن أمثلة ذلك:

ـ في الباب التاسع تعريف بالقدر، فالمستحسن أن يكون في أول الكتاب.

ـ جاء الباب الثالث في احتجاج آدم وموسى، في وسط الأبواب التي تتحدث عن أنواع المقادير. فكان من المستحسن رفعه من بينها، حتى يستمر تتابع الموضوع.

وهذا الباب يعالج مشكلة في الموضوع فرأيت أن أضم لها مشكلات أخرى وأضعها في باب واحد، وجعلت مكانه في آخر الكتاب.

ـ جاءت بعض الموضوعات في طي بعض الأبواب، فكان من المستحسن إفرادها وإبرازها من ذلك: مسألة الاحتجاج بالقدر.

ولا أحب الإطالة في شرح هذا الجانب، إذ سوف يتعرف عليه القارئ الكريم أثناء قراءته للكتاب، حيث بينت مرجع كل فصل ـ أو فقرة بعض الأحيان ـ في الكتاب الأصل، الذي أعني به طبعة العبيكان، تيسيراً على القارئ إذا أحب الرجوع إليه.

٥ ـ حرصت على عدم تداخل الأفكار. فأفردت لكل فكرة فقرة. بحيث تبدو عناصر البحث واضحة جلية.

٦ ـ أستطيع القول بأن هذا الكتاب ـ وهو ما يعادل أقل من ثلث الكتاب الأصل ـ قد استوفى كل الأفكار التي عرضها المؤلف فيما يتعلق بمذهب أهل السنة في الموضوع محل البحث.

ولهذا فليس هذا الكتاب مختصراً للكتاب الأصل.

اسم الكتاب:

سمى المؤلف كتابه، كما ذكر ذلك في مقدمته بـ «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل».

وبما أن كتابنا هذا ليس مختصراً للأصل، بالمعنى المتعارف عليه، فقد رأيت أن يكون عنوانه «القضاء والقدر» وهو اسم آخر للكتاب، ذكره ابن حجر والشوكاني وغيرهما، كما ذكر ذلك فضيلة الشيخ بكر أبو زيد في كتابه التقريب.

مسألة القدر في عهد الصحابة

من مميزات هذا الدين وضوح عقيدته وبعدها عن التعقيد، وتجنبها متاهات المعميات.

وقد جاء بيان أركانها في حديث جبريل عليه السلام - الذي أخرجه مسلم في صحيحه - عندما سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان، فقال:

(أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)[١].

وقد مضى جيل الصحابة والناس على خير ما يرام، في وضوح من الأمر، واستقامة على الدين، حتى إذا كان آخر عهدهم برزت مشكلة الجدال في أمر القدر لتكون سبباً في انحراف بعض الناس عن الطريق القويم.

واستمر أهل السنة على المنهج القويم، والصراط المستقيم، الذي بينه رسول الله ﷺ.

وتمثلت مسألة القدر في أسئلة طرحها أصحابها، منها:

- إذا كان الله كتب على أهل الشقاوة شقاوتهم، فلم يعذبهم؟

- وإذا كان الله تعالى خلق الخلق، وخلق أفعالهم، فلمَ يحاسبهم على أفعالهم الشريرة؟

---

(١) رواه مسلم برقم (٨).

ـ وإذا كان الله تعالى ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ فلمَ يعذب من أضلهم؟

وهي أسئلة دخيلة على دار الإسلام، منافية للأدب الإسلامي الذي قرره القرآن الكريم، عندما قال: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وإذا كان الباعث عليها الخوف من الظلم الذي نسبوه إلى الله تعالى في هذه الأسئلة ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ـ فإن القرآن الكريم يطمئنهم في آيات كثيرة أنه سبحانه وتعالىٰ لا يظلم أحداً، وفي الحديث القدسي (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا)[1].

ومما يبين أن هذه القضية دخيلة على الفكر الإسلامي. ما جاء في صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف. قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أحد فأنفقه. ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر[2].

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٥٧٧).

(٢) رواه مسلم برقم (٨).

وهكذا كانت قضية الإيمان بالقدر مسلمة إيمانية حتى جاء معبد الجهني.

يؤكد ذلك ما أخرجه مسلم عن أبي الأسود الدِّئلي قال: قال لي عمران بن الحصين: أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر ما سبق؟ أو فيما يُستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضي عليهم ومضى عليهم.

قال: فقال: أفلا يكون ظلماً؟

قال: ففزعت من ذلك فزعاً شديداً، وقلت: كل شيء خَلْقُ الله وملكُ يده، فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

فقال لي: يرحمك الله، إني لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك...

وذكر الحديث...[1]

وأبو الأسود يمثل الاستقامة في الاعتقاد، وهو الأمر السائد يومئذٍ في المجتمع المسلم، وإنما كان سؤال عمران من باب الاختبار. فاطمأن بعد جوابه إلى سلامة مسلكه. ولم يدر في خلد أي مسلم أن ذلك يدخل في باب الظلم، ولذلك فزع أبو الأسود من هذه الكلمة فزعاً شديداً. لأنها تتعارض مع ما تقرر من صفة العدل، ومع ما قرره القرآن الكريم والسنة المطهرة من نفي الظلم عنه سبحانه وتعالىٰ.

❁ ❁ ❁

وقد أخرج أبو داود في سننه عن أبي الصلت قال: كتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر، فكتب:

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٥٠).

أما بعد: أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به سنته، وكُفُوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة، فإنها لك ـ بإذن الله ـ عصمة.

ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة، إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها، أو عبرة فيها، فإن السنة إنما سنَّها مَنْ قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق.

فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم على علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، وَلَهُم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى.

فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم «إنما حدث بعدهم» ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، فإنهم هم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مَقْصَر، وما فوقهم من محْسَر[1]، وقد قصَّر قوم دونهم فجفَوْا، وطمح عنهم أقوام فغلَوْا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم.

كتبتَ تسألُ عن الإقرار بالقدر، فعلى الخبير ـ بإذن الله ـ وقعتَ.

ما أعلم ما أحدث الناس من محدثة، ولا ابتدعوا من بدعة هي أبين أثراً، ولا أثبت أمراً من الإقرار بالقدر.

لقد كان ذكره في الجاهلية الجهلاء يتكلمون به في كلامهم، وفي شعرهم، يعزُّون به أنفسهم على ما فاتهم، ثم لم يزده الإسلام بعدُ إلا شدة.

---

(١) (مقصر) بمعنى: تقصير (محسر) من حسر الشيء: أي كشفه.

ولقد ذكره رسول الله ﷺ في غير حديث ولا حديثين، وقد سمعه منه المسلمون، فتكلموا به في حياته، وبعد وفاته، يقيناً وتسليماً لربهم، وتضعيفاً لأنفسهم، أن يكون شيء لم يحط به علمه، ولم يحصه كتابه، ولم يمض فيه قدره، وإنه مع ذلك لفي محكم كتابه: منه اقتبسوه، ومنه تعلموه.

ولئن قلتم: «لم أنزل الله آية كذا؟ ولم قال كذا» لقد قرؤوا منه ما قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم، وقالوا بعد ذلك: «كله بكتاب وقدر» و«كتبت الشقاوة» و«ما يقدر يكن» و«ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» و«لا نملك لأنفسنا نفعاً ولا ضراً».

ثم رغبوا بعد ذلك ورهبوا[1].

وهي وصية عظيمة، فيها كل الخير لمن تأمل ما فيها، وفيها الكثير الكثير..

ومما فيها الدعوة إلى التمسك بما كان عليه سلف هذه الأمة، جيل الصحابة، الذين عايشوا الرسول ﷺ وسمعوا أمره ونهيه. ثم رغبوا ورهبوا.

❁ ❁ ❁

ولم يمض رسول الله ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالىٰ، حتى بلغ أمته كل ما هم بحاجة إليه، من أمر دينهم ودنياهم، ومن ذلك ما يخص هذه المسألة محل البحث.

فقد أخرج أحمد في مسنده: أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية، فكأنما فقىء في وجهه حبُّ الرمان، فقال:

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (٤٦١٢).

(أبهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟! أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيء. انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا)[1].

وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب، حتى احمر وجهه، حتى كأنما فقئ في وجنتيه الرمان، فقال: (أبهذا أمرتم، أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم، عزمت عليكم ألا تتنازعوا فيه)[2].

❁ ❁ ❁

ويبدو - والله أعلم - أن الحديثين يتحدثان عن واقعة واحدة.

ودلالاتهما كثيرة وذات أثر كبير في إلقاء الضوء على موضوع البحث:

١ - إن غضبه ﷺ - وما كان يغضب إلا لله - ذو دلالة واضحة على إنكاره على الصحابة الذين كانوا في ذلك المجلس، وعدم رضاه عما كانوا فيه من جدال في آيات الله سبحانه، ونزاع في أمر القدر.

ولعل كلمة عبد الله بن عمرو - وهو رواي حديث المسند - تبين لنا درجة شدة غضبه ﷺ حيث قال: ما غبطت نفسي

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢/١٩٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.

(٢) رواه الترمذي برقم (٢١٣٣).

بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله ﷺ ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه[1].

وما نعتقد أن هذه الحادثة تكررت مرة ثانية في عهده ﷺ، فقد كان في شدة غضبه. وحرص الصحابة على التزام أمره والسعي في رضاه ما يحول دون تكرارها.

٢ ـ بيَّن ﷺ أن ضرب كتاب الله بعضه ببعض، كان سبباً لضلال الأمم السابقة وأن سلوك هذه الطريق دليل على عدم الفهم لكتاب الله تعالى.

فمن الكليات المسلَّم بها في هذا الدين: أنه لا تناقض بين الآيات، ولا تعارض بين الأحاديث، ولا بين نصوص الكتاب ونصوص السنة.

وقد سجل القرآن هذه الكلية صريحة واضحة فقال عزّ وجلّ:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وجاء في سنن الدارمي عن سعيد بن جبير، أنه حدث يوماً بحديث عن النبي ﷺ فقال رجل: في كتاب الله ما يخالف هذا، قال: ألا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعرض فيه بكتاب الله؟ كان رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله منك[2].

وهذا مسلك يدل على فقه عظيم من الإمام سعيد بن جبير، حيث لم يناقش الرجل في قوله، وإنما ردَّه إلى أصل متفق عليه، وهو أن رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله، فلا يمكن أن يصدر عنه ما يعارضه.

---

(١) رواه ابن ماجه (٨٥).

(٢) سنن الدارمي (٥٩٠).

وإذن فقد كان فعل أولئك الذين كانوا في ذلك المجلس مبنياً على عدم فهم لهذا الكتاب العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

٣ ـ لم يوضح النبي ﷺ لأولئك الصحابة خطأ من أخطأ، وصواب من قال بالصواب، وإنما أنكر طريقتهم، فهو ﷺ يحذر من هذا المسلك كله.

٤ ـ وبناء على ما سبق فالقرآن فيه الآيات التي تقرر التوحيد، وآيات الصفات ومنها الآيات التي تقرر القدر، وفيه آيات الأمر والنهي وآيات الحلال والحرام، ولا يمكن أن تكون آيات القدر معارضة لآيات الأمر والنهي.. كما ذهبت إلى ذلك بعض الفرق.

٥ ـ في قوله ﷺ: (إنكم لستم مما ههنا في شيء) أي ليست هذه هي الطريقة التي ينبغي أن تفهموا القرآن بها.

ومعلوم أنهم لم يكونوا في نقاشهم في آيات الأمر والنهي، وإنما كان نص الحديث في أمر القدر، وهذا أمر مرتبط بالإيمان والاعتقاد، والإيمان والاعتقاد محله القلب، وعمل القلب هو التصديق والإيقان والاطمئنان إلى ما جاءه من عند الله تعالى، وليس المجادلة والاختلاف.

٦ ـ في قوله ﷺ: (انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا) بيان لميدان العمل، فالمسلم بين أمر عليه تنفيذه، ونهي عليه الامتناع والبعد عنه.

ففي هذه الفقرة بيان لما ينبغي فهمه فيما يخص عمل الجوارح في ميدان الأمر والنهي وفي الفقرة السابقة بيان لعمل القلب القائم على التفكير والفهم والمعرفة والتصديق بعيداً عن ضوضاء الجدل.

٧ ـ وفي قوله ﷺ: (عزمت عليكم، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه) إغلاق لباب النزاع في هذا الموضوع.

ومعنى عدم النزاع، هو محاولة الفهم بعيداً عن الجدل.

٨ ـ في قوله في الحديث الأول: «هذا ينزع آية. وهذا ينزع آية» أي حينما يتحول النقاش في آية أو جزء من آية بعيداً عن سياقها ضمن النص التي هي فيه. يكمن الخطر.

ونحن عندما نرجع إلى الجدال الذي احتدم بين الفرق نجد محور الخلاف يدور حول بعض آية، اقتطعت من أصلها، بل ومن النص الذي هي فيه.

والمثال على ذلك قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣] فهذه الآية محور نقاش طويل بين الفرق. ولو قرئت الآية كلها لانتهى الأمر وزال اللبس فنص الآية ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

فالعباد يسألون عما كانوا يعملون، وإذا كان الأمر كذلك، كان الحري بهم أن يشتغلوا بما يسألون عنه، وهو فعلهم، وأن لا يشغلوا أنفسهم بما هو أكبر من طاقتهم، ومن فهمهم. وهو فعل الله تعالى، لأنه ليس محل سؤال لهم.

وبهذا نتبين كم يكون الخطأ كبيراً في اقتطاع جزء من آية، أو آية من آيات.

❁ ❁ ❁

وإذا كان ﷺ قد عزم على أصحابه ألا يتنازعوا في القدر، فإنه يقرر هذه المسألة في عدد من أحاديثه ﷺ في وضوح تام ويقرر إلى جانبها الدعوة إلى العمل.

فعن علي ﷺ قال: كان النبي ﷺ في جنازة، فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض، فقال: (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة) قالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)(١).

ومثل ذلك في حديث عمران بن حصين، وحديث جابر وغيرهما.

إنهما جانبان: الاعتقاد والعمل، فينبغي أن يستقر في القلب الإيمان بما أخبر به ﷺ، كما ينبغي تنفيذ أمره ونهيه في ميدان العمل.

وقد كان في سلوكه ﷺ في ميدان العمل وجده فيه ما هو غني عن البيان، وكذلك في فعل الصحابة.. حتى الذين بشروا بالجنة، فقد كان عملهم أكثر من عمل غيرهم.

إنهم لم يتكلوا على كتابهم الذي هو في علم الله وهم لا يعلمونه، وإنما نفذوا أمره ﷺ في الجد في العمل.

❁ ❁ ❁

والإيمان بالقدر عامل إيجابي في حياة الإنسان.

ـ فاندفع المسلمون إلى الجهاد في ظلال قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١].

ـ والإيمان بالقدر طارد لليأس والإحباط الذي ينتج عن فشل أو مصيبة تقع بالإنسان، فعلَّمه التطلع إلى المستقبل. وفي

(١) متفق عليه (خ٤٩٤٩، م٢٦٤٧).

الحديث الصحيح (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك. واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإن «لو» تفتح عمل الشيطان)[1].

وهكذا علمه الحديث عند المصيبة أن يقول: قدر الله وما شاء فعل، ثم يتطلع إلى المستقبل بروح فيها الحيوية والنشاط مستعيناً بالله طارداً ظلال العجز عن نفسه.

وقد جاء هذا المعنى في القرآن الكريم مع إضافة أخرى..

قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣].

إن الإيمان بالقدر يحول دون التأسف على ما فات الذي قد يقعد بالإنسان عن العمل كما يمنع طرفاً آخر وهو الغرور والاختيال في حال النجاح، والذي قد يقعد أيضاً بالإنسان عن العمل.

وهكذا جاءت مسألة الإيمان بالقدر عاملاً على دفع الإنسان إلى السعي والعمل المستمر.

وقد أبطلت الآيات الكريمة احتجاج من احتج بالقدر في عدم الإيمان.. لأنه احتجاج مخالف للمسلك العام الذي ينتجه الإيمان بالقدر.

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٦٤).

ـ والإيمان بالقدر لا يحول دون الحركة والاختيار، وقصة عمر التي وردت في الصحيحين معلومة مشهورة، عندما خرج إلى الشام فبلغه أن الوباء وقع بأرضها، فعزم على الرجوع، فقال له أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة؟! نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله. أرأيت لو كان لك إبل هبطتْ وادياً له عدوتان، إحداهما خصبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله...[١].

❁ ❁ ❁

ومن فوائد الإيمان بالقدر أنه يربي المسلم على التواضع لله تعالى، وعلى الخوف له وهذا إعمال لأسمائه تعالى..

فالمسلم عندما لا يعلم خاتمته وما هو مصيره يظل في عبوديته الخالصة لله تعالى رغبة ورهبة، كما وصف عمر بن عبد العزيز الصحابة في حديثه السابق.

هذا ما يفهمه المسلم من أحاديث القدر الكثيرة، ولا يتبادر إلى ذهنه أبداً نسبة الظلم إلى الله تعالى، فالظلم مرتبط بالعبث وغياب الحكمة. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وهناك أثر اجتماعي آخر، وهو عدم التعالي على الناس. فرب أشعث أغبر ذي طمرين لو أقسم على الله لأبر قسمه.

فعامل الكرامة عند الله هو التقوى، والله وحده هو الذي يعلم هذه التقوى.

❁ ❁ ❁

---

(١) متفق عليه (خ ٥٧٢٩، م٢٢١٩).

وفي ضوء ما سبق نفهم قوله ﷺ: (لن يُدخل أحداً عملُه الجنة) قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: (لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة، فسددوا وقاربوا..)[1].

إنه البقاء في مقام العبودية، والتطلع إلى رحمة الله تعالى.

❁ ❁ ❁

وخلاصة القول:

إن جيل الصحابة هو جيل القدوة، الجيل الذي عاش مع الرسول ﷺ وتلقى عنه، فكان له شرف الصحبة، وكان المثال الحق للمجتمع الذي أراده الإسلام. ونستطيع بيان موقفه من قضية «القدر» بالأمور التالية التي تحمل الوضوح في الرؤية، والوضوح في السلوك، والوضوح في الفهم:

١ ـ الإيمان بالقدر خيره وشره ركن من أركان الإيمان، وقد آمنوا بذلك.

٢ ـ ظلت هذه القضية في مكانها الصحيح. ميدان الاعتقاد ـ وفقاً لما أمرهم به ﷺ ـ والعقيدة مسلمات، قد يرتقي العقل لفهم حكمتها، وذلك خير، وقد لا يتاح له ذلك فتظل في دائرة التسليم.

وقد أصر ﷺ أن تظل ـ هذه القضية ـ في ميدانها الأصيل، ولم يسمح لها أن تخرج منه لتصبح قضية جدلية، وتصبح ميداناً للأخذ والرد. وموقفه ﷺ واضح في أحاديث كثيرة. منها ما مر من غضبه وقوله ﷺ: (أبهذا أمرتم...).

إنه أمر صريح منه ﷺ بإخراجها من دائرة الجدل، وإبقائها حيث مكانها الصحيح في ميدان الاعتقاد.

---

(١) رواه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

٣ ـ جاءت أحاديث كثيرة تتحدث عن أمر الإيمان بالقدر، وكان بعد كل منها سؤال للصحابة ﷺ: أفلا نتكل؟ أفلا ندع العمل؟ فكان جوابه ﷺ في كل مرة: (اعملوا فكل ميسر لما خلق له).

اعملوا، اعملوا... وذهب الصحابة يعملون ويعملون... تنفيذاً لأمره ﷺ وتنفيذاً لأمره تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ...﴾.

لقد انطلقوا يعملون بكل الجد والاجتهاد، وبكل طاقتهم محاسبين أنفسهم على كل وقت ضائع.

٤ ـ وفي إطار الفهم الصحيح انطلق الصحابة ﷺ يحملون الدعوة إلى الناس جميعاً، مقدمين دماءهم في سبيل إيصالها إليهم، غير هَيَّابين ساحات المعارك، لأنهم أيقنوا أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها، وهكذا كانت إيجابية هذه العقيدة في انسياح الإسلام في البلاد، حيث فتحت البلاد والقلوب وخضعت لدين الله تعالى.

٥ ـ وفي إطار الفهم الصحيح أيضاً، أمكن توفير الطاقات الضائعة، التي تهدر في التأسف على أمر مضى، وادخارها لتكون عامل قوة للعمل للمستقبل. كما جاء في الحديث الشريف: (وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل).

وهكذا كان تفسير ما وقع وربطه بالقدر، مما يخفف من وطأته وشدته على النفس. وبهذا تبقى للإنسان المسلم صحته النفسية التي يستأنف بها العمل.

وهكذا كانت عقيدة القدر في نفس المسلم إيجابية في كل أبعادها، حينما تفهم في ضوء النصوص الصحيحة والتفسيرات النبوية الصادقة.

تلك هي حال جيل الصحابة رضي الله عنهم، فهم دقيق، واتباع صادق، أدى إلى تطبيق سليم فأثمر أينع الثمار في واقع الحياة وفي قرارة النفوس... وكما قال الإمام مالك رحمه الله: «فإنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلَّا بما صلح به أولها».

أكتفي بهذا القدر من إلقاء الضوء على موضوع هذا الكتاب، راجياً من الله تعالى أن يتقبله، ويجعل أعمالي خالصة له إنه نعم المسؤول وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

١٢ ربيع الأول ١٤٢٢

٤ حزيران ٢٠٠١م

كتبه

صالح أحمد الشامي

القضاء والقدر

للإمام ابن قيّم الجوزيّة

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الإفضال والإنعام، والمنن الجسام، والأيادي العظام، ذي الجلال والإكرام، الملك القدوس السلام، الذي قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السَّماوات والأرض بخمسين ألف عام، فقدَّر أرزاقهم وآجالهم، وكتب آثارهم وأعمالهم، وقسم بينهم معايشهم وأموالهم ـ وعرشه على الماء ـ قبل خلق الليالي والأيام، فأبرم القضيّة، وقدَّر البريّة، وقال للقلم: اكتبْ، فجرى بما هو كائن في هذا العالم على تعاقب السِّنين والأعوام.

ثم خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستَّة أيّام، ثم استوى على العرش المجيد بذاته، منفَرداً بتدبير خلقه بالسَّعادة والشقاوة، والعطاء والمنع والإحياء والإمَاتة، والخَفْضِ والرَّفع، والإيجاد والإفْنَاء، والنقضِ والإبْرام، يَسْأله مَنْ في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن.

فَلا يَشْغله سَمْعٌ عَنْ سَمْعٍ، ولا تُغَلِّطُه المسائلُ، ولا يَتَبَرَّم بإلحاح الملحِّين على الدَّوام، يَسمع ضَجيج الأصْوَات، باختلاف اللُّغات، على تَفَنُّنِ الحاجَات.

ويرى دبيبَ النَمْلَة السَّوداء، تَحتَ الصَّخرة الصمَّاء، في اللَّيْلَة المدلهمَّة الشَّديدَة الظلام، لا تَسقط ورقةٌ إلا بعلْمه، ولَا

تَتَحرَّكُ ذَرَّة إلا بإذنه، ولا يقع حادثٌ إلا بمشيئَته، ولا يخلو مَقْدورٌ عَنْ حكْمَته، فَلَهُ الحكمة البَاهرة والآيات الظاهرة، والحجَّةُ البالغةُ، والنّعمة السابغة، على جميع الأنام، وَسع كلَّ شيء رحمةً وعلماً، وأوْسَع كلَّ مَخْلوق فَضْلاً وجُوْداً وحلماً، وقَهَر كلَّ شيءٍ عزَّةً وحكماً، فَعَنَت الوُجوهُ لجلال وَجهه، وعَجزت العقولُ عَنْ معرفة كُنهه، وقامت البراهين على استحالة مثله وشبهه.

فهو الأوَّل الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، والظَّاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء، ذو الأسماء الحسنى، والصفات العُلى، وهو مستوٍ على عرشه، مستولٍ على خلقه، يسمع ويرى.

كلّم موسى تكليماً، وتجلّى للجبل فجعله دكّاً هشيماً، فهو الحيُّ القيوم الذي لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سُبُحَاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، فهو أقرب شهيد، وأدنى حفيظ، وأعظم رقيب، وأرأف رحيم، حال دون النفوس، وأخذ بالنواصي، وكتب الآثار، ونسخ الآجال، فأزمّة الأمور بيديه، ومرجعها كلُّها إليه، فالقلوب له مفضية، والسِّرُ عنده علانية، والمستور لديه مكشوف، وكلُّ أحدٍ إليه فقير ملهوف على الدوام.

فسبحان من نفذ حكمُه في بريّته، وعدل بينهم في أقضيته، وعمَّهم برحمته، وصرَّفهم تحت مشيئته وحكمته، وأكرمهم بتوحيده ومعرفته، وجعل أهل ذكره أهل مجالسته، وأهل شكره أهلَ زيادته، وأهل طاعته أهلَ كرامته، وأهل معصيته لا يقنطهم

من رحمته، إنْ تابوا فهو حبيبُهُم، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾، وإن أصرُّوا فهو طبيبُهُم، يبتليهم بأنواع المصائب ليطهرهم من الدنس والآثام.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، ولا كفؤ له، ولا سميَّ له، ولا صاحبة له، ولا ولد له، بل هو الأحد الصمد الذي تفرّد بإلاهيّته، وتوحَّدَ بربوبيته، وتعالى عن مشابهة خليقته، وأنّى يشبه العبدُ المخلوق الملكَ القدُّوس السَّلام!

وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، أرسله رحمةً للعالمين، وقدوةً للعاملين، ومحجة للسالكين، وحجة على العباد أجمعين، أرسله على حين فترة من الرسل، ودروس من الكتب، وطموس من السُّبُل، حين انقطع خبر الوحي من السماء، وتاه الأدلاء في دياجي الظَّلماء، وغشيت الأرضَ ظلماتُ الكفر والشِّرك والعناد، واستولى عليها أئمة الكفر وعساكر الفساد، واستند كل قوم إلى ظلمات آرائهم، وحكموا على الله وبين عباده بمقالاتهم الباطلة وأهوائهم.

فسُبُلُ الهدى عافيةٌ آثارُها، منحط منارها، والضلالة قد تضرمت نارها وتطاير في الآفاق شرارها، وظهر في أقطار الأرض شعارها، وقد استحقَّ الناس أن يحلّ بساحتهم العذاب، وقد نظر الجبَّارُ إليهم فمقتهم عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب.

فأطلع الله شمس الرسالة في حنادس تلك الظُّلم، وأنعم بها على أهل الأرض، وكانت تلك النعمة عليهم أجلَّ النعم، فبعث رسوله ﷺ للإيمان منادياً، وإلى الجنة داعياً، وبكل عُرف

آمراً، وعن كل نُكر ناهياً، فاستنقذ به الخليقة من تلك الظلمات، ونوّرَ بصائرهم بالآيات البينات، وجَلا عن قلوبهم صدأ تلك الشكوك والشبهات، وفتح به أعيناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غلفاً، فبلَّغ رسالات ربّه، وأدى أمانته، ونصح أمته، ولم يدع باباً من الهدى إلا فتحه، ولا مشكلاً من الدين إلا أوضحه، ولا خيراً إلا دلّ الأمة عليه، ولا شرّاً إلا حذَّرهم منه، لئلا يصلوا إليه، فأغنى الله به عن تكلُّف المتنطّعين، وآراء المتهوكّين، ومعقولات المتفلسفين، وخيالات المتصوّفين، وجدل المتكلمين، وأقيسة المتكلِّفين.

فاكتفى بما جاء به العارفون، واستوحش من كثير منه الجاهلون، وعَدَلوا عنه إلى ما يناسب أعينهم الرّمد، وبصائرهم العُمي، وظنوا أنهم بذلك يهتدون ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٩﴾ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٩، ٥٠] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

أما بعد:

فإن القَدَرَ بحر محيط لا ساحل له، ولا خروج عنه لأحد من العالمين، والشرع فيه سفينة النجاة، مَنْ ركبها نجا، ومن تخلف عنها فهو من المغرقين، وهو قُدْرَةُ الله الذي هو على كل شيء قدير، وكل مخلوق فمنه ابتدأ وإليه يصير، والإيمان به قطبُ رحا التوحيد ونظامُه، ومبدأ الإيمان وتمامه، فهو أحد أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان، والحكمة آخيّته[1] التي

---

(١) هي حبل يدفن طرفاه في الأرض، ويبرز وسطه كالحلقة تشد فيها الدابة.

يرجع إليها، ويدور في جميع تصاريفه عليها، فالقدر مظهر الملك، والحكمة مظهر الحمد، والتوحيد متضمن لنهاية الحكمة وكمال التقدير، فلا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، فبالقدر والحكمة ظهر خلقه وشرعه المبين ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

[حيرة أكثر الناس في هذا الموضوع]:

وقد سلك الناس في هذا الباب في كل واد، وأخذوا في كل طريق، وتولّجوا في كل مضيق، وركبوا كل صعب وذلول، وقصدوا الوصول إلى معرفته من كل سبيل، وتكلمت فيه الأئمة قديماً وحديثاً، وساروا فيه بطيئاً وقاصداً وحثيثاً، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، وصنّفت فيه الطوائف على تنوع أصنافها، فلا أحد إلا وهو يحدّث نفسه بهذا الشأن، ويطلب الوصول فيه إلى حقيقة العرفان، فتراه إما ناظراً مع نفسه، أو مناظراً لبني جنسه.

وكلٌ قد اختار لنفسه مذهباً لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إيّاه، وكلهم ـ إلا مَنِ اهتدى بالوحي ـ عن طريق الصواب مصدود، وباب الهدى في وجهه مسدود، قد قمّش علماً غير طائل، وارتوى من ماء آجن، قد طاف على أبواب المذاهب، ففاز بأخسِّ الآراء والمطالب، فرح بما عنده من العلم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، وقدم آراء من أحسن به الظن على الوحي المنزّل والنص المرفوع.

حيران يأتمُّ بكل حيران، يحسب كل سراب شراباً، فهو طول عمره ظمآن، ينادى إلى الصواب من مكان بعيد، ويُدعى

إلى الهدى فلا يستجيب إلى يوم الوعيد، قد فرح بما عنده من الخيال، وتشبّع بأنواع الباطل وأصناف المحال، منعه الكفر الذي في صدره؛ وليس هو ببالغه عن الانقياد للهداة المهتدين، ولسان حاله أو قاله يقول: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣].

[الوحي هو المصدر]:

ولما كان الكلام في هذا الباب نفياً وإثباتاً، مداره على الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقه وأمره، كان أسعد الناس بالصواب فيه من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوّكين، وتشكيكات المتكلمين، وتكلفات المتنطعين، واستمطر ديم الهداية من كلمات أعلم الخلق بربِّ العالمين، فإن كلماته الجوامع النوافع في هذا الباب وفي غيره كفتْ وشفتْ، وجمَّعت وفرَّقت، وأوضحت وبيَّنت، وحلَّت محل التفسير والبيان لما تضمنه القرآن.

ثم تلاه أصحابه من بعده على نهجه المستقيم، وطريقه القويم، فجاءت كلماتهم كافية شافية، مختصرة نافعة، لقرب العهد ومباشرة التلقي من تلك المشكاة، التي هي مظهر كل نور، ومنبع كل خير، وأساس كل هدى، ثم سلك على آثارهم التابعون لهم بإحسان، فاقتفوا طريقهم، وركبوا منهاجهم، واهتدوا بهداهم، ودعوا إلى ما دعوا إليه، ومضوا على ما كانوا عليه.

[ظهور الفرق المنحرفة]:

ثم نبغ في عهدهم وأواخر عهد الصحابة مجوس هذه الأمة

الذين يقولون: لا قدر، وأن الأمر أُنُفٌ، فمن شاء هدى نفسه، ومن شاء أضلها ومن شاء بخسها حَظَّها وأهملها، ومن شاء وفقها للخير وكمّلها، كل ذلك مردود إلى مشيئة العبيد، ومقتطع من مشيئة العزيز الحميد، فأثبتوا في ملكه ما لا يشاء، وفي مشيئته ما لا يكون.

ثم جاء خلف هذا السلف، فقرروا ما أسَّسَه أولئك من نفي القدر وسمّوه عدلاً، وزادوا عليه نفي صفاته سبحانه وحقائق أسمائه وسمّوه توحيداً.

فالعدل عندهم إخراج أفعال الملائكة والإنس والجن وحركاتهم وأقوالهم وإراداتهم عن قدرته ومشيئته وخلقه، والتوحيد عند متأخريهم تعطيله عن صفات كماله، ونعوت جلاله، وأنه لا سمع له، ولا بصر، ولا قدرة، ولا حياة، ولا إرادة تقوم به ولا كلام، ما تكلم ولا يتكلم، ولا أمَرَ ولا يأمر، ولا قال ولا يقول، إن ذلك إلا أصوات وحروف مخلوقة في الهواء، أو في محل مخلوق، ولا استوى على عرشه فوق سماواته، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل الأمر والوحي من عنده، وليس فوق العرش إلهٌ يُعبد، ولا ربٌّ يُصلّى له ويُسجد، ما فوقه إلا العدم المحض والنفي الصرف، فهذا توحيدهم وذاك عدلهم!.

ثم نبغت طائفة أخرى من القدرية، فنفت فعل العبد وقدرته واختياره، وزعمت أن حركته الاختيارية ـ ولا اختيار ـ كحركة الأشجار عند هبوب الرياح، وكحركات الأمواج، وأنه على الطاعة والمعصية مجبور، وأنه غير ميسر لما خلق له، بل هو عليه مقسور ومجبور.

ثم تلاهم أتباعهم على آثارهم مقتدين، ولمنهاجهم مقتفين، فقرّروا هذا المذهب، وانتموا إليه وحققوه، وزادوا عليه أن تكاليف الربّ تعالى لعباده كلها تكليف ما لا يُطاق، وأنها في الحقيقة كتكليف المُقْعَد أن يرقى إلى السبع الطباق، فالتكليف بالإيمان وشرائعه تكليف بما ليس من فعل العبد ولا هو له بمقدور، وإنما هو تكليف بفعل من هو منفرد بالخلق، وهو على كل شيء قدير، وكلّف عباده بأفعاله، وليسوا عليها قادرين، ثم عاقبهم عليها، وليسوا في الحقيقة لها فاعلين.

ثم تلاهم على آثارهم محققوهم من العُبّاد، فقالوا: ليس في الكون معصية البَتَّة، إذ الفاعل مطيع للإرادة موافق المراد كما قيل:

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره   منِّي، ففعلي كلُّه طاعات

ولاموا بعض هؤلاء على فعله فقال: إنْ كنت عصيت أمره، فقد أطعت إرادته، ومطيع الإرادة غير ملوم، وهو في الحقيقة غير مذموم!

وقرر محققوهم من المتكلمين هذا المذهب، بأن الإرادة والمشيئة والمحبّة في حق الربّ سبحانه شيء واحد، فمحبته هي نفس مشيئته، وكل ما في الكون فقد أراده وشاءه، وكل ما شاءه فقد أحبّه.

وأخبرني شيخ الإسلام ـ قدّس الله روحه ـ أنه لام بعض هذه الطائفة على محبّة ما يبغضه الله ورسوله، فقال له الملوم: المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، وجميع ما في الكون مراده، فأي شيء أبغض منه؟

قال الشيخ: فقلت له: إذا كان قد سخط على أقوام ولعنهم

وذمّهم وغضب عليهم، فواليتهم أنت، وأحببتهم وأحببت أفعالهم ورضيتها، تكون موالياً له أو معادياً؟ قال: فبُهِتَ الجبري، ولم ينطق بكلمة.

وزعمت هذه الفرقة أنهم بذلك للسنة ناصرون، وللقدر مثبتون ولأقوال أهل البدع مبطلون، هذا وقد طووا بساط التكليف، وطفّفوا في الميزان غاية التطفيف، وحملوا ذنوبهم على الأقدار، وبرؤوا نفوسهم في الحقيقة من فعل الذنوب والأوزار، وقالوا: إنها في الحقيقة فعل الخلاّق العليم، وإذا سمع المنزِّهُ لربِّه هذا، قال: سبحانك هذا بهتان عظيم! فالشرّ ليس إليك، والخير كله في يديك.

ولقد ظنّت هذه الطائفة بالله أسوأ الظن، ونسبته إلى أقبح الظلم، وقالوا: إن أوامر الربّ ونواهيه كتكليف العبد أن يرقى فوق السماوات، أو كتكليف الميت إحياء الأموات، والله يعذّب عباده أشدّ العذاب على فعل ما لا يقدرون على تركه، وعلى ترك ما لا يقدرون على فعله، بل يعاقبهم على نفس فعله، الذي هو لهم غير مقدور، وليس أحدٌ منهم ميسر له بل هو عليه مقهور، ونرى العارف منهم ينشد مترنماً، ومن ربّه متشكياً متظلماً:

ألقاه في اليمّ مكتوفاً وقال له إيّاك إيّاك أن تبتلَّ بالماء!

وليس عند القوم في نفس الأمر سبب ولا غاية، ولا حكمة، ولا قوة في الأجسام، ولا طبيعة، ولا غريزة، فليس في الماء قوة التبريد، ولا في النار قوة التسخين، ولا في الأغذية قوة الغذاء، ولا في الأدوية قوة الدواء، ولا في العين قوة الإبصار، ولا في الأذن قوة السماع، ولا في الأنف قوة الشم، ولا في الحيوان قوة فاعلة، ولا قوة جاذبة، ولا ممسكة، ولا

دافعة، والربّ تعالى لم يفعل شيئاً بشيء، ولا شيئاً لشيء، فليس في أفعاله باء تسبيب، ولا لام تعليل، وما ورد من ذلك، فمحمول على باء المصاحبة ولام العاقبة.

وزادوا على ذلك أن الأفعال لا تنقسم في أنفسها إلى حسن وقبيح، ولا فرق في نفس الأمر بين الصدق والكذب، والبر والفجور، والعدل والظلم، والسجود للرحمن والسجود للشيطان، والإحسان إلى الخلق والإساءة إليهم، ومسبة الخالق تعالى والثناء عليه، وإنما نعلم الحسن من ذلك من القبيح بمجرد الأمر والنهي، ولذلك يجوز النهي عن كل ما أمر به، والأمر بكل ما نهى عنه، ولو فعل ذلك، لكان هذا قبيحاً، وهذا حسناً.

وزاد بعض محققيهم على هذا أن الأجسام كلها متماثلة، فلا فرق في الحقيقة بين جسم النار وجسم الماء، ولا بين جسم الذهب وجسم الخشب، ولا بين المسك والرجيع، وإنما تفترق بصفاتها وأعراضها، مع تماثلها في الحدّ والحقيقة، وزادوا على ذلك بأن قالوا: الأعراض كلها لا تبقى زمانين، ولا تستقر وقتين، فإذا جمعت بين قولهم بعدم بقاء الأعراض، وقولهم بتماثل الأجسام وتساوي الأفعال، وأن العبد لا فعل له البتَّة، وأنه لا سبب في الوجود، ولا قوة، ولا غريزة، ولا طبيعة، وقولهم: إن الربَّ تعالى ليس له فعل يقوم به، وفعله عين مفعوله، وقولهم: إنه ليس بمباين لخلقه، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه، وقولهم: إنه لا يتكلم ولا يُكلّم، ولا قال ولا يقول، ولا سمع أحد خطابه ولا يسمعه، ولا يراه المؤمنون يوم القيامة جهرة بأبصارهم من فوقهم، أنتجت لك هذه الأصول عقلاً يعارض السمع ويناقض

الوحي، وقد أوصاك الأشياخ عند التعارض بتقديم هذا المعقول على ما جاء به الرسول ﷺ!

فلو أني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان
لهان عليَّ ما ألقى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني

[مكانة الموضوع ومكانة البحث]:

ولما كانت معرفة الصواب في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل واقعة في مرتبة الحاجة، بل في مرتبة الضرورة، اجتهدت في جمع هذا الكتاب وتهذيبه، وتحريره وتقريبه، فجاء فرداً في معناه، بديعاً في مغزاه وسميته: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، هو المانّ به، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، والله بريءٌ منه ورسوله.

فيا أيُّها المتأمل له، الواقف عليه، لك غُنمه، وعلى مؤلِّفه غُرمه، ولك فائدته، وعليه عائدته، فلا تعجل بإنكار ما لم يتقدم لك أسباب معرفته، ولا يحملنك شنآن مؤلفه وأصحابه على أن تُحرم ما فيه من الفوائد التي لعلك لا تظفر بها في كتاب، ولعل أكثر من تعظمه ماتوا بحسرتها، ولم يصلوا إلى معرفتها، والله يقسم فضله بين خلقه بعلمه وحكمته، وهو العليم الحكيم، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

الباب الأول

معنى القدر وأنواع المقادير

الفصل الأول[1]

في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾

[المخاصمون في القدر نوعان]:

قال سفيان: «عن زيد بن إسماعيل المخزومي، حدثنا محمد بن عباد بن جعفر، حدثنا أبو هريرة قال: جاء مشركو قريش إلى رسول الله ﷺ يخاصمون في القدر، فنزلت هذه الآية ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ۝٤٧ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٧ ـ ٤٩]» رواه مسلم[2].

والمخاصمون في القدر نوعان:

أحدهما: من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره، كالذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

والثاني: من ينكر قضاءه وقدره السابق.

والطائفتان خصماء الله.

قال عوف: من كذَّبَ بالقدر فقد كذَّبَ بالإسلام، إنّ الله تبارك وتعالى قَدَّر أقداراً، وخلق الخلق بقدر، وقَسَّم الآجال

---

(١) هذا الفصل هو الباب التاسع في الأصل.

(٢) رواه مسلم برقم (٢٦٥٦).

بقدر، وقَسَّم الأرزاق بقدر، وقَسَّم البلاء بقدر، وقسم العافية بقدر[1].

[قول الإمام أحمد في القدر]:

وقال الإمام أحمد: «القدرُ قدرة الله».

واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً وقال: هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين، وهو كما قال أبو الوفاء: فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الربّ على خلق أعمال العباد وكتابتها وتقديرها.

وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها، وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم، وسنذكر ذلك فيما بعد إن شاء الله.

[قول ابن عباس في القدر]:

وفي تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] قال: الذين يقولون: «إنَّ الله على كل شيء قدير».

وهذا من فقه ابن عباس وعلمه بالتأويل، ومعرفته بحقائق الأسماء والصفات، فإن أكثر أهل الكلام لا يوفّون هذه الجملة حقَّها، وإن كانوا يقرون بها، فمنكرو القدر، وخلق أفعال العباد لا يقرون بها على وجهها، ومنكرو أفعال الربِّ تعالى القائمة به، لا يقرون بها على وجهها، بل يصرّحون أنه لا يقدر على فعل يقوم به.

---

(١) هو من قول الإمام الحسن البصري، كما ذكره محقق الكتاب.

ومَنْ لا يقِرّ بأن الله سبحانه كل يوم في شأن، يفعل ما يشاء، لا يقر بأن الله على كل شيء قدير.

ومَنْ لا يقرّ بأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلّبها كيف يشاء، وأنه سبحانه مقلب القلوب حقيقة، وأنه إن شاء أنْ يقيم القلب أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه، لا يقر بأن الله على كل شيء قدير.

ومن لا يقرّ بأنه استوى على عرشه، بعد أن خلق السماوات والأرض، وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا يقول: من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له، وأنه ينزل إلى الأرض، قبل يوم القيامة حين تخلو من سكانها، وأنه يجيء يوم القيامة فيفصل بين عباده، وأنه يتجلى لهم يضحك، وأنه يريهم نفسه المقدسة، وأنه يضع رجله على النار فتضيق بأهلها، وينزوي بعضها إلى بعض، إلى غير ذلك من شؤونه وأفعاله، التي مَنْ لم يقرَّ بها، لم يقرّ بأنه على كل شيء قدير.

فيا لها كلمة من حَبْر الأمة، وترجمان القرآن ﷺ وقد كان ابن عباس شديداً على القدرية، وكذلك الصحابة، كما سنذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني[1]
أنواع المقادير

تمهيد:

[وردت النصوص بستة تقادير مرتبة، وكل واحد منها كالتفصيل من التقدير الذي قبله:

فهناك تقدير يومي.

والذي قبله: تقدير حولي.

والذي قبله: تقدير عمري، عند تعلق النفس به.

والذي قبله كذلك، عند أول تخليقه وكونه مضغة.

والذي قبله: تقدير سابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض.

والذي قبله: تقدير سابق على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

ولنبدأ بالحديث عنها تفصيلاً ابتداء من التقدير الأول من حيث القِدَم].

التقدير الأول:

وهو تقدير المقادير قبل خلق السماوات والأرض:

---

(١) يجمع هذا الفصل الأبواب (١، ٢، ٤، ٥، ٦) من الأصل.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء) رواه مسلم في الصحيح[1].

وفيه دليل على أن خلق العرش سابق على خلق القلم، وهذا أصح القولين.

وعن عبادة بن الصامت أنه قال لابنه: يا بني، إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان، حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، قال: ربِّ، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة). يا بني، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من مات على غير هذا فليس مني)[2].

فكتابة القلم للقدر كان في الساعة التي خلق فيها.

وعن عبد الله بن عباس قال: كنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال لي: (يا غلام، إني أعلمك كلمات، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفّت الصحف) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح[3].

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) رواه أبو داود (٤٧٠٠) واللفظ له، والترمذي (٢١٥٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٦).

وعن أبي هريرة قال: قلت: يا رسول الله، إني رجل شاب، وأنا أخاف على نفسي العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك فقال النبي ﷺ: (يا أبا هريرة، جفَّ القلم بما أنت لاق، فاختصِ على ذلك أو ذر) رواه البخاري في صحيحه[1].

وقال أبو داود الطيالسي: حدثنا عبد المؤمن هو ابن عبيد الله قال: كنا عند الحسن فأتاه بُريد بن أبي مريم السلولي يتوكأ على عصا، فقال: يا أبا سعيد، أخبرني عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]؟ فقال الحسن: نعم والله، إن الله ليقضي القضية في السماء، ثم يضرب لها أجلاً أنه كائن في يوم كذا وكذا، في ساعة كذا وكذا في الخاصة أو العامة، حتى إن الرجل ليأخذ العصا ما يأخذها إلا بقضاء وقدر، قال: يا أبا سعيد، والله لقد أخذتها وإنّي عنها لغني، ثم لا صبر لي عنها، قال الحسن: أفلا تَرَى[2].

واختلف في الضمير في قوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ فقيل: هو عائد على الأنفس لقربها منه، وقيل: هو عائد على الأرض، وقيل: عائد على المصيبة، والتحقيق أن يقال: هو عائد على البرية التي تعمّ هذا كله، ودلّ عليه السياق وقوله: «نبرأها»، فينتظم التقادير الثلاثة انتظاماً واحداً والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٧٦).

(٢) قال محققه، الأثر صحيح الإسناد.

التقدير الثاني:

وهو تقدير الرب تبارك وتعالى شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خلقهم، وهو تقدير ثانٍ بعد التقدير الأول:

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنّا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكَّسَ فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: (ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة) قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا، وندع العمل؟ فقال: (من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة، فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة) ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠].

وفي لفظ: (اعملوا فكل ميسَّر، أمّا أهل السعادة فييسَّرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة) ثم قرأ[١].

وعن عمران بن حصين قال: قيل: يا رسول الله، أَعُلم أهل الجنة من أهل النار؟ فقال: (نعم) قيل: ففيم يعمل العاملون؟ قال: (كل ميسر لما خلق له). متفق عليه. وفي بعض طرق البخاري: (كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له)[٢].

---

(١) متفق عليه (خ ١٣٦٢، ٤٩٤٩، م٢٦٤٧).

(٢) الرواية الأولى لفظ مسلم، والثانية متفق عليها (خ ٦٥٩٦، م٢٦٤٩).

وعن أبي الأسود الدؤلي قال: قال لي عمران بن حصين: أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق؟، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟.

فقلت: بل شيء قضي عليهم، ومضى عليهم.

قال: فقال: أفلا يكون ظلماً.

قال: ففزعت من ذلك فزعاً شديداً، وقلت: كل شيء خلق الله، وملك يده، فلا يُسأل عما يفعل وهم يسألون.

قال: فقال لي: يرحمك الله، إني لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك، إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ، فقالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم، ومضى فيهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: (بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله عزّ وجلّ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧، ٨] رواه مسلم في صحيحه[1].

وعن شُفَيّ الأصبحي عن عبد الله بن عمرو قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: (أتدرون ما هذان الكتابان؟) قال: قلنا: لا، إلا أن تخبرنا يا رسول الله، قال للذي في يده اليمنى: (هذا كتابٌ من ربّ العالمين تبارك وتعالى بأسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبداً) ثم قال للذي في يساره:

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٠).

(هذا كتاب أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبداً).

فقال أصحاب رسول الله ﷺ: فلأي شيء نعمل إنْ كان هذا أمر قد فرغ الله منه؟

قال رسول الله ﷺ: (سدّدوا وقاربوا، فإنَّ صاحب الجنة يختم له بعمل الجنة، وإن عمل أيَّ عمل، وإن صاحب النار يختم له بعمل النار، وإن عمل أيَّ عمل) ثم قال بيده فقبضها، ثم قال: (فرغ ربكم عزّ وجلّ من العباد) ثم قال باليمنى فنبذَ بها، فقال: (فريق في الجنة) ونبذ باليسرى فقال: (فريق في السعير)[1].

رواه الترمذي عن قتيبة، عن ليث، عن أبي قبيل، عن شُفَيّ. وعن قتيبة، عن بكر بن مُضر عن أبي قبيل به، وقال: حديث حسن صحيح غريب، ورواه النسائي، والإمام أحمد وهذا السياق له.

وفي صحيح الحاكم وجامع الترمذي: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة أمثال الذر، ثم جعل بين عيني كلِّ إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم على آدم فقال: من هؤلاء يا ربِّ؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى فيهم رجلاً أعجبه وبيص ما بين عينيه، فقال: يا ربِّ من هذا؟ قال: ابنك داود، يكون في آخر الأمم، قال: كم جعلت له من العمر؟ قال: ستين سنة، قال: يا ربِّ زده من عمري أربعين سنة،

---

(١) هو عند الترمذي (٢١٤١) وحسنه الألباني.

قال الله: إذاً يكتب ويختم فلا يبدّل، فلما انقضى عمر آدم، جاءه ملك الموت، قال: أو لم يبق من عمري أربعون سنة!، قال له: أو لم تجعلها لابنك داود، قال: فجحد، فجحدت ذريته، ونسي فنسيت ذريته، وخطىء فخطئت ذريته)[1] قال: هذا على شرط مسلم.

وقال عبد الله بن وهب في كتاب القدر: أخبرني جرير بن حازم، عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة قال: «إن الله عزّ وجلّ لما خلق آدم، أخرج ذريته، ثم نثرهم في كفه، ثم أفاضهم، فألقى التي في يمينه عن يمينه، والتي في يده الأخرى عن شماله، ثم قال: هؤلاء لهذه ولا أبالي، وهؤلاء لهذه ولا أبالي، وكتب أهل النار وما هم عاملون، وأهل الجنة وما هم عاملون، وطوى الكتاب ورفع القلم».

وقال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي صالح فذكره[2].

قال أبو داود: وحدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، ثنا أبو نعامة السعدي قال: كنا عند أبي عثمان النهدي، فحمدنا الله عزّ وجلّ فذكرناه ودعوناه، فقلت: لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً مني بآخره، فقال أبو عثمان: ثَبّتك الله، كنّا عند سلمان فحمدنا الله عزّ وجلّ وذكرناه ودعوناه، فقلت: لأنا بأول هذا الأمر أشدّ فرحاً مني بآخره، فقال سلمان: «ثَبّتك الله، إن الله تبارك وتعالى لما خلق آدم مسح ظهره، فأخرج من ظهره ما هو

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٦، ٣٠٧٨) وسكت عنه الألباني.

(٢) صحح المحقق إسناد الروايتين.

كائن إلى يوم القيامة، فخلق الذكر والأنثى، والشقاوة والسعادة، والأرزاق والآجال والألوان، ومنْ علم السعادة فعل الخير ومجالس الخير، ومنْ علم الشقاوة فعل الشر ومجالس الشر»[1].

فهذه الآثار وغيرها تدل على أن الله سبحانه قَدّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم وشقاوتهم عقيب خلق أبيهم، وأراهم لأبيهم آدم صورهم، وأشكالهم، وحلاهم، وهذا ـ والله أعلم ـ أمثالهم وصورهم.

ثم دلّت [الأحاديث] على أمر آخر لم تدل عليه الآية، وهو القدر السابق والميثاق الأول.

وهو سبحانه لا يحتج عليهم بذلك، وإنما يحتج عليهم برسله، وهو الذي دلت عليه الآية.

فتضمنت الآية والأحاديث إثبات القدر والشرع، وإقامة الحجة والإيمان بالقدر، فأخبر النبي ﷺ لما سئل عنها بما يحتاج العبد إلى معرفته والإقرار به معها، وبالله التوفيق.

التقدير الثالث:

ويكون هذا التقدير عندما يكون الجنين في بطن أمه، وهو تقدير شقاوته، وسعادته، ورزقه، وأجله، وعمله، وسائر ما يلقاه:

عن عبد الله بن مسعود، قال: حدثنا رسول الله ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ «إنَّ أحدكم يُجْمَعُ خلقه في بطن أمه أربعين

---

(١) قال محققه: إسناده صحيح متصل، ورجاله رجال الصحيحين خلا أبي نعامة روى له مسلم فقط، وهو ثقة.

يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله إليه الملك، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، بكَتْبِ رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبقُ عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخُلُهَا، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخُلُهَا) متفق عليه(١).

وعن حذيفة بن أَسيد يبلغ به النبي ﷺ قال: (يدخل المَلَكُ على النّطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة، فيقول: يا ربِّ أشقي أم سعيد؟، فيكتبان، فيقول: أي ربِّ، أذكر أم أنثى؟ فيكتبان، ويكتب: عمله، وأثره، وأجله، ورزقه، ثم تُطوى الصُّحُفُ، فلا يزاد فيها ولا ينقص) رواه مسلم(٢).

وعن عامر بن واثلة، أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره، فأتى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له: حذيفة بن أَسيد الغفاري، فحدَّثه بذلك من قول ابن مسعود فقال: وكيف يشقى رجل بغير عمل؟!، فقال له الرجل: أتعجب من ذلك؟ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً فصوّرها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها

---

(١) متفق عليه (خ ٧٤٥٤، م٢٦٤٣) واللفظ لمسلم.

(٢) رواه مسلم (٢٦٤٤).

ولحمها وعظامها، ثم قال: يا ربِّ، أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا ربّ، أجله؟ فيقول ربك ما شاء ويكتب الملك، ثم يقول: يا ربِّ، رزقه؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص).

وفي لفظ آخر: سمعت رسول الله ﷺ بأذنيَّ هاتين يقول: (إن النطفة تقع في الرَّحم أربعين ليلة، ثم يتسور عليها الملك) - قال زهير بن معاوية: أحسبه قال: الذي يخلقها - فيقول: (يا ربِّ، أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكراً أو أنثى، ثم يقول: يا ربّ، سويّ أو غير سويّ؟ فيجعله الله سوياً أو غير سويٍّ، ثم يقول: يا ربِّ، ما رزقُهُ، وما أجَلُه، وما خُلُقُه؟ ثم يجعله الله شقياً أو سعيداً).

وفي لفظ آخر: (إن ملكاً موكلاً بالرّحم، إذا أراد الله أن يخلق شيئاً بإذن الله، لبضع وأربعين ليلة) ثم ذكر نحوه، وهذا الحديث بطرقه انفرد به مسلم[(١)].

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله عزّ وجلّ قد وكَّلَ بالرحم ملكاً، فيقول: أي ربِّ نطفةً، أي ربِّ علقة، أي ربِّ مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقاً، قال الملك: أي ربِّ ذكر أو أنثى، شقي أو سعيد، فما الرزق؟ فما الأجل؟، فيكتب كذلك في بطن أمه). متفق عليه[(٢)].

وذكر الطبراني من رواية أبي إسحاق عن أبي عبيدة عنه[(٣)]،

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٥).

(٢) متفق عليه (خ ٣١٨، م ٢٦٤٦).

(٣) أي عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

أنه كان يجيء كل يوم خميس، يقوم قائماً لا يجلس، فيقول: «إنما هما اثنتان، فأحسن الهدي هدي محمد، وأصدق الحديث كتاب الله، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ محدث ضلالة، إن الشقيَّ من شقي في بطن أمه، وإن السعيد من وعظ بغيره، ألا فلا يطولن عليكم الأمد، ولا يلهينكم الأمل، فإن كلَّ ما هو آت قريب، وإنما البعيد ما ليس آتياً، وإن من شرار الناس بطال النهار جيفة الليل، وإن قتل المؤمن كفر، وإن سبابه فسوق، ولا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، ألا إن شرّ الروايا روايا الكذب، وإنَّه لا يصلح من الكذب جدٌّ ولا هزل، ولا أن يعد الرجل صبيه ثم لا ينجزه، ألا وإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الصدق يهدي إلى البرّ، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الصادق يقال له: صدق وبرّ، وإن الكاذب يقال له: كذب وفجر، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن العبد ليصدق فيكتب عند الله صدّيقاً، وإنه ليكذب حتى يكتب عند الله ﷺ كذاباً، ألا هل تدرون ما العِضَةُ؟ هي النميمة التي تفسد بين الناس» وهذا متواتر عن عبد الله.

وفي الصحيحين عن أبيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الغلام الذي قتله الخضر طُبع يوم طُبع كافراً، ولو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفراً)[١].

وفي صحيح مسلم، عن عائشة قالت: توفي صبيٌّ من الأنصار، فقلت: طوبى له، عصفور من عصافير الجنّة، لم يعمل

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦١) ولم يخرجه البخاري.

السوء ولم يدركه، فقال: (أو غير ذلك يا عائشة! إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم[1])[2].

فاجتمعت هذه الأحاديث والآثار، على تقدير رزق العبد، وأجله وشقاوته، وسعادته، وهو في بطن أمه، واختلفت في وقت هذا التقدير.

وهذا تقدير بعد التقدير الأول، السابق على خلق السماوات والأرض، وبعد التقدير الذي وقع يوم استخراج الذرية بعد خلق أبيهم آدم.

ففي حديث ابن مسعود أن هذا التقدير يقع بعد مائة وعشرين يوماً من حصول النطفة في الرحم، وحديث أنس غير مؤقت.

وأما حديث حذيفة بن أسيد فقد وقَّت فيه التقدير بأربعين يوماً وفي لفظ: بأربعين ليلة، وفي لفظ: ثنتين وأربعين ليلة، وفي لفظ: بثلاث وأربعين ليلة وهو حديث انفرد به مسلم ولم يروه البخاري.

---

(١) رواه مسلم (٢٦٦٢).

(٢) قال ابن القيم: ولا يناقض هذا حديث سمرة بن جندب، الذي رواه البخاري في صحيحه (٤٠٤٧) من رؤيا النبي ﷺ أطفال المشركين حول إبراهيم الخليل في الروضة، فإن الأطفال منقسمون إلى شقي وسعيد كالبالغين، فالذين رآهم حول إبراهيم السعداء من أطفال المسلمين والمشركين، وأنكر على عائشة شهادتها للطفل المعين بأنه عصفور من عصافير الجنة، وقد يكون من القسم الآخر، كالشهادة للبالغين، وبالله التوفيق.

وكثير من الناس يظن التعارض بين الحديثين، ولا تعارض بينهما بحمد الله.

وأن الملك الموكل بالنطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه على رأس الأربعين الأولى، حتى تأخذ في الطور الثاني وهو العلقة.

وأما الملك الذي ينفخ فيه الروح فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح فيه بكتب: رزقه وأجله، وعمله، وشقاوته، وسعادته، وهذا تقدير آخر، غير التقدير الذي كتبه الملك الموكل بالنطفة، ولهذا قال في حديث ابن مسعود: (ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات) وأما الملك الموكل بالنطفة، فذاك راتب معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال، فتقدير الله سبحانه شأن النطفة حين تأخذ في مبدأ التخليق، وهو العلق، وتقدير شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يوماً، فهو تقدير بعد تقدير.

فاتفقت أحاديث رسول الله ﷺ، وصدَّق بعضها بعضاً، ودلّت كلها على إثبات القدر السابق، ومراتب التقدير، وما يؤتى أحدٌ إلا من غلط في الفهم، أو غلط في الرواية، ومتى صحَّت الرواية وفُهمت كما ينبغي تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق، وبالله التوفيق.

التقدير الرابع:

وهو تقدير ليلة القدر:

قال الله تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ١ ـ ٥].

وهذه هي ليلة القدر قطعاً، لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

ومن زعم أنها ليلة النصف من شعبان فقد غلط.

قال سفيان: عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: «ليلة القدر ليلة الحكم».

وقال سفيان: عن محمد بن سوقة، عن سعيد بن جبير: «يؤذن للحجاج في ليلة القدر فيكتبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، فلا يغادر منهم أحد، ولا يزاد فيهم، ولا ينقص منهم».

وقال ابن علية: حدثنا ربيعة بن كلثوم قال: قال رجل للحسن ـ وأنا أسمع ـ: «أرأيت ليلة القدر، في كل رمضان هي؟ قال: نعم والله الذي لا إله إلا هو، إنها لفي كل رمضان، وإنها لليلة القدر، يفرق فيها كل أمر حكيم، فيها يقضي الله كل أجل وعمل ورزق إلى مثلها».

وذكر يوسف بن مهران عن ابن عباس قال: «يكتب من أم الكتاب في ليلة القدر، ما يكون في السنة، من موت وحياة ورزق ومطر، حتى الحجاج يقال: يحج فلان، ويحج فلان».

وذكر عنه سعيد بن جبير في هذه الآية: «إنك لترى الرجل يمشي في الأسواق، وقد وقع اسمه في الموتى».

وقال مقاتل: «يقدر الله في ليلة القدر أمر السنة ـ في بلاده وعباده ـ إلى السنة القابلة».

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «يقدر أمر السنة كلها في ليلة القدر».

وهذا هو الصحيح أن القدر مصدر قَدَّر الشيء يقدره قدراً، فهي ليلة الحكم والتقدير.

وقالت طائفة: ليلة القدر ليلة الشرف والعظمة، من قولهم: لفلان قَدْرٌ في الناس، فإن أراد صاحب هذا القول أن لها قدراً وشرفاً مع ما يكون فيها من التقدير، فقد أصاب، وإن أراد أن معنى القدر فيها هو الشرف والخطر فقط فقد غلط، لأن الله سبحانه أخبر أن فيها يُفْرق أي يفصل ويبين ويبرم كل أمر حكيم.

التقدير الخامس:

وهو التقدير اليومي:

قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

ذكر الحاكم في صحيحه من حديث أبي حمزة الثُّمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «إن مما خلق الله لوحاً محفوظاً من درة بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، ينظر فيه كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة، أوْ مَرَّة، ففي كل نظرة منها، يخلق، ويرزق، ويحيي، ويميت، ويعزُّ، ويذلّ، ويفعل ما يشاء، فذلك قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾»(١).

وقال مجاهد، والكلبي، وعبيد بن عمير، وأبو ميسرة، وعطاء، ومقاتل: «من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق ويمنع، وينصر، ويعزّ ويذلّ، ويفك عانياً، ويشفي مريضاً، ويجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويتوب على قوم، ويكشف كرباً، ويغفر ذنباً، ويضع أقواماً، ويرفع آخرين»، دخل كلام بعضهم في بعض.

❁ ❁ ❁

---

(١) قال محققه: وخلاصة القول: إن الحديث صحيح موقوفاً، وله حكم الرفع، والله أعلم.

فهذا تقدير يومي، والذي قبله تقدير حولي، والذي قبله تقدير عمري عند تعلق النفس به، والذي قبله كذلك عند أول تخليقه وكونه مضغة، والذي قبله تقدير سابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض، والذي قبله تقدير سابق على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من التقدير السابق.

وفي ذلك دليل على كمال علم الربِّ وقدرته وحكمته، وزيادة تعريفٍ لملائكته وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه وصفاته.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ.

فتستنسخ الملائكة ما يكون من أعمال بني آدم قبل أن يعملوها، فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه، فيثبت الله تعالى منه ما فيه ثواب أو عقاب ويطرح منه اللغو.

وذكر ابن مردويه في تفسيره، من طرق إلى بقية، عن أرطأة بن المنذر عن مجاهد، عن ابن عمر يرفعه: «إن أول ما خلق الله القلم، فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين، فكتب الدنيا، وما يكون فيها من عمل معمول، من برٍّ أو فجور، رطب أو يابس، فأحصاه عند الذكر، وقال: اقرؤوا إن شئتم ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فهل تكون النسخة إلا من شيء قد فرغ منه».

وقال آدم: حدثنا ورقاء، عن عطاء بن السائب، عن مقسم، عن ابن عباس: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ قال: «تستنسخ الحفظة من أم الكتاب ما يعمل بنو آدم، فإنما يعمل الإنسان على ما استنسخ الملك من أم الكتاب».

وفي تفسير الأشجعي: عن سفيان، عن منصور، عن مقسم، عن ابن عباس قال: «كتب في الذكر عنده كل شيء هو كائن، ثم بعث الحفظة على آدم وذريته، ووكَّلَ ملائكته ينسخون من الذكر ما يعمل العباد، ثم قرأ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[1].

---

(١) قال الإمام ابن القيم رحمه الله في كتاب «طريق الهجرتين» بعد أن ساق النصوص الواردة في هذا الفصل:
«إن ها هنا مقامين:
مقام إيمان وهدى ونجاة.
ومقام ضلال وردى وهلاك، زلت فيه أقدام، فهوت بأصحابها إلى دار الشقاء.
فأما مقام الإيمان والهدى والنجاة، فمقام إثبات القدر، والإيمان به، وإسناد جميع الكائنات إلى مشيئة ربها وبارئها وفاطرها، وأن ما شاء كان وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأ لم يكن، وإن شاء الناس.
وهذه الآثار كلها تحقق هذا المقام، وتبين أن من لم يؤمن بالقدر، فقد انسلخ من التوحيد، ولبس جلباب الشرك، بل لم يؤمن بالله ولم يعرفه، وهذا في كل كتاب أنزل الله على رسله».
[تقريب طريق الهجرتين ص١٥٢ إعداد صالح أحمد الشامي]

الفصل الثالث[1]

آيات كريمة في سبق القدر

الآية الأولى:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١].

قد تقدمت الأحاديث بوقوع أهل السعادة في إحدى القبضتين، وكتابتهم بأسمائهم، وأسماء آبائهم، في ديوان السعداء قبل خلقهم.

وفي صحيح الحاكم من حديث حسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لما نزلت ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ قال المشركون: فالملائكة وعيسى وعزير يعبدون من دون الله!، قال: فنزلت ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]» وهذا إسناد صحيح.

وقال علي بن المديني: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم قال: أخبرني أبو رزين، عن أبي يحيى، عن ابن عباس أنه قال: «آية لا يسأل الناس عنها، لا أدري أعرفوها فلم يسألوا عنها، أو جهلوها فلا يسألون عنها!

(١) هذا الفصل هو الباب الثامن في الأصل.

فقيل له: وما هي؟ فقال: لما نزلت ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] شَقَّ ذلك على قريش، وعلى أهل مكّة، وقالوا: يشتم آلهتنا، فجاء ابن الزبعرى[1] فقال: ما لكم؟ قالوا: يشتم آلهتنا، قال: وما قال؟ قالوا: قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ قال: ادعوه لي، فلما دُعِيَ النبيُّ ﷺ قال: يا محمد، هذا شيء لآلهتنا خاصة، أم لكل من عُبدَ من دون الله؟ فقال: لا، بل لكل من عُبِدَ من دون الله، قال: فقال ابن الزبعرى: خُصمتَ وربِّ هذه البنيَّة ـ يعني الكعبة ـ ألست تزعم أن الملائكة عبادٌ صالحون، وأن عيسى عبد صالح، وأن عُزيراً عبد صالح، وهذه بنو مليح تعبد الملائكة، وهذه النصارى تعبد عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيراً، قال: فضجَّ أهلُ مكَّة، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ ـ الملائكة وعزير وعيسى ـ ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠١، ١٠٢] قال: ونزلت ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] قال: هو الضجيج».

وهذا الإيراد الذي أورده ابن الزبعرى لا يرد على الآية، فإنه سبحانه قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٩٨] ولم يقل (ومَنْ تعبدون من دون الله) و«ما» لما لا يعقل، فلا يدخل فيها الملائكة والمسيح وعزير، وإنما ذلك للأحجار ونحوها التي لا تعقل.

---

(١) هو عبد الله بن الزِّبَعْرى بن قيس بن عدي القرشي السهمي، كان شاعر قريش ومن أشد الناس على المسلمين، ثم أسلم في الفتح، ومدح النبي ﷺ بَعْدُ فأمر له بحُلَّة. الإصابة (٤/٧٦).

وأيضاً فإن السورة مكية، والخطاب فيها لعبَّاد الأصنام، فإنه قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ فلفظة «إنكم» ولفظة «ما» تبطل سؤاله.

وهو رجل منْ فُصَحاء العرب لا يخفى عليه ذلك، ولكن إيراده إنما كان من جهة القياس والعموم المعنوي، الذي يعم الحكم فيه بعموم علته، أي: إن كان كونه معبوداً، يوجب كونه حصب جهنم، فهذا المعنى بعينه موجود في الملائكة، وعزير، والمسيح.

والفارق: أن الملائكة والمسيح وعزيراً، ممن سبقت لهم من الله الحسنى، فهم سعداء لم يفعلوا ما يستوجبون به النار، فلا يعذبون بعبادة غيرهم، مع بغضهم ومعاداتهم لهم، فالتسوية بينهم وبين الأصنام أقبح من التسوية بين البيع والربا، والميتة والمذكّى، وهذا شأن أهل الباطل، وإنما يسوون بين ما فرق الشرع والعقل والفطرة بينه، ويفرقون بين ما سَوَّى الله ورسوله بينه.

والمقصود: ذكر الحسنى التي سبقت من الله لأهل السعادة قبل وجودهم.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد بن محمد بن يحيى بن سعيد، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا عَزْرَة بن ثابت الأنصاري، حدثنا الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أن عبد الرحمن بن عوف مرض مرضاً شديداً، أغمي عليه، فأفاق، فقال: أغمي عليّ؟ قالوا: نعم، قال: إنه أتاني رجلان غليظان فأخذا بيدي، فقالا: انطلق نحاكمك إلى العزيز الأمين، فانطلقا بي، فتلقاهما رجل فقال: أين تريدان به؟ قالا: نحاكمه إلى العزيز الأمين، فقال: دعاه،

فإن هذا ممن سبقت له السعادة، وهو في بطن أمه»[1].

الآية الثانية:

وقال تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا﴾ [الحج: ٧٨].

أي الله سَمَّاكم المسلمين من قبل القرآن، وفي القرآن، فسبقت تسمية الحق سبحانه لهم مسلمين قبل إسلامهم وقبل وجودهم.

الآية الثالثة:

وقال تعالى: ﴿لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [الأنفال: ٦٨].

وقد اختلف السلف في هذا الكتاب السابق، فقال جمهور المفسرين من السلف ومن بعدهم: لولا قضاء من الله سبق لكم يا أهل بدر في اللوح المحفوظ أن الغنائم حلال لكم لعاقبكم.

وقال آخرون: لولا كتاب من الله سبق، أنه لا يعذب أحداً إلا بعد الحجّة لعاقبكم.

وقال آخرون: لولا كتاب من الله سبق لأهل بدر أنهم مغفورٌ لهم، وإنْ عملوا ما شاؤوا لعاقبهم.

وقال آخرون: ـ وهو الصواب ـ لولا كتاب من الله سبق بهذا كلّه لمسّكم فيما أخذتم عذاب عظيم. والله أعلم.

---

(١) قال محققه: قال البوصيري: رواه إسحاق بن راهويه بسند صحيح. [مختصر الاتحاف: ٩/ ٢٠٥].

الباب الثاني

مَراتِب القضاء والقَدَر

مراتب القضاء والقدر التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر: أربع؛ وهي:

«المرتبة الأولى»: علم الربِّ سبحانه بالأشياء قبل كونها.

«المرتبة الثانية»: كتابته لها قبل كونها.

«المرتبة الثالثة»: مشيئته لها.

«المرتبة الرابعة»: خلقه لها.

والمقصود ذكر مراتب القضاء والقدر: علماً، وكتابة، ومشيئة، وخلقاً.

الفصل الأول

المرتبة الأولى: العلم السابق

فأما المرتبة الأولى وهي العلم السابق، فقد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم، واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة.

وخالفهم في ذلك مجوس الأمة.

وكتابته السابقة تدلّ على علمه بها قبل كونها.

وقد قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

قال قتادة: «كان في علمه أنه سيكون من تلك الخليقة أنبياء ورسل وقوم صالحون وساكنو الجنة».

وقال ابن مسعود: «أعلم ما لا تعلمون من شأن إبليس».

وقال مجاهد: «عَلِمَ من إبليس أنه لا يسجد لآدم».

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤].

وقد تقدم حديث علي، المتفق على صحته (ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد علم مكانها من الجنة أو النار).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟ حتى تكونوا أنتم تجدعونها) قالوا: يا رسول الله، أفرأيت من يموت منهم وهو صغير؟ قال: (الله أعلم بما كانوا عاملين)(١).

ومعنى الحديث: الله أعلم بما كانوا عاملين، لو عاشوا.

* * *

وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣].

قال ابن عباس: علم ما يكون قبل أن يخلقه، وقال أيضاً: على علم قد سبق عنده، وقال أيضاً: يريد الأمر الذي سبق له في أم الكتاب.

وقال سعيد بن جبير ومقاتل: على علمه فيه.

وقال أبو إسحاق: أي على ما سبق في علمه أنه ضال، قبل أن يخلقه. وهذا الذي ذكره جمهور المفسرين.

وذكر طائفة منهم المهدوي وغيره، قولين في الآية، هذا أحدهما.

قال المهدوي: فأضلّه الله على علم علمه منه. وقيل: المعنى: أضلّه عن الثواب على علم منه بأنه لا يستحقه، قال: وقيل: على علم من عابد الصنم أنه لا ينفع ولا يضر.

وعلى الأول يكون «على علم»، حال من الفاعل، المعنى: أضله الله عالماً بأنه من أهل الضلال في سابق علمه.

---

(١) متفق عليه (خ١٣٨٥، م٢٦٥٨) واللفظ لمسلم.

وعلى الثاني: حال من المفعول، أي أضله الله، في حال علم الكافر بأنه ضال.

قلت: وعلى الوجه الأول فالمعنى: أضله الله عالماً به، وبأقواله وما يناسبه ويليق به، ولا يصلح له غيره، قبل خلقه وبعده، وأنه أهل للضلال، وليس أهلاً أن يُهدى، وأنه لو هُدِيَ، لكان قد وضعَ الهدى في غير محلّه، وعند من لا يستحقه، والربُّ تعالى حكيم يضع الأشياء في محالها اللائقة بها.

فانتظمت الآية على هذا القول في إثبات القدر والحكمة التي لأجلها قدر عليه الضلال، وذكر العلم إذ هو الكاشف المبين لحقائق الأمور، ووضع الشيء في موضعه، وإعطاء الخير من يستحقه، ومنعه من لا يستحقه، فإن هذا لا يحصل بدون العلم، فهو سبحانه أضلّه على علمه بأحواله التي تناسب ضلاله وتقتضيه وتستدعيه.

❁ ❁ ❁

والمقصود أنه سبحانه يذكر العلم عند المخصصات:

كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٢﴾ [الدخان: ٣٢] لا خلاف بين الناس أن المعنى: على علم منّا بأنهم أهل للاختيار، فالجملة في موضع نصب على الحال، أي اخترناهم عالمين بهم وبأحوالهم، وما يقتضي اختيارهم من قبل خلقهم، فذكر سبحانه اختيارهم وحكمته في اختياره إياهم، وذكر علمه الدال على مواقع حكمته واختياره.

ومن هذا قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١] وأصحّ الأقوال في الآية أن المعنى من قبل نزول التوراة، فإنه سبحانه قال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ

﴿وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨] ثم قال: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٠] ثم قال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [الأنبياء: ٥١] أي من قبل ذلك، ولهذا قطعت «قبل» عن الإضافة وبنيت، لأن المضاف منوي معلوم، وإن كان غير مذكور في اللفظ.

وذكر سبحانه هؤلاء الثلاثة وهم أئمة الرسل، وأكرم الخلق عليه، وهم محمد وإبراهيم وموسى صلوات الله عليهم وسلامه، وقد قيل: «من قبل» أي في حال صغره قبل البلوغ، وليس في اللفظ ما يدل على هذا، والسياق إنما يقتضي من قبل ما ذكر.

وقيل: المعني بقوله: «من قبل» أي في سابق علمنا، وليس في الآية أيضاً ما يدل على ذلك، ولا هو أمر مختص بإبراهيم، بل كل مؤمن فقد قَدَّرَ الله هداه في سابق علمه، والمقصود قوله: ﴿وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٥١] قال البغوي: إنه أهل للهداية والنبوة.

وهذا كقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقوله: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَـٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الدخان: ٣٢].

ونظير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٣، ٣٤].

وقريب منه قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١].

فلما ذكر ما خصّ به نبيه سليمان، وخصّ به الأرض التي بارك فيها قال: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَـٰلِمِينَ﴾ حيث وضعنا هذا التخصيص في المحل الذي يليق به من الأماكن والأناسي.

❁ ❁ ❁

وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم في اختيار من يختار من خلقه، وإضلاله من يضله منهم، فهو العليم الحكيم بما في أمره وشرعه، من العواقب الحميدة، والغايات العظيمة، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦] بَيَّن سبحانه أن ما أمرهم به يعلم ما فيه من المصلحة والمنفعة لهم، التي اقتضت أنه يختاره ويأمرهم به، وهم قد يكرهونه، إما لعدم العلم، وإما لنفور الطبع، فهذا علمه بما في عواقب أمره مما لا يعلمونه، وذاك علمه بما في اختياره من خلقه مما لا يعلمونه، فهذه الآية تضمنت الحض على التزام أمر الله وإن شق على النفوس، وعلى الرضا بقضائه وإن كرهته النفوس.

وهذا كلّه مما يبين أنه سبحانه يفعل ما يفعله لما يريده من العواقب الحميدة، والحكم العظيمة التي لا تدركها عقول الخلق، مع ما في ضمنها من الرحمة التامة، والنعمة السابغة، والتعرف إلى عباده بأسمائه وصفاته.

الفصل الثاني

المرتبة الثانية: الكتابة

وقد تقدم في أول الكتاب ما دَلَّ على ذلك من نصوص القرآن والسنة الصحيحة الصريحة، فنذكر هنا بعض ما لم نذكره.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَـٰذَا لَبَلَـٰغًا لِّقَوْمٍ عَـٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥، ١٠٦].

فالزبور هنا جميع الكتب المنزلة من السماء، لا تختص بزبور داود عليه السلام.

والذكر أم الكتاب الذي عند الله.

والأرض هي الدنيا، وعباده الصالحون أمة محمد ﷺ.

هذا أصح الأقوال في هذه الآية، وهي عَلَمٌ من أعلام نبوة رسول الله ﷺ، فإنه أخبر بذلك بمكة وأهل الأرض كلّهم كفّار أعداء له ولأصحابه، والمشركون قد أخرجوهم من ديارهم ومساكنهم وشتتوهم في أطراف الأرض، فأخبرهم ربهم تبارك وتعالى أنه كتب في الذكر الأول أنهم يرثون الأرض من الكفّار، ثم كتب ذلك في الكتب التي أنزلها على رسله.

والكتاب الأول قد أطلق عليه الذكر في قول النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته: (كان الله ولم يكن شيء غيره،

وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء)[1] فهذا هو الذكر الذي كُتبَ فيه أن الدنيا تصير لأمة محمد ﷺ.

والكتبُ المنزّلة قد أطلق عليها الزُّبُر في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤] أي أرسلناهم بالآيات الواضحات، والكتب التي فيها الهدى والنور، والذكر ههنا الكتابان اللذان أنزلا قبل رسول الله ﷺ وهما التوراة والإنجيل.

والذكر في قوله: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤] هو القرآن، معنى هذه الآية علمه بما كان قبل كونه، وكتابته له بعد علمه.

* * *

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: ١٢].

فجمع بين الكتابين، الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم.

فأخبر سبحانه أنه يحييهم بعد ما أماتهم للبعث، ويجازيهم بأعمالهم، ونبّه بكتابته لها على ذلك.

قال مقاتل: «ما قدموا» من خير أو شر فعلوه في حياتهم، «وآثارهم» ما سَنُّوا من سُنّة خير أو شر فاقتدي بهم فيها بعد موتهم.

والمقصود: أن قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: ١٢] وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩١) ولم يخرجه مسلم.

الذكر الذي كتب فيه كل شيء، يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها، والإحصاء في الكتاب يتضمن علمه بها، وحفظه لها، والإحاطة بعددها وإثباتها فيه.

❁ ❁ ❁

وقال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ١ ـ ٤].

قال ابن عباس: «في اللوح المحفوظ الذي عندنا».

قال مقاتل: «يقول: إن نسخته في أصل الكتاب وهو اللوح المحفوظ»، وأم الكتاب أصل الكتاب، وأم كل شيء أصله.

والقرآن كتبه الله في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

وأجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب، وقد دلّ القرآن على أن الربّ تبارك وتعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله، فكتب في اللوح أفعاله وكلامه، فتبت يدا أبي لهب، في اللوح المحفوظ قبل وجود أبي لهب.

وقوله: «لدينا» يجوز فيه أن تكون من صلة «أم الكتاب»، أي أنه في أم الكتاب الذي عندنا، وهذا اختيار ابن عباس، ويجوز أن يكون من صلة الخبر أنه عليٌّ حكيم عندنا، ليس هو كما عند المكذبين به، أي وإن كذبتم به وكفرتم فهو عندنا في غاية الارتفاع والشرف والإحكام.

❁ ❁ ❁

قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ﴾ [الأعراف: ٣٧].

قال سعيد بن جبير ومجاهد وعطية: أي ما سبق لهم في الكتاب من الشقاوة والسعادة ثم قرأ عطية: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ﴾ [الأعراف: ٣٠].

والمعنى: أن هؤلاء أدركهم ما كتب لهم من الشقاوة، وهذا قول ابن عباس في رواية عطاء، قال: يريد ما سبق عليهم في علمي في اللوح المحفوظ، فالكتاب على هذا القول الكتاب الأول، ونصيبهم ما كتبه لهم من الشقاوة وأسبابها.

وقال ابن زيد، والقرظي، والربيع بن أنس: ينالهم ما كتب لهم من الأرزاق، والأعمال، والأعمار، فإذا فني نصيبهم واستكملوه، جاءتهم رسلنا يتوفونهم.

ورجَّح بعضُهم هذا القول لمكان «حتى» التي هي للغاية، يعني أنهم يستوفون أرزاقهم وأعمارهم إلى الموت.

والصحيح أن نصيبهم من الكتاب يتناول الأمرين، فهو نصيبهم من الشقاوة، ونصيبهم من الأعمال التي هي أسبابها، ونصيبهم من الأعمار التي هي مدة اكتسابها، ونصيبهم من الأرزاق التي استعانوا بها على ذلك، فعمَّت الآية هذا النصيب كلّه، وذكر هؤلاء بعضه، وهؤلاء بعضه، هذا على القول الصحيح وأن المراد بالكتاب ما سبق لهم في أم الكتاب.

❁ ❁ ❁

وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢].

قال عطاء ومقاتل: كل شيء فعلوه مكتوب عليهم في اللوح المحفوظ.

وروى حماد بن زيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ قال: كتب عليهم قبل أن يعملوه.

وقالت طائفة: المعنى أنه محصىً عليهم في كتب أعمالهم.

وجمع أبو إسحاق بين القولين فقال: مكتوب عليهم قبل أن يفعلوه، ومكتوب لهم وعليهم إذا فعلوه للجزاء، وهذا أصّح وبالله التوفيق.

❁ ❁ ❁

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: (إن الله كتب على ابن آدم حظّه من الزنا، أدرَكَ ذلك لا محالة، فزنا العينين النَّظَرُ، وزنا اللِّسان النّطقُ، والنفس تمنَّى وتَشْتَهي، والفَرْجُ يصدِّقُ ذلك أو يكذبه)[1].

وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين قال: دخلت على النبي ﷺ ـ وعقلت ناقتي بالباب ـ فأتاه ناس من بني تميم فقال: (اقبلوا البشرى يا بني تميم) قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، مرتين، ثم دخل عليه ناس من اليمن، فقال: (اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذْ لم يقبلها بنو تميم) قالوا: قَدْ قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئنا لنسألك عن هذا الأمر؟ قال: (كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض)، فنادى منادٍ: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت، فإذا هي ينقطع دونها السراب، فوالله لوددت أني كنت تركتها[2].

---

(١) متفق عليه (خ٦٢٤٣، م٢٦٥٧).

(٢) رواه البخاري (٣١٩١).

فالربّ سبحانه وتعالى كتب ما يقوله وما يفعله، وما يكون بقوله وفعله، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته وآثارها، كما في الصحيحين من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لما قضى الله الخلق، كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: أن رحمتي غلبت غضبي)[1].

(١) متفق عليه (خ٣١٩٤، م٢٧٥١).

الفصل الثالث

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة

ما جاء في المشيئة:

وهذه المرتبة قد دلَّ عليها إجماعُ الرسل من أوّلهم إلى آخرهم، وجميعُ الكتب المنزلة من عند الله، والفطرةُ التي فَطَرَ الله عليها خلقه، وأدلةُ المعقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتضٍ على الحقيقة إلا مشيئة الله وحده، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا عمودُ التوحيد الذي لا يقوم إلا به، والمسلمون من أوّلهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وخالفهم في ذلك من ليس منهم في هذا الموضع، وإن كان منهم في موضع آخر، فجوزوا أن يكون في الوجود ما لا يشاء الله، وأن يشاء ما لا يكون، وخالفَ الرسلَ كلَّهم وأتباعَهم مَنْ نفى مشيئة الله بالكلية، ولم يثبت له سبحانه مشيئة واختياراً أوجد بها الخلق، كما يقوله طوائف من أعداء الرسل من الفلاسفة وأتباعهم.

والقرآن والسّنةُ مملوءان بتكذيب الطائفتين:

كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠].

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ﴾ [يونس: ٩٩].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ﴾ [هود: ١١٨].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ﴾ [الأنعام: ٣٥].

وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣].

وقال: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد: ٤].

وقال: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦].

وقال: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ﴾ [الشورى: ٢٤].

وقال: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣].

وقال: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

وهذه الآيات ونحوها تتضمن الرد على طائفتي الضلال: نفاة المشيئة بالكلية، ونفاة مشيئة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم.

وهو سبحانه تارة يخبر أن كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع، وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه، وأنه لو شاء ما عُصِيَ، وأنه لو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة.

فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته.

وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه ربّ العالمين، وكونه القيوم القائم بتدبير عباده، فلا خلق، ولا رزق، ولا عطاء، ولا منع، ولا قبض، ولا بسط، ولا موت، ولا حياة، ولا إضلال، ولا هدى، ولا سعادة، ولا شقاوة، إلا من بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبّر سواه، ولا ربَّ غيره.

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

وقال: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥].

وقال: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨].

وقال: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠].

وقال: ﴿يَهْدِي ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

* * *

وقد تقدم في حديث حذيفة بن أسيد في صحيح مسلم في شأن الجنين (فيقضي ربك ما يشاء ويكتب الملك)[١].

وفي الصحيحين من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ: (اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء)[٢].

وفي صحيح البخاري من حديث علي بن أبي طالب، حين

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٥).

(٢) متفق عليه (خ٦٠٢٨، م٢٦٢٧).

طرقه النبي ﷺ وفاطمة ليلاً فقال: (ألا تصليان؟) فقال علي: إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثها بعثها[1].

وفي صحيحه أيضاً في قصة نومهم في الوادي عنه ﷺ: (إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردها حين شاء)[2].

وفي حديث ابن مسعود الذي في المسند وغيره، في قصة رجوعهم من الحديبية، ونومهم عن صلاة الصبح، فقال النبي ﷺ: (إن الله لو شاء لم تناموا عنها، ولكن أراد أن تكون لمن بعدكم، فهكذا لمن نام ونسي) وفي لفظ آخر: (إن الله سبحانه لو شاء أيقظنا ولكنه أراد أن يكون لمن بعدكم)[3].

وروى جعفر بن عون، عن الأجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فكلمه في بعض الأمر، فقال الرجل لرسول الله ﷺ: ما شاء الله وشئت، فقال رسول الله ﷺ: (أجعلتني لله عدلاً!، بلْ ما شاء الله وحده)[4].

وروى شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان: ولكن قولوا، ما شاء الله ثم شاء فلان)[5].

❁ ❁ ❁

قال الشافعي في رواية الربيع عنه: «المشيئة: إرادة الله،

---

(١) متفق عليه (خ٧٤٦٥، م٧٧٥).

(٢) رواه البخاري (٧٤٧١).

(٣) قال محققه: صحيح بمتابعاته.

(٤) قال محققه: حسن الإسناد، أخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد.

(٥) رواه أبو داود (٤٩٨٠) وغيره.

قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠] فأعلم الله خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء، فيقال لرسول الله ﷺ: ما شاء الله ثم شئت، ولا يُقال: ما شاء الله وشئت، قال: ويقال: من يطع الله ورسوله، فإن الله تعبَّدَ العباد بأن فرض عليهم طاعة رسوله، فإذا أطيع رسول الله ﷺ، فقد أطيع الله بطاعة رسوله».

❁ ❁ ❁

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ (إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء)، ثم قال رسول الله ﷺ: (يا مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك)[١].

وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال: كنا عند النبي ﷺ فقال: (تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، فمن وفَّى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً، فعوقب به، فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله، فهو إلى الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له)[٢].

وفيهما أيضاً في حديث احتجاج الجنة والنار، قول الله للجنة: (أنت رحمتي أرحم بك من أشاء، وللنّار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء)[٣].

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: (لا يقل

(١) رواه مسلم (٢٦٥٤).
(٢) رواه البخاري (١٨) ومسلم (١٧٠٩).
(٣) رواه البخاري (٧٤٤٩) ومسلم (٢٨٤٦).

أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، وارحمني إن شئت، وارزقني إن شئت، ليعزم مسألته، إنه يفعل ما يشاء، لا مُكْرِهَ له)[1].

وفي صحيح مسلم عنه يرفعه: (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان)[2].

وفي حديث الشفاعة: (فإذا رأيت ربي، وقعت له ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني)[3].

وفي حديث آخر أهل الجنة دخولاً إليها: (فيسكت ما شاء الله أن يسكت ـ وفيه قوله سبحانه ـ: لا أهزأ بك ولكني على ما أشاء قادر)[4] والحديثان في الصحيحين.

وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: (لكل نبي دعوة، فأريد ـ إن شاء الله ـ أن أختبئ دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة)[5].

ما جاء في الإرادة:

وأما الإرادة فورودها في نصوص القرآن والسنة معلوم أيضاً.

---

(١) رواه البخاري (٦٣٣٩) ومسلم (٢٦٧٩).

(٢) رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٣) رواه البخاري (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣).

(٤) رواه البخاري (٧٤٣٧) ومسلم (١٨٢، ١٨٧).

(٥) متفق عليه (خ٦٣٠٤، م١٩٨).

كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢] ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: ١٦] ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [المائدة: ٤١].

وقول نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤].

وأخبر أنه إذا لم يرد تطهير قلوب عباده، لم يكن لهم سبيل إلى تطهيرها، فقال: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١].

وقوله: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨].

والنصوص النبوية في إثبات إرادة الله سبحانه أكثر من أن تحصر كقوله: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)(١).

(من يرد الله به خيراً يصب منه)(٢).

(إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها، إذا أراد الله هلكة أمة عذبها ونبيها حي، فأقر عينه بهلكتها)(٣).

والآثار النبوية في ذلك أكثر من أن نستوعبها.

---

(١) رواه البخاري (٧١) ومسلم (١٠٣٧).

(٢) رواه البخاري (٥٦٤٥).

(٣) رواه مسلم (٢٢٨٨).

الفصل الرابع

المرتبة الرابعة: مرتبة خلق الأعمال

المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر، مرتبة خلق الله سبحانه للأعمال، وتكوينه وإيجاده لها.

[تمهيد حول الآراء الواردة في الموضوع]:

وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهية، ودلت عليه أدلة العقول والفطر والاعتبار.

وخالف في ذلك مجوس الأمة، فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين ـ وهي أشرف ما في العالم ـ عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقون لها، ولا تعلق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته.

وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية، فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يُضل مهتدياً، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلماً، والكافر كافراً، والمصلي مصلياً، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك، لا بجعله تعالى.

وقد نادى القرآن ـ بل الكتب السماوية كلها ـ والسنة وأدلة التوحيد والمعقول على بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض، وصَنَّفَ حزبُ الإسلام وعصابةُ

الرسول وعسكره التصانيف في الردِّ عليهم، وهي أكثر من أن يحصيها إلا الله، ولم تزل أيدي السلف وأئمة السنة في أقفيتهم، ونواصيهم تحت أرجلهم، إذ كانوا يردون باطلهم بالحق المحض، وبدعتهم بالسنة، والسنة لا يقوم لها شيء.

فكانوا معهم كأهل الذمة مع المسلمين، إلى أن نبغت نابغة ردّوا بدعتهم ببدعة تقابلها، وقابلوا باطلهم بباطل من جنسه، وقالوا: العبد مجبور على أفعاله، مقهور عليها، لا تأثير له في وجودها البتَّة، ولا هي واقعة بإرادته واختياره.

وغَلا غلاتهم فقالوا: بل هي عين أفعال الله، ولا تنسب إلى العبد إلاّ على وجه المجاز، والله سبحانه وتعالىٰ يلوم العبد ويعاقبه ويخلده في النار على ما لم يكن للعبد فيه صنع، ولا هو فعله، بل هو محض فعل الله.

وهذا قول الجبرية، وهو إن لم يكن شراً من قول القدرية فليس هو بدونه في البطلان.

وإجماع الرسل واتفاق الكتب الإلهية وأدلة العقول والفطر والعيان يكذب هذا القول ويرده.

والطائفتان في عمى عن الحق والصراط المستقيم.

[موقف أهل السنة من الفرق الأخرى]:

وأهل السنة، وحزب الرسول، وعسكر الإيمان، لا مع هؤلاء، ولا مع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، ومع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم بُرآء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض، والقول به ونصره وموالاة أهله من

ذلك الوجه، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره، ومعاداة أهله من هذا الوجه.

فهم حُكَّام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق، ولا يردون حق طائفة من الطوائف، ولا يقابلون بدعة ببدعة، ولا يردون باطلاً بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم، بل يقولون فيهم الحق، ويحكمون في مقالاتهم بالعدل.

والله سبحانه وتعالىٰ أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف؛ فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥] فأمره سبحانه أن يدعو إلى دينه وكتابه، وأن يستقيم في نفسه كما أمره، وأن لا يتبع هوى أحد من الفرق، وأن يؤمن بالحق جميعه؛ لا يؤمن ببعضه دون بعض، وأن يعدل بين أرباب المقالات والديانات.

وأنت إذا تأملت هذه الآية، وجدت أهل الكلام الباطل، وأهل الأهواء والبدع من جميع الطوائف، أبخس الناس منها حظاً وأقلهم منها نصيباً.

ووجدت حزب الله ورسوله، وأنصار سنته هم أحق بها وأهلها، وهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف.

[مذهب أهل السنة]:

فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال، ومشيئته العامة.

وينزّهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه، ولا هو واقعٌ تحت مشيئته.

ويثبتون القدر السابق.

وأن العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنهم لا يشاؤون إلا أن يشاء الله لهم، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ولا تخصيص عندهم في هاتين القضيتين بوجه من الوجوه.

والقدر عندهم: قدرة الله تعالى وعلمه، ومشيئته، وخلقه.

فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته، فهم المؤمنون بـ «لا حول ولا قوة إلا بالله» على الحقيقة إذا قالها غيرهم على المجاز، إذ العالم علويه وسفليه وكل حي يفعل فعلاً، فإنه يفعله بقوة فيه على الفعل، وهو في حول من ترك إلى فعل، ومن فعل إلى ترك، ومن فعل إلى فعل، وذلك كله بالله تعالى لا بالعبد.

ويؤمنون بأنه من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأنه هو الذي يجعل المسلم مسلماً، والكافر كافراً، والمصلي مصلياً، والمتحرك متحركاً، وهو الذي يسيِّر عبده في البر والبحر، وهو المسيِّر والعبد السائر، وهو المحرك والعبد المتحرك، وهو المقيم والعبد القائم، وهو الهادي والعبد المهتدي، كما أنه المطعم والعبد الطاعم، وهو المحيي المميت، والعبد الذي يَحيى ويَموت.

ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازاً.

وهؤلاء متفقون على أن الفعل غير المفعول، كما حكاه عنهم البغوي وغيره، فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة، وهي مفعولة لله سبحانه، مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالربّ عزّ وجلّ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم المسلمون المصلّون القائمون القاعدون حقيقة وهو سبحانه المقْدِر لهم على ذلك، القادر عليه، الذي شاءه منهم وخلقه لهم بمشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء.

وإذا وازنت بين هذا المذهب، وبين ما عداه من المذاهب، وجدته هو المذهب الوسط، والصراط المستقيم، ووجدت سائر المذاهب خطوطاً عن يمينه وعن شماله، فقريب منه وبعيد، وبين ذلك.

[سورة الفاتحة بيان لمذهب أهل السنة]:

وإذا أعطيتَ الفاتحة حقّها وجدتها من أولها إلى آخرها منادية على ذلك، دالة عليه، صريحة فيه، فإن كمال حمده لا يقتضي غير ذلك، وكذلك كمال ربوبيته للعالمين لا يقتضي غير ذلك، فكيف يكون الحمد كلّه لمن لا يقدر على مقدور أهل سماواته وأرضه، من الملائكة والجن والإنس والطير والوحش، بل يفعلون ما لا يقدر عليه، ولا يشاؤه، ويشاء ما لا يفعله كثير منهم، فيشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وهل يقتضي كمال حمده ذلك، وهل يقتضيه كمال ربوبيته؟

ثم قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ مبطل لقول الطائفتين المنحرفتين عن قصد السبيل، فإنه يتضمن إثبات فعل العبد، وقيام العبادة به حقيقة، فهو العابد على الحقيقة، وأن

ذلك لا يحصل له إلا بإعانة ربِّ العالمين عزّ وجلّ له، فإن لم يُعنه، ولم يقدره، ولم يشأ له العبادة، لم يتمكن منها ولم توجد منه البتَّة، فالفعل منه والإقدار والإعانة من الربِّ عزّ وجلّ.

ثم قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ يتضمن طلب الهداية ممن هو قادر عليها، وهي بيده إن شاء أعطاها عبده، وإن شاء منعه إياها.

والهداية معرفة الحق والعمل به، فمن لم يجعله الله تعالى عالماً بالحق عاملاً به لم يكن له سبيل إلى الاهتداء، فهو سبحانه المتفرد بالهداية الموجبة للاهتداء التي لا يتخلف عنها، وهي جعل العبد مريداً للهدى، محباً له، مؤثراً له، عاملاً به[1].

❁ ❁ ❁

والمقصود ذكر بعض ما يدل على إثبات هذه المرتبة الرابعة

---

(١) قال ابن القيم:
فهذه الهداية ليست إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل، وهي التي قال سبحانه فيها: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦] مع قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢] فهذه هداية الدعوة والتعليم والإرشاد، وهي التي هدى بها ثمود، فاستحبوا العمى عليها، وهي التي قال تعالى فيها: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ﴾ [التوبة: ١١٥] فهداهم هدى البيان الذي تقوم به حجته عليهم، ومنعهم الهداية الموجبة للاهتداء التي لا يضل من هداه بها، فذاك عدله فيهم، وهذه حكمته، فأعطاهم ما تقوم به الحجة عليهم، ومنعهم ما ليسوا له بأهل، ولا يليق بهم، وسنذكر في الباب الذي بعد هذا ـ إن شاء الله تعالى ـ ذكر الهدى والضلال ومراتبهما وأقسامهما، فإن عليه مدار مسائل القدر.

من مراتب القضاء والقدر، وهي خلق الله تعالى لأفعال المكلفين، ودخولها تحت قدرته ومشيئته كما دخلت تحت علمه وكتابته.

قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢].

وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته فإنه الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق له، واللفظ قد فرق بين الخالق والمخلوق، وصفاته سبحانه داخلة في مسمى اسمه، فإن الله سبحانه اسم للإله الموصوف بكل صفة كمال، المنزَّه عن كل صفة نقص ومثال.

[الله سبحانه خالق الأعيان والأفعال]:

والعالم قسمان: أعيان وأفعال، وهو الخالق لأعيانه، وما يصدر عنها من الأفعال، كما أنه العالم بتفاصيل ذلك، فلا يخرج شيء منه عن علمه، ولا عن قدرته، ولا عن خلقه ومشيئته(١).

---

(١) قال ابن القيم:
قالت القدرية: نحن نقول: إن الله خالق أفعال العباد، لا على معنى أنه محدثها ومخترعها، لكن على معنى أنّه مقدرها، فإن الخلق التقدير كما قال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]
وقال الشاعر:
ولأنت تفري ما خلقت وبَعْـ ـضُ القوم يخلق ثم لا يفري
أي أنت تمضي ما قدرته، وتنفذه بعزمك وقدرتك، وبعض القوم يقدر ثم لا قوة له ولا عزيمة على إنفاذ ما قدره وأمضاه، فالله تعالى مقدر=

= أفعال العباد وهم الذين أوجدوها وأحدثوها.

قال أهل السنة: قدماؤكم ينكرون تقدير الله سبحانه لأعمال العباد البتة، فلا يمكنهم أن يجيبوا بذلك، ومن اعترف منكم بالتقدير فهو تقدير لا يرجع إلى تأثير، وإنما هو مجرد العلم بها والخبر عنها، وليس التقدير عندكم جعلها على قدر كذا وكذا، وصفة كذا وكذا، فإن هذا عندكم غير مقدور للربِّ ولا مصنوع له، وإنما هو صنع العبد وإحداثه فرجع التقدير إلى مجرد العلم والخبر وهذا لا يسمى خلقاً في لغة أمة من الأمم، ولو كان هذا خلقاً لكان من علم شيئاً وعلم أسماءه وصفاته وأخبر عنه بذلك خالقاً له! فالتقدير الذي أثبتموه، إن كان متضمناً للتأثير في إيجاد الفعل فهو خلاف مذهبكم، وإن لم يتضمن تأثيراً في إيجاده فهو راجع إلى محض العلم والخبر.

قالت القدرية: قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] من العام المراد به الخاص ولا سيما وأنكم قلتم: إن القرآن لم يدخل في هذا العموم، وهو من أعظم الأشياء وأجلّها، فخصصنا منه أفعال العباد بالأدلة عل كونها فعلهم وصنعهم.

قال أهل السنة: القرآن كلام الله سبحانه، وكلامه صفة من صفاته، وصفات الخالق وذاته لم تدخل في المخلوق، فإن الخالق غير المخلوق، فليس ههنا تخصيصاً البتة، بل الله سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وكل ما عداه مخلوق، وذلك عموم لا تخصيص فيه بوجه، إذْ ليس إلا الخالق والمخلوق، والله وحده الخالق، وما سواه كله مخلوق.

وأما الأدلة: الدالة على أن أفعال العباد صنع لهم، وأنها أفعالهم القائمة بهم، وأنهم هم الذين فعلوها، فكلها حق نقول بموجبها، ولكن لا ينبغي أن تكون أفعالاً لهم ومخلوقة مفعولة لله تعالى، فإن الفعل غير المفعول، ولا نقول: إنها فعل لله، والعبد مضطر مجبورٌ عليها، ولا نقول: إنها فعل للعبد، والله غير قادر عليها، ولا جاعل=

[دليل قدرته تعالى على أفعال العباد وخلقها]:

ومما يدل على قدرته سبحانه على أفعالهم قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحشر: ٦].

إن أفعالهم أشياء ممكنة، والله تعالى قادر على كل ممكن، فهو الذي جعلهم فاعلين بقدرته ومشيئته، ولو شاء لحال بينهم وبين الفعل، مع سلامة آلة الفعل منهم كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

فهو سبحانه يحول بين المرء وقلبه، وبين اللسان ونطقه، وبين اليد وبطشها، وبين الرجل ومشيها، فكيف يُظن به ظنَّ السوء، ويُجعل له مثل السوء أنه لا يقدر على ما يقدر عليه

= العبد فاعلاً لها، ولا نقول: إنها مخلوقة بين خالقين مستقلين بالإيجاد والتأثير، وكل هذه أقوال باطلة.

قالت القدرية: معنى قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] مما لا يقدر عليه غيره، وأما الأفعال التي يقدر عليها العباد فإضافتها إليهم تنفي إضافتها إليه، وإلا لزم وقوع مفعول بين فاعلين وهو محال.

قال أهل السنة: إضافتها إليهم فعلاً وكسباً، لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقاً ومشيئة، فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها، وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم، إذ العباد أعجز وأقل من أن يفعلوا ما لم يشأه الله، ولم يقدر عليه، ولا خلقه.

عباده، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته! تعالى الله عما يقول الجاهلون به والجاحدون لقدرته علواً كبيراً.

ومن الدليل على خلق أعمال العباد قوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ [النحل: ٨١] فأخبر أنه هو الذي جعل السرابيل، وهي الدروع والثياب المصنوعة ومادتها لا تسمى سرابيل ولا تسمى بذلك إلا بعد أن تحلها صنعة الآدميين وعملهم، فإذا كانت مجعولة لله فهي مخلوقة له بجملتها صورتها ومادتها وهيئاتها.

ونظير هذا قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠] فأخبر سبحانه أن البيوت المصنوعة المستقرة والمنتقلة مجعولة له، وهي إنما صارت بيوتاً بالصنعة الآدمية.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس: ٤١، ٤٢] فأخبر سبحانه أنه خالق الفلك المصنوع للعباد، وأبعد من قال: إنّ المراد بمثله هو الإبل! فإنه إخراج للمماثل حقيقة، واعتبار لما هو بعيد عن المماثلة.

ونظير ذلك قوله تعالى حكاية عن خليله أنه قال لقومه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥، ٩٦] فإن كانت «ما» مصدرية كما قدره بعضهم فالاستدلال ظاهر، وليس بقوي، إذ لا تناسب بين إنكاره عليهم عبادة ما ينحتونه بأيديهم، وبين إخبارهم بأن الله خالق أعمالهم من عبادة تلك

الآلهة ونحتها وغير ذلك، فالأولى أن تكون «ما» موصولة، أي: والله خلقكم وخلق آلهتكم التي عملتموها بأيديكم، فهي مخلوقة له، لا آلهة شركاء معه!، فأخبر أنه خلق معمولهم وقد حَلَّه عملهم وصنعهم، ولا يقال: المراد مادته، فإنَّ مادته غير معمولة لهم، وإنما يصير معمولاً بعد عملهم.

❁ ❁ ❁

وقد أخبر سبحانه أنه هو الذي جعل أئمة الخير يدعون إلى الهدى، وأئمة الشَرِّ يدعون إلى النار، فتلك الإمامة والدعوة بجعله، هي مجعولة له وفعل لهم، قال تعالى عن آل فرعون: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١] وقال عن أئمة الهدى ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] فأخبر أن هذا وهذا بجعله مع كونه كسباً وفعلاً للأئمة.

ونظير ذلك قول الخليل عليه السلام: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] فأخبر الخليل أنه سبحانه هو الذي يجعل المسلم مسلماً.

وعند القدرية هو الذي جعل نفسه مسلماً، لا أن الله جعله مسلماً، ولا جعله إماماً يهدي بأمره، ولا جعل الآخر إماماً يدعو إلى النار على الحقيقة، بل هم الجاعلون لأنفسهم كذلك حقيقة، ونسبة هذا الجعل إلى الله تعالى مجاز بمعنى التسمية أي سمَّنا مسلمين لك، وكذلك جعلناهم أئمة أي سميناهم كذلك، وهم جعلوا أنفسهم أئمة رشد وضلال، فمنهم الحقيقة، ومنه تعالى المجاز والتعبير.

❁ ❁ ❁

ومن ذلك: إخباره سبحانه بأنه هو الذي يلهم العبد فجوره

وتقواه، والإلهام: الإلقاء في القلب، لا مجرد البيان والتعليم، كما قاله طائفة من المفسرين، إذْ لا يقال لمن بَيَّن لغيره شيئاً وعلّمه إيّاه إنه قد ألهمه ذلك! هذا لا يُعرف في اللغة البتَّة، بل الصواب ما قاله ابن زيد، قال: جعل فيها فجورها وتقواها، وعليه يدلّ حديث عمران بن حصين: «أنَّ رجلاً من مزينة أو من جهينة أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم فيه ويكدحون، أشيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى عليهم من قدر سبق، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم؟ قال: بل شيء قُضِيَ عليهم ومضى، قال: ففيم العمل؟ قال: من خلقه الله لإحدى المنزلتين استعمله بعمل أهلها، وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧، ٨]»[1] فقراءة هذه الآية عقيب إخباره بتقديم القضاء والقدر السابق، يدل على أن المراد بالإلهام استعمالها فيما سبق لها، لا مجرد تعريفها، فإن التعريف والبيان لا يستلزم وقوع ما سبق به القضاء والقدر.

ومن فَسَّرَ الآية من السلف بالتعليم والتعريف فمراده: تعريفٌ مستلزمٌ لحصول ذلك، لا تعريف مجرد عن الحصول، فإنه لا يسمى إلهاماً، والله أعلم.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٣، ١٤] وذات الصدور كلمة جامعة لما يشتمل عليه الصدر من الاعتقادات والإرادات والحب والبغض أي: صاحبة الصدور، فإنها لما كانت

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٠).

فيها، قائمة بها، نسبت إليها نسبة الصحبة والملازمة.

وقد اختلف في إعراب (مَنْ خَلَق) هل هو الرفع أو النصب؟ فإن كان مرفوعاً فهو استدلال على علمه بذلك بخلقه له، والتقدير: أنه يعلم ما تضمنته الصدور، وكيف لا يعلم الخالق ما خلقه، وهذا الاستدلال في غاية الظهور والصحة، فإن الخلق يستلزم حياة الخالق وقدرته وعلمه ومشيئته، وإن كان منصوباً فالمعنى: ألا يعلم مخلوقه، وذكر لفظة (مَنْ) تغليباً ليتناول العلم العاقل وصفاته، وعلى التقديرين، فالآية دالةٌ على خلق ما في الصدور كما هي دالة على علمه سبحانه به.

وأيضاً: فإنه سبحانه خَلْقُه لما في الصدور دليلٌ على علمه بها، فقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ أي كيف يخفى عليه ما في الصدور وهو الذي خلقه، فلو كان ذلك غير مخلوق له بطل الاستدلال به على العلم، فخلقه سبحانه للشيء من أعظم الأدلة على علمه به، فإذا انتفى الخلق انتفى دليل العلم، فلم يبق معكم ما يدل على علمه بما تنطوي عليه الصدور، إذا كان غير خالق لذلك وهذا من أعظم الكفر بربّ العالمين، وجحد لما اتفقت عليه الرسل، من أولهم إلى آخرهم، وعلم بالضرورة أنهم ألقوه إلى الأمم كما ألقوا إليهم أنه إله واحد لا شريك له.

❀ ❀ ❀

ومن ذلك: قوله تعالى حكاية عن خليله إبراهيم أنه قال: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧] وقوله تعالى حكاية عن زكريا أنه قال عن ولده: ﴿وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾

[مريم: ٦] أي مرضياً، وقال في الطرف الآخر ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣] وقال: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥] وهذه الأكنة والوقر، هي شدة البغض والنفرة والإعراض، التي لا يستطيعون معها سمعاً ولا عقلاً.

والتحقق أنَّ هذا ناشىء عن الأكنة والوقر، فهو موجب ذلك ومقتضاه، فمن فَسَّر الأكنة والوقر به فقد فَسَّرهما بموجبهما ومقتضاهما، وبكل حال فتلك النفرة والإعراض والبغض من أفعالهم، وهي مجعولة لله سبحانه، كما أن الرأفة والرحمة وميل الأفئدة إلى بيته هو من أفعالهم والله جاعله، فهو الجاعل للذوات وصفاتها وأفعالها وإرادتها واعتقاداتها، فذلك كله مجعول مخلوق له، وإن كان العبد فاعلاً له باختياره وإراداته.

❁ ❁ ❁

فإن قيل: هذا كله معارض بقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] والبحيرة والسائبة إنما صارت كذلك بجعل العباد لها فأخبر سبحانه أن ذلك لم يكن بجعله؟

قيل: لا تعارض بحمد الله بين نصوص الكتاب بوجهٍ ما، والجعل ههنا جعل شرعي أمري، لا كوني قدري.

فإن الجعل في كتاب الله ينقسم إلى هذين النوعين، كما ينقسم إليهما الأمر والإذن والقضاء والكتابة والتحريم كما سيأتي بيانه إن شاء الله[1].

---

(١) في الفصل الثاني من الباب السادس.

فنفى سبحانه عن البحيرة والسائبة جعله الديني الشرعي، أي لم يشرع ذلك ولا أمر به، ولكن الذين كفروا افتروا عليه الكذب، وجعلوا ذلك ديناً له بلا علم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٥٣]) فأخبر سبحانه أن هذه الفتنة الحاصلة بما ألقى الشيطان هي بجعله سبحانه، وهذا جعل كوني قدري.

ومن هذا قوله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد، وابن حبان في صحيحه: (اللهم اجعلني لك شكّاراً، لك ذكّاراً، لك رهّاباً، لك مطواعاً، لك مخبتاً، إليك أوّاها منيباً)، فسأل ربه أن يجعله كذلك، وهذه كلها أفعال اختيارية واقعة بإرادة العبد واختياره.

ومثله قول المؤمنين: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠] فالصبر وثبات الأقدام فعلان اختياريان، ولكن التصبير والتثبيت فعل الربّ تعالى، وهو المسؤول، والصبر والثبات فعلهم القائم بهم حقيقة.

❁ ❁ ❁

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧] فتحبيبه سبحانه الإيمان إلى عباده المؤمنين هو إلقاء محبته في قلوبهم، وهذا لا يقدر عليه سواه، وأما تحبيب العبد الشيء إلى غيره فإنما هو بتزيينه وذكر أوصافه وما يدعو إلى محبته، فأخبر سبحانه أنه جعل في قلوب عباده المؤمنين الأمرين حُبَّه، وحُسنه الداعي إلى حُبِّه، وألقى في قلوبهم كراهة ضده من

الكفر والفسوق والعصيان، وأن ذلك محض فضله ومنّته عليهم، حيث لم يكلهم إلى أنفسهم، بل تولى هو سبحانه هذا التحبيب والتزيين، وتكريه ضده، فجاد عليهم به فضلاً منه ونعمة، والله عليم بمواقع فضله ومن يصلح له ومن لا يصلح، حكيم بجعله في مواضعه.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٢، ٦٣] وقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وتأليف القلوب جعل بعضها يألف بعضاً، ويميل إليه ويحبه، وهو من أفعالها الاختيارية، وقد أخبر سبحانه أنه هو الذي فعل ذلك لا غيره.

ومن ذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ﴾ [المائدة: ١١] فأخبر سبحانه بفعلهم وهو الهَمّ، وبفعله وهو كفّهم عما همّوا به، ولا يصح أن يقال: إنه سبحانه أسكن أيديهم وأماتهم، أو أنزل عليهم عذاباً حال بينهم وبين ما هموا به، بل كَفَّ قُدرَهم وإراداتهم مع سلامة حواسهم وبنيتهم وصحة آلات الفعل منهم.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ [الفتح: ٢٤] فهذا كفّ أيدي الفريقين مع سلامتها وصحتها، وهو بأن حال بينهم وبين الفعل فكفّ بعضهم عن بعض.

❁ ❁ ❁

ومن ذلك: قوله تعالى عن خليله إبراهيم أنه قال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥] فههنا أمران: تجنيب عبادتها، واجتنابه، فسأل الخليل ربه أن يجنّبه وبنيه عبادتها ليحصل منهم اجتنابها، فالاجتناب فعلهم، والتجنيب فعله، ولا سبيل إلى فعلهم إلا بعد فعله.

ونظير ذلك قول يوسف الصديق ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٣﴾ فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يوسف: ٣٣، ٣٤] وصرف كيدهن هو صرف دواعي قلوبهن، ومكرهن بألسنتهن وأعمالهن، وتلك أفعال اختيارية وهو سبحانه الصارف لها، فالصرف فعله، والانصراف أثر فعله، وهو فعل النسوة.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦] وكلمة التقوى هي الكلمة التي يتقى الله بها، وأعلى أنواع هذه الكلمة هي قول: لا إله إلا الله، ثم كل كلمة يتقى الله بها بعدها فهي من كلمة التقوى، وقد أخبر سبحانه أنه ألزمها عباده المؤمنين، فجعلها لازمة لهم لا ينفكون عنها، فبإلزامه التزموها، ولولا إلزامه لهم إيّاها لما التزموها، والتزامها فعل اختياري تابع لإرادتهم واختيارهم، فهو الملزم وهم الملتزمون.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] قال ابن جرير: «وكل إنسان ألزمناه ما قُضيَ له أنه عامله، وما هو صائر

إليه من شقاء أوسعادة بعمله في عنقه لا يفارقه»، وهذا يجمع ما قاله الناس في الآية، وهو ما طار له من الشقاء والسعادة، وما طار عنه من العمل، ثم ذكر عن ابن عباس قال: طائره عمله، وما قدر عليه، فهو ملازمه أينما كان، وزائل معه أينما زال، وكذلك قال ابن جريج وقتادة ومجاهد: هو عمله، زاد مجاهد: وما كتب الله له، وقال قتادة أيضاً: سعادته وشقاوته بعمله.

* * *

وبالجملة: فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أعمال العباد، ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد، قال ابن عباس رضي الله عنه: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن كَذَّبَ بالقدر نقض تكذيبه توحيده».

[السنة تقرر تفرده تعالى بخلق أعمال العباد]:

ما جاء من السنة في تفرد الرب تعالى بخلق أعمال العباد، كما هو متفرد بخلق ذواتهم وصفاتهم(١).

قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعته»، قال البخاري: وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، حدثنا محمد، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة نحوه موقوفاً عليه.

وأما استشهاد بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

(١) هذه الفقرة هي خلاصة الباب السادس عشر من الكتاب، وهي في صلب الموضوع الذي بين أيدينا.

تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] بحمل «ما» على المصدر، أي: خلقكم وأعمالكم، فالظاهر خلاف هذا، وأنها موصولة، أي خلقكم وخلق الأصنام التي تعملونها، فهو يدل على خلق أعمالهم من جهة اللزوم، فإن الصنم اسم للآلة التي حل فيها العمل المخصوص، فإذا كان مخلوقاً لله كان خلقه متناولاً لمادته وصورته.

قال البخاري: وحدثنا عمرو بن محمد، حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن طاوُس، عن ابن عمر: كل شيء بقدر حتى وضعك يدك على خدك.

قال البخاري: وحدثني إسماعيل قال: حدثني مالك، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن مسلم، عن طاوُس قال: أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس ورواه مسلم في صحيحه عن طاوُس وقال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس.

قال البخاري: وقال ليث، عن طاوُس، عن ابن عباس ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] حتى العجز والكيس.

قال البخاري: سمعت عبيد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة.

قال البخاري: حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة.

وقال جابر بن عبد الله: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: (إذا

همّ أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فيسّره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شَرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضّني به، قال: ويسمي حاجته)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[(١)].

فقوله: (إذا هَمَّ أحدُكم بالأمر) صريحٌ في أنه الفعل الاختياري المتعلق بإرادة العبد، وإذا علم ذلك فقوله: (أستقدرك بقدرتك) أي أسألك أن تقدرني على فعله بقدرتك، ومعلوم أنه لم يسأل القدرة المصححة التي هي سلامة الأعضاء وصحة البنية، وإنما سأل القدرة التي توجب الفعل، فعلم أنها مقدورة لله ومخلوقة له، وأكد ذلك بقوله: (فإنك تقدر ولا أقدر) أي تقدر أن تجعلني قادراً فاعلاً ولا أقدر أن أجعل نفسي كذلك.

وكذلك قوله: (تعلم ولا أعلم) أي حقيقة العلم بعواقب الأمور، ومآلها والنافع منها والضار عندك، وليس عندي، وقوله: (يسره لي أو اصرفه عني) فإنه طلب من الله تيسيره إن كان له فيه مصلحة، وصرفه عنه إن كان عليه فيه مفسدة، وهذا التيسير والصرف متضمن إلقاء داعية الفعل في القلب، أو إلقاء داعية

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٢) والترمذي (٤٨٠).

الترك فيه، ومتى حصلت داعية الفعل، حصل الفعل، وداعية الترك امتنع الفعل.

وقوله: (ثم رضِّني به) يدلّ على أن حصول الرضا ـ وهو فعل اختياري من أفعال القلوب ـ أمر مقدور للربّ تعالى، وهو الذي يلقيه في قلب عبده فيجعله راضياً.

وقوله: (فاصرفه عني واصرفني عنه) صريحٌ في أنّه سبحانه هو الذي يصرف عبده عن فعله الاختياري إذا شاء صرفه عنه، كما قال سبحانه في حقّ يوسف الصديق: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ﴾ [يوسف: ٢٤] وصرف السوء والفحشاء هو صرف دواعي القلب وميله إليهما، فينصرفان عنه بصرف دواعيهما.

وقوله: (واقدر لي الخيرَ حيث كان) يعم الخير المقدور للعبد من طاعاته، وغير المقدور له، فعلم أن فعل العبد للطاعة والخير أمر مقدور لله إن لم يقدره الله لعبده، لم يقع من العبد.

ففي هذا الحديث الشفاء في مسألة القدر، وأمر النبي ﷺ الداعي به أن يقدم بين يدي هذا الدعاء ركعتين، عبودية منه بين يدي نجواه، وأن تكونا من غير الفريضة ليتجرد فعلهما لهذا الغرض المطلوب.

ولما كان الفعل الاختياري متوقفاً على العلم والقدرة والإرادة، لا يحصل إلا بها، توسل الداعي إلى الله بعلمه وقدرته وإرادته التي يؤتيه بها من فضله، وأكد هذا المعنى بتجرده وبراءته من ذلك، فقال: إنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأمر الداعي أن يعلق التيسير والصرف بالشرط، وهو علم الله سبحانه تحقيقاً للتفويض إليه، واعترافاً بجهل العبد بعواقب الأمور، كما

اعترف بعجزه، ففي هذا الدعاء إعطاء العبودية حقها، وإعطاء الربوبية حقها، وبالله المستعان.

❁ ❁ ❁

وفي الترمذي وغيره من حديث الحسن بن علي قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: (اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شرَّ ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يعزُّ من عاديت، تباركت وتعاليت)(١).

فقوله: (اهدني) سؤال للهداية المطلقة، التي لا يتخلف عنها الاهتداء.

وقوله: (فيمن هديت) فيه فوائد:

أحدها: أنه سؤال له أن يدخله في جملة المهتدين وزمرتهم ورفقتهم.

الثانية: توسل إليه بإحسانه وإنعامه، أي إنك قد هديت من عبادك بشراً كثيراً فضلاً منك وإحساناً، فأحسن إليَّ كما أحسنت إليهم، كما يقول الرجل للملك: اجعلني من جملة مَنْ أغنيته وأعطيته وأحسنت إليه.

الثالثة: أن ما حصل لأولئك من الهدى لم يكن منهم ولا بأنفسهم، وإنما كان منك، فأنت الذي هديتهم.

وقوله: (وعافني فيمن عافيت) إنما يسأل ربَّه العافية المطلقة، وهي العافية من الكفر والفسوق والعصيان والغفلة

---

(١) رواه أبو داود (١٤٢٥، ١٤٢٦) وغيره.

والإعراض، وفعلْ ما لا يحبه، وترك ما يحبه، فهذا حقيقة العافية، ولهذا ما سئل الربُّ سبحانه شيئاً أحب إليه من العافية، لأنها كلمة جامعة للتخلص من الشرّ كلّه وأسبابه.

وقوله: (وتولَّني فيمن توليت) سؤال للتولي الكامل، ليس المراد به ما فعله بالكافرين من خلق القدرة وسلامة الآلة وبيان الطريق، فإن كان هذا هو ولايته للمؤمنين، فهو ولي الكفار كما هو ولي المؤمنين، وهو سبحانه يتولى أولياءه بأمور لا توجد في حق الكفار من توفيقهم وإلهامهم وجعلهم مهتدين مطيعين، ويدل عليه قوله: (إنه لا يذل من واليت) فإنه منصور عزيز غالب بسبب توليك له، وفي هذا تنبيه على أن من حصل له ذلّ من الناس، فهو بنقصان ما فاته من تولي الله له. وإلا فمع الولاية الكاملة ينتفي الذلّ كلّه، ولو سلط عليه بالأذى مَنْ بأقطارها، فهو العزيز غير الذليل.

وقوله: (وقني شرَّ ما قضيت) يتضمن أن الشَرّ بقضائه، وأنه هو الذي يقي منه.

❁ ❁ ❁

الباب الثالث

مراتب الهداية والضلال

[تمهيد حول مكانة هذا الباب]

[هذا الباب][(١)] في الهدى والضلال ومراتبهما، والمقدور منهما للخلق، وغير المقدور لهم.

هذا الباب هو قلب أبواب القدر ومسائله.

فإن أفضل ما يقدِّر الله لعبده وأجل ما يقسمه له الهدى، وأعظم ما يبتليه به ويقدِّره عليه الضلال، وكل نعمة دون نعمة الهدى، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال.

وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم، وكتبه المنزّلة عليهم على أنه سبحانه يُضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأنّ العبد هو الضالّ المهتدي.

فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه.

[مراتب الهدى والضلال]:

ولا بدَّ قبل الخوض في تقرير ذلك من ذكر مراتب الهدى والضلال في القرآن. فأما مراتب الهدى فأربعة:

---

(١) هو الباب الرابع عشر في الأصل.

إحداها: الهدى العام، وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها، وهذا أعم مراتبه.

المرتبة الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده، وهذا خاصّ بالمكلفين، وهذه المرتبة أخصّ من المرتبة الأولى، وأعم من الثالثة.

المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء، وهي هداية التوفيق ومشيئة الله لعبده الهداية، وخلقه دواعي الهدى وإرادته والقدرة عليه للعبد، وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله عزّ وجلّ.

المرتبة الرابعة: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنّة والنار.

الفصل الأول

المرتبة الأولى: الهداية العامة

[﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾]:

فأما المرتبة الأولى: فقد قال سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٣].

فذكر سبحانه أربعة أمور عامة:

الخلقُ، والتسويةُ، والتقديرُ، والهدايةُ.

وجعل التسوية من تمام الخلق، والهداية من تمام التقدير.

قال عطاء: ﴿خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ أحسن ما خلقه، وشاهده قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، فإحسان خلقه يتضمن تسويته، وتناسب خلقه وأجزائه، بحيث لم يحصل بينهما تفاوت يخل بالتناسب والاعتدال، فالخلق الإيجاد. والتسوية إتقانه وإحسان خلقه.

وقال الكلبي: خلق كل ذي روح، فجمع خلقه وسواه باليدين والعينين والرجلين.

وقال مقاتل: خلق لكل دابة ما يصلح لها من الخلق.

وقال أبو إسحاق: خلق الإنسان مستوياً، هذا تمثيل، وإلا فالخلق والتسوية شامل للإنسان وغيره قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧] وقال: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

فالتسوية شاملةٌ لجميع مخلوقاته ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣] وما يوجد من التفاوت وعدم التسوية فهو راجع إلى عدم إعطاء التسوية للمخلوق، فإن التسوية أمرٌ وجودي يتعلق بالتأثير والإبداع، فما عُدم منها فلعدم إرادة الخالق للتسوية، وذلك أمر عدمي يكفي فيه عدم الإبداع والتأثير.

فتأمل ذلك فإنه يزيل عنك الإشكال في قوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣] فالتفاوت حاصل بسبب عدم مشيئة التسوية، كما أنّ الجهل والصمم والعمى والخرس والبكم يكفي فيها عدم مشيئة خلقها وإيجادها، وتمام هذا يأتي إن شاء الله في باب دخول الشر في القضاء الإلهي عند قول النبي ﷺ: (والشر ليس إليك).

والمقصود أن كل مخلوق فقد سوّاه خالقه سبحانه في مرتبة خلقه، وإن فاتته التسوية من وجه آخر لم يخلق له.

[﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾]:

وأما التقدير والهداية، فقال مقاتل: قدر خلق الذكر والأنثى من الدواب، فهدى الذكر للأنثى كيف يأتيها.

وقال ابن عباس والكلبي وكذلك قال عطاء: قدر من النسل ما أراد، ثم هدى الذكر للأنثى.

واختار هذا القول صاحب النظم فقال: معنى «هدى» هداية الذكر لإتيان الأنثى كيف يأتيها، لأن إتيان ذُكران الحيوان لإناثه مختلف لاختلاف الصور والخلق والهيئات، فلولا أنه سبحانه جبل كل ذكر على معرفة كيف يأتي أنثى جنسه، لما اهتدى لذلك.

وقال مقاتل أيضاً: هداه لعيشته ومرعاه.

وقال السدي: قَدَّر مدة الجنين في الرحم، ثم هداه للخروج.

وقال مجاهد: هدى الإنسان لسبيل الخير والشر، والسعادة والشقاوة.

وقال الفراء: التقدير: فهدى وأضل، فاكتفى من ذكر أحدهما بالآخر.

قلت: الآية أعَمُّ من هذا كلّه، وأضعف الأقوال فيها قول الفراء، إذْ المراد ههنا الهداية العامة لمصالح الحيوان في معاشه، وليس المراد هداية الإيمان والضلال بمشيئته، وهي نظير قوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] فإعطاء الخلق إيجاده في الخارج، والهداية التعليم والدلالة على سبيل بقائه وما يحفظه ويقيمه.

وما ذكره مجاهد فهو تمثيل منه لا تفسير مطابق للآية، فإن الآية شاملة لهداية الحيوان كلّه ناطقه وبهيمه، طيره ودوابه، فصيحه وأعجمه، وكذلك قول من قال: «إنه هداية الذكر لإتيان الأنثى» تمثيل أيضاً، وهو فرد واحد من أفراد الهداية التي لا يحصيها إلا الله، وكذلك قول من قال: هداه للمرعى، فإن ذلك من الهداية.

فإن الهداية إلى التقام الثدي عند خروجه من بطن أمه، والهداية إلى معرفته أمه دون غيرها حتى يتبعها أين ذهبت، والهداية إلى قصد ما ينفعه من المرعى دون ما يضره منه، وهداية الطير والوحش والدواب إلى الأفعال العجيبة التي يعجز عنها الإنسان، كهداية النحل إلى سلوك السبل التي فيها مراعيها على

تباينها، ثم عودها إلى بيوتها من الشجر والجبال وما يعرش بنو آدم.

[من أمثلة الهداية العامة: هداية النحل]:

وأمر النحل في هدايتها من أعجب العجب، وذلك أن لها أميراً ومدبراً وهو اليعسوب، وهو أكبر جسماً من جميع النحل وأحسن لوناً وشكلاً، وإناث النحل تلد في إقبال الربيع، وأكثر أولادها يكنّ إناثاً، وإذا وقع فيها ذكرٌ لم تدعه يدخل بينها، بل إمّا أن تطرده، وإما أن تقتله إلا طائفة يسيرة منها تكون حول الملك، وذلك أنّ الذكر منها لا يعمل شيئاً ولا يكتسب، ثم تجتمع الأمهات وفراخها عند الملك، فيخرج بها إلى المراعي، من المروج والرياض والبساتين والمرابع في أقصد الطرق وأقربها، فتجتني منها كفايتها، فيرجع بها الملك، فإذا انتهوا إلى الخلايا وقف على بابها، ولم يدع ذكراً ولا نحلة غريبة تدخلها.

فإذا تكامل دخولها دخل بعدها، وقد أخذت النحل مقاعدها وأماكنها، فيبتدىء الملك بالعمل كأنه يعلمها إيّاه، فيأخذ النحل في العمل ويتسارع إليه، ويترك الملك العمل ويجلس ناحية بحيث يشاهد النحل، فيأخذ النحل في إيجاد الشمع من لزوجات الأوراق والأنوار، ثم تقتسم النحل فرقاً، فمنها فرقة تلزم الملك ولا تفارقه ولا تعمل ولا تكسب، وهم حاشية الملك من الذكورة، ومنها فرقة تهيىء الشمع وتصفيه، والشمع هو ثفل العسل وفيه حلاوة كحلاوة التين، وللنحل به عناية شديدة فوق عنايتها بالعسل، فينظفه النحل ويصفيه ويخلّصه مما يخالطه من أبوالها وغيرها.

وفرقة تبني البيوت، وفرقة تسقي الماء، وتحمله على

متونها، وفرقة تكنس الخلايا وتنظفها من الأوساخ والجيف والزبل، وإذا رأت بينها نحلة مهينة بطالة قطعتها وقتلتها حتى لا تفسد عليهن بقية العمال، وتعديهن ببطالتها ومهانتها.

وأول ما تبني في الخلية مقعد الملك وبيته، فتبني له بيتاً مربعاً يشبه السرير والتخت، فيجلس عليه ويستدير حوله طائفة من النحل تشبه الأمراء والخدم والخواص لا يفارقنه، ويجعل النحل بين يديه شيئاً يشبه الحوض، يصب فيه من العسل أصفى ما يقدر عليه، ويملأ منه الحوض يكون ذلك طعاماً للملك وخواصه.

ثم يأخذن في بناء البيوت على خطوط متساوية كأنها سكك ومحال، وتبنى بيوتها مسدسة الأشكال متساوية الأضلاع، كأنها قرأت كتاب إقليدس، حتى عرفت أوفق الأشكال لبيوتها، لأنّ المطلوب من بناء الدور هو الوثاقة والسَّعة، والشكل المسدس ـ دون سائر الأشكال ـ إذا انضمت بعض أشكاله إلى بعض صارت شكلاً مستديراً كاستدارة الرحى، ولا يبقى فيه فروج ولا خلل، ويشدّ بعضه بعضاً، حتى يصير طبقاً واحداً محكماً، لا يدخل بين بيوته رؤوس الإبر فتبارك الذي ألهمها أن تبني بيوتها هذا البناء المحكم، الذي يعجز البشر عن صنع مثله، فعلمت أنها محتاجة إلى أن تبني بيوتها من أشكال موصوفة بصفتين:

إحداهما: أن لا تكون زواياها ضيقة حتى لا يبقى الموضع الضيق معطلاً.

الثانية: أن تكون تلك البيوت مشكلة بأشكال إذا انضم بعضها إلى بعض امتلأت العَرْصَة[1] منها، ولا يبقى شيء منها ضائعاً.

---

(١) العرصة: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء.

ثم إنها علمت أن الشكل الموصوف بهاتين الصفتين هو المسدس فقط، فإن المثلثات والمربعات وإن أمكن امتلاء العرصة منها، إلاّ أن زواياها ضيقة، وأما سائر الأشكال وإن كانت زواياها واسعة إلا أنها لا تمتلىء العرصة منها، بل يبقى فيما بينها فروج خالية ضائعة، وأما المسدس فهو موصوف بهاتين الصفتين.

فهداها سبحانه على بناء بيوتها على هذا الشكل، من غير تسطير ولا آلة ولا مثال يحتذى عليه، وأصنع بني آدم لا يقدر على بناء البيت المسدس إلا بالآلات الكثيرة، فتبارك الذي هداها أن تسلك سبل مراعيها على قربها، وتأتيها ذللاً لا تستعصي عليها ولا تضل عنها، وأن تجتني أطيب ما في المرعى وألطفه، وأن تعود إلى بيوتها الخالية فتصب فيها شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون.

فإذا فرغت من بناء البيوت، خرجت خماصاً تسيح سهلاً وجبلاً، فأكلت من الحلاوات المرتفعة على رؤوس الأزهار، وورق الأشجار، فترجع بطاناً، وجعل سبحانه في أفواهها حرارة منضجة تنضج ما جَنَتْه، فتعيده حلاوة ونضجاً، ثم تمجّه في البيوت، حتى إذا امتلأت ختمتها وسددت رؤوسها بالشمع المصفى، فإذا امتلأت تلك البيوت عمدت إلى مكان آخر إن صادفته فاتخذت فيه بيوتاً، وفعلت كما فعلت في البيوت الأولى.

فإذا برد الهواء، وأخلف المرعى، وحيل بينها وبين الكسب، لزمت بيوتها واغتذت بما ادخرته من العسل، وهي في أيام الكسب والسعي تخرج بكرة، وتسيح في المراتع، وتستعمل كل فرقة منها بما يخصّها من العمل، فإذا أمست رجعت إلى بيوتها، وإذا كان وقت رجوعها، وقف على باب الخلية بوّاب

منها ومعه أعوان، فكل نحلة تريد الدخول يشمها البواب ويتفقدها فإن وجد منها رائحة منكرةً، أو رأى بها لطخة من قذر، منعها من الدخول، وعزلها ناحية إلى أن يدخل الجميع، فيرجع إلى المعزولات الممنوعات من الدخول فيتفقدهن، ويكشف أحوالهن مرة ثانية، فمن وجده قد وقع على شيء منتن أو نجس قدّه نصفين، ومن كانت جنايته خفيفة تركه خارج الخلية، هذا دأب البوّاب كل عشية.

وأما الملك فلا يكثر الخروج من الخلية إلاّ نادراً، إذا اشتهى التنزّه فيخرج ومعه أمراء النحل والخدم، فيطوف في المروج والرياض والبساتين ساعةً من النهار ثم يعود إلى مكانه، ومن عجيب أمره أنه ربما لحقه أذى من النحل أو من صاحب الخلية أو من خدمه، فيغضب ويخرج من الخلية ويتباعد عنها، ويتبعه جميع النحل، وتبقى الخلية خالية، فإذا رأى صاحبها ذلك، وخاف أن يأخذ النحل، ويذهب بها إلى مكان آخر احتال لاسترجاعه، وطلب رضاه، فيتعرف موضعه الذي صار إليه بالنحل، فيعرفه باجتماع النحل إليه فإنها لا تفارقه، وتجتمع عليه حتى تصير عليه عنقوداً، وهو إذا خرج غضباً جلس على مكان مرتفع من الشجرة، وطافت به النحل وانضمت إليه، حتى تصير كالكرة، فيأخذ صاحب النحل رمحاً أو قصبة طويلة، ويشدّ على رأسها حزمةً من النبات الطيب الرائحة العطر النظيف، ويدنيه إلى محل الملك ويكون معه إما مزهر أو يراع أو شيء من آلات الطرب، فيحركه وقد أدنى إليه ذلك الحشيش فلا يزال كذلك إلى أن يرضى الملك، فإذا رضي وزال غضبه، طفر[1] ووقع على

(١) الطفرة: الوثوب إلى أعلى.

الضغث، وتبعه خدمه وسائر النحل، فيحمله صاحبه إلى الخلية، فينزل ويدخلها هو وجنوده.

ولا يقع النحل على جيفة ولا حيوان ولا طعام.

ومن عجيب أمرها أنها تقتل الملوك الظلمة المفسدة، ولا تدين بطاعتها، والنحل الصغار المجتمعة الخلق هي العسالة، وهي تحاول مقاتلة الطوال القليلة النفع وإخراجها ونفيها عن الخلايا، وإذا فعلت ذلك جاد العسل، وتجتهد أن تقتل ما تريد قتله خارج الخلية، صيانة للخلية عن جيفته، ومنها صنف قليلة النفع كبيرة الجسم، وبينها وبين العسَّالة حرب، فهي تقصدها وتغتالها وتفتح عليها بيوتها وتقصد هلاكها، والعسَّالة شديدة التيقظ والتحفظ منها، فإذا هجمت عليها في بيوتها حاولتها وألجأتها إلى أبواب البيوت فتتلطخ بالعسل فلا تقدر على الطيران، ولا يفلت منها إلا كلّ طويل العمر، فإذا انقضت الحرب وبرد القتال، عادت إلى القتلى، فحملتها وألقتها خارج الخلية.

وقد ذكرنا أن الملك لا يخرج إلاّ في الأحايين، وإذا خرج خرج في جموع من الفراخ والشباب، وإذا عزم على الخروج ظَلَّ قبل ذلك بيوم أو يومين، يعلم الفراخ وينزلها منازلها ويرتبها، فيخرج ويخرجن معه على ترتيب ونظام قد دبره معهن لا يخرجن عنه، وإذا تولدت عنده ذكران عَرف أنهن يطلبن الملك، فيجعل كل واحد منهم على طائفة من الفراخ، ولا يقتل ملك منها ملكاً آخر، لما في ذلك من فساد الرعية وهلاكها وتفرقها.

وإذا رأى صاحب الخلية الملوك قد كثرت في الخلية، وخاف من تفرق النحل بسببهم، احتال عليهم وأخذ الملوك كلها

إلا واحداً، ويحبس الباقي عنده في إناء، ويدع عندهم من العسل ما يكفيهم، حتى إذا حدث بالملك المنصوب حدث من مرض أو موت أو كان مفسداً فقتلته النحل، أخذ من هؤلاء المحبوسين واحداً، وجعله مكانه لئلا يبقى النحل بلا ملك فيتشتت أمرها.

ومن عجيب أمرها، أن الملك إذا خرج متنزهاً ومعه الأمراء والجنود ربما لحقه إعياء فتحمله الفراخ، وفي النحل كرام عمال لها سعي وهمة واجتهاد، وفيها لئام كسالى قليلة النفع مؤثرة للبطالة، فالكرام دائماً تطردها وتنفيها عن الخلية، ولا تساكنها خشية أن تعدي كرامها وتفسدها، والنحل من أنظف الحيوان وأنقاه، ولذلك لا تلقي زبلها إلا وهي تطير، وتكره النتن والروائح الخبيثة، وأبكارها وفراخها أحرص وأشد اجتهاداً من الكبار، وأقل لسعاً وأجود عسلاً، ولسعها إذا لسعت أقل ضرراً من لسع الكبار.

ولما كانت النحل من أنفع الحيوان وأبركه وقد خُصَّت من وحي الربِّ تعالى وهدايته بما لم يشركها فيه غيرها، وكان الخارج من بطونها مادة الشفاء من الأسقام والنور الذي يضيء في الظلام بمنزلة الهداة من الأنام، كانت أكثر الحيوان أعداء، وكان أعداؤها من أقل الحيوان منفعة وبركة، وهذه سنة الله في خلقه وهو العزيز الحكيم[1].

❁ ❁ ❁

(١) نكتفي بهذا المثال عن النحل، وقد ذكر المصنف أمثلة أخرى عن النمل والهدهد والحمام والبقر وغيرها.

وكثير من العقلاء يتعلم من الحيوان البهيم أموراً تنفعه في معاشه وأخلاقه، وصناعته، وحربه، وحزمه، وصبره.

وهداية الحيوان فوق هداية أكثر الناس قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤] قال أبو جعفر الباقر: والله ما اقتصر على تشبيههم بالأنعام، حتى جعلهم أضلَّ سبيلاً منها.

[الخلق والهداية العامة]:

ولنرجع إلى ما ساقنا إلى هذا الموضع، وهو الكلام على الهداية العامة، التي هي قرينة الخلق في الدلالة على الربّ تبارك وتعالى وأسمائه وصفاته وتوحيده.

قال تعالى إخباراً عن فرعون أنه قال: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩ ـ ٥٠].

قال مجاهد: أعطى كل شيء خلقه، لم يعط الإنسان خلق البهائم، ولا البهائم خلق الإنسان، وأقوال أكثر المفسرين تدور على هذا المعنى.

قال عطية ومقاتل: أعطى كل شيء صورته.

وقال الحسن وقتادة: أعطى كل شيء صلاحه.

ومعنى هذا: أعطاه من الخلق والتصوير ما يصلح به لما خلق له، ثم هداه لما خلق له، وهداه لما يصلحه في معيشته ومطعمه ومشربه ومنكحه وتقلبه وتصرفه، هذا هو القول الصحيح الذي عليه جمهور المفسرين، فيكون نظير قوله: ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣].

وقال الكلبي والسدّي: أعطى الرجل المرأة، والبعير الناقة، والذكر الأنثى من جنسه، ولفظ السدي: أعطى الذكر الأنثى مثل

خلقه، ثم هدى إلى الجماع، وهذا القول اختيار ابن قتيبة والفراء، قال الفراء: أعطى الذكر من الناس امرأة مثله، والشاة شاة، والثور بقرة، ثم ألهم الذكر من الحيوان كيف يأتيها.

قلت: أرباب هذا القول هضموا الآية معناها، فإن معناها أجل وأعظم مما ذكروه، وقوله: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يأبى هذا التفسير، فإن حمل كل شيء على ذكور الحيوان وإناثه خاصّة ممتنع لا وجه له، وكيف يخرج من هذا اللفظ الملائكة والجن؟، ومَنْ لم يتزوج من بني آدم، ومن لم يسافد من الحيوان؟ وكيف يسمى الحيوان الذي يأتيه الذكر خلقاً له؟ وأين نظير هذا في القرآن؟.

وهو سبحانه لما أراد التعبير عن هذا المعنى الذي ذكروه ذكره، بأدلّ عبارة عليه وأوضحها فقال: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٤٥] وقال: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: ٣] وقال: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٩] فَحمْلُ قوله: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠] على هذا المعنى غير صحيح، فتأمله.

وفي الآية قول آخر، قاله الضحاك قال: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠] أعطى اليد البطش، والرجل المشي، واللسان النطق، والعين البصر، والأذن السمع، ومعنى هذا القول: أعطى كلّ عضو من الأعضاء ما خلق له، والخلق على هذا بمعنى المفعول، أي أعطى كل عضو مخلوقه الذي خلقه له، فإن هذه المعاني كلّها مخلوقة لله تعالى، أودعها الأعضاء.

وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه، لكن معنى الآية أعم، والقول هو الأول، وأنه سبحانه أعطى كل شيء خلقه

المختص به، ثم هداه لما خلق له، ولا خالق سواه سبحانه ولا هادي غيره، فهذا الخلق وهذه الهداية من آيات ربوبيته ووحدانيته.

[جمع القرآن بين الخلق والهداية]:

وهو سبحانه في القرآن كثيراً ما يجمع بين الخلق والهداية.

كقوله في أول سورة أنزلها على رسوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥].

وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤].

وقوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝٩ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ٨ ـ ١٠].

وقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢، ٣].

وقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] الآيات، ثم قال: ﴿أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [النمل: ٦٣].

فالخلق إعطاء الوجود العيني الخارجي، والهدى إعطاء الوجود العلمي الذهني، فهذا خلقه وهذا هداه وتعليمه.

الفصل الثاني

المرتبة الثانية: هداية الدلالة والبيان

[هداية البيان لا تستلزم هداية التوفيق]:

المرتبة الثانية من مراتب الهداية: هداية الإرشاد والبيان للمكلفين، وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق واتباع الحق، وإن كانت شرطاً فيه أو جزء سبب، ذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب، بل قد يتخلف عنه المقتضي إما لعدم كمال التسبب، أو لوجود مانع، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا، فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولاً بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه، فأعماهم عنه بعد أن أراهموه(١).

---

(١) قال ابن القيم: وهذا شأنه سبحانه في كل من أنعم عليه بنعمة فكفرها، فإنه يسلبه إياها بعد أن كانت نصيبه وحظه، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣].
وقال تعالى عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] أي جحدوا بآياتنا بعد أن تيقنوا صحتها.
وقال: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٨٦].

[مهمته ﷺ هي هداية الدلالة والبيان]:

وهذه الهداية هي التي أثبتها لرسوله حيث قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢] ونفى عنه ملك الهداية الموجبة، وهي هداية التوفيق والإلهام بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ [يونس: ٢٥] فجمع سبحانه بين الهدايتين العامة والخاصّة، فعمّ بالدعوة حجة منه وعدلاً، وخَصّ بالهداية نعمة منه وفضلاً.

وهذه المرتبة أخصّ من المرتبة التي قبلها، فإنها هداية تختص المكلفين، وهي حجة الله على خلقه التي لا يعذب أحداً إلا بعد إقامتها عليه.

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٞ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ۝٥٦ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: ٥٦، ٥٧].

وقال: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٞ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ﴾ [الملك: ٨، ٩].

فإن قيل: كيف تقوم حجته عليهم وقد منعهم من الهدى، وحال بينهم وبينه؟

قيل: حُجَّته قائمة عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى، وبيان الرسل لهم، وإراءتهم الطريق المستقيم، حتى كأنهم يشاهدونه عياناً، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهراً وباطناً، ولم يحل بينهم وبين تلك الأسباب، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقل أو صغر لا تمييز معه، أو كونه بناحية من الأرض لم تبلغه دعوة رسله، فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجّته، فلم يمنعهم من الهدى، ولم يحل بينهم وبينه، نعم قطع عنهم توفيقه، ولم يرد من نفسه إعانتهم والإقبال بقلوبهم إليه، فلم يحل بينهم وبين ما هو مقدور لهم، وإن حال بينهم وبين ما لا يقدرون عليه، وهو فعله ومشيئته وتوفيقه فهذا غير مقدور لهم، وهو الذي مُنعُوه، وحيلَ بينهم وبينه، فتأمل هذا الموضع، واعرف قدره، والله المستعان.

الفصل الثالث

المرتبة الثالثة: هداية التوفيق والإلهام

[أركان هداية التوفيق]

المرتبة الثالثة من مراتب الهداية: هداية التوفيق والإلهام، وخلق المشيئة المستلزمة للفعل.

وهذه المرتبة أخصُّ من التي قبلها، وهي التي ضَلَّ جُهَّال القدرية بإنكارها،

وهذه المرتبة تستلزم أمرين:

أحدهما: فعل الربّ تعالى وهو الهدى.

والثاني: فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه فهو الهادي، والعبد المهتدي قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ﴾ [الكهف: ١٧] ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثره التام، فإن لم يحصل فعله لم يحصل فعل العبد، ولهذا قال تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧].

[هداية التوفيق بيد الله تعالى وحده]:

وهذا صريح في أن هذا الهدى ليس إليه ﷺ، ولو حرص عليه، ولا إلى أحد غير الله، وأن الله سبحانه إذا أضل عبداً لم يكن لأحد سبيلٌ إلى هدايته.

كما قال تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٨].

وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [الروم: ٢٩].

وقال: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣].

وقال: ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].

وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقال أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ولم يريدوا أن بعض أنواع الهدى منه، وبعضها منهم، بل الهدى كله منه، ولولا هدايته لهم لما اهتدوا.

وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن

دُونِهِۦۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٖ ذِي ٱنتِقَامٖ﴾ [الزمر: ٣٦، ٣٧].

وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤].

وقال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ﴾ [المدثر: ٣١].

وقال: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

وقال: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [المائدة: ١٦].

وأمر سبحانه عباده كلهم أن يسألوه هدايتهم الصراط المستقيم كل يوم وليلة في الصلوات الخمس، وذلك يتضمن الهداية إلى الصراط، والهداية فيه، كما أن الضلال نوعان: ضلال عن الصراط، فلا يهتدي إليه، وضلال فيه، فالأول ضلال عن معرفته، والثاني ضلال عن تفاصيله أو بعضها.

[افتقار العبد إلى هداية التوفيق]:

قال شيخنا: ولما كان العبد في كل حال مفتقراً إلى هذه الهداية في جميع ما يأتيه ويذره:

من أمور قد أتاها على غير الهداية، فهو محتاج إلى التوبة منها.

وأمور هدي إلى أصلها دون تفصيلها، أو هدي إليها من وجه دون وجه، فهو محتاج إلى تمام الهداية فيها، ليزداد هدى.

وأمور هو محتاج إلى أن يحصل له من الهداية فيها في المستقبل مثل ما حصل له في الماضي.

وأمور هو خال عن اعتقاده فيها، فهو محتاج إلى الهداية فيها.

وأمور لم يفعلها فهو محتاج إلى فعلها على وجه الهداية، إلى غير ذلك من أنواع الهدايات.

فرض الله عليه أن يسأله هذه الهداية في أفضل أحواله وهي الصلاة، مرات متعددة في اليوم والليلة، انتهى كلامه.

ولا يتم المقصود إلا بالهداية إلى الطريق والهداية فيها، فإن العبد قد يهتدي إلى طريق قصده، تتميز له الطريق عن غيرها، ولا يهتدي إلى تفاصيل سيره فيها، وأوقات المسير من غيره، وزاد المسير، وآفات الطريق.

[منع هذه الهداية بيده تعالى أيضاً]:

ومن هذا إخباره بأنه سبحانه طبع على قلوب الكافرين وختم عليها، وأنه أصمها عن الحق، وأعمى أبصارها عنه.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ والوقف التام هنا، ثم قال: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

وكقوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١].

وأخبر سبحانه أن على بعض القلوب أقفالاً تمنعها من أن تنفتح لدخول الهدى إليها وقال: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤] فهذا الوقر والعمى حال بينهم وبين أن يكون لهم هدى وشفاء.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الكهف: ٥٧].

وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

ومعلوم أنه لم ينفِ هدى البيان والدلالة الذي تقوم به الحجة فإنه حجته على عباده.

والقدرية تَردُّ هذا كله إلى المتشابه، وتجعله من متشابه القرآن، وتتأوله على غير تأويله، بل تتأوله بما يُقطع ببطلانه، وعدم إرادة المتكلم له.

[آثار التأويل الباطل]:

والتأويل الباطل يتضمن تعطيل ما جاء به الرسول ﷺ،

والكذب على المتكلم أنه أراد ذلك المعنى، فيتضمن إبطال الحق، وتحقيق الباطل، ونسبة المتكلم إلى ما لا يليق به من التلبيس والإلغاز، مع القول عليه بلا علم أنه أراد هذا المعنى.

فالمتأول عليه أن يبين صلاحية اللفظ للمعنى الذي ذكره أولاً، واستعمال المتكلم له في ذلك المعنى في أكثر المواضع، حتى إذا استعمله فيما يحتمل غيره، حمل على ما عهد منه استعماله فيه، وعليه أن يقيم دليلاً سالماً عن المعارض على الموجب لصرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه واستعارته، وإلا كان ذلك مجرد دعوى منه فلا تقبل.

وتأويل بعضهم هذه النصوص على أن المراد بها هداية البيان والتعريف لا خلق الهدى في القلب، فإن الله سبحانه لا يقدر على ذلك عند هذه الطائفة، وهذا التأويل من أبطل الباطل.

فإن الله سبحانه يخبر أنه قسم هدايته للعبد إلى قسمين:

قسم لا يقدر عليه غيره.

وقسم مقدور للعباد.

فقال في القسم المقدور للبشر ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقال في غير المقدور للبشر ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] وقال: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

ومعلوم قطعاً أن البيان والدلالة قد تحصل له، ولا تنفى عنه، وكذلك قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧] لا يصح حمله على هداية الدعوة والبيان، فإن هذا يُهدى - وإن أضله الله - بالدعوة والبيان، وكذا قوله: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣] هل يجوز حمله على معنى: فمن يدعوه إلى الهدى،

ويبين له ما تقوم به حجة الله عليه، وكيف يصنع هؤلاء بالنصوص التي فيها أنه سبحانه هو الذي أضلهم، أيجوز لهم حملها على أنه دعاهم إلى الضلال؟.

قال ابن مسعود: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة: (إن الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ويقرأ ثلاث آيات ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] الآية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠] الآية)[١]. قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وقال أبو داود: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن عبد الأعلى، عن عبد الله بن الحارث، قال: خطب عمر بن الخطاب بالجابية، فحمد الله وأثنى عليه، وعنده جاثليق[٢] يُتَرْجِمُ له ما يقول، فقال: من يهد الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، فنفض جبينه كالمنكر لما يقول، قال عمر: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، يزعم أن الله لا يضل أحداً، قال عمر: كذبت أي عدو الله، بل الله خلقك وقد أضلك، ثم يدخلك النار، أما والله لولا عهد لك لضربت عنقك، إن الله عزّ وجلّ خلق أهل الجنة وما هم عاملون، وخلق أهل النار، وما هم عاملون، فقال: هؤلاء لهذه، وهؤلاء لهذه، قال: فتفرق الناس وما يختلفون في القدر».

---

(١) رواه الترمذي (١١٠٥) وابن ماجه (١٨٩٢).

(٢) هو رئيس النصارى في بلاد الشام.

الفصل الرابع

المرتبة الرابعة: الهداية إلى الجنة والنار

المرتبة الرابعة من مراتب الهداية، الهداية إلى الجنة والنار يوم القيامة.

قال تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٤، ٥].

فهذه هداية بعد قتلهم.

فقيل: المعنى سيهديهم إلى طريق الجنة، ويصلح حالهم في الآخرة بإرضاء خصومهم، وقبول أعمالهم.

وقال ابن عباس: «سيهديهم إلى أرشد الأمور، ويعصمهم أيام حياتهم في الدنيا».

واستشكل هذا القول لأنه أخبر عن المقتولين في سبيله بأنهم سيهديهم، واختاره الزجاج وقال: يصلح بالهم في المعاش، وأحكام الدنيا، قال: وأراد أنه يجمع لهم خير الدنيا والآخرة، وعلى هذا القول فلا بد من حمل قوله: ﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ٤] على معنى يصح معه إثبات الهداية وإصلاح البال.

الباب الرابع

الكسبُ والجَبْر

الفصل الأول[1]

في بيان معاني الألفاظ

[الكسب في اللغة]:

أما الكَسْبُ فأصله في اللغة الجمع، قاله الجوهري، قال: وهو طلب الرزق، يقال: كَسَبْتُ شيئاً واكتَسَبْتُه بمعنى، وكَسَبْتُ أهلي خيراً، وكَسَبْت الرجلَ مالاً فكَسَبه، وهذا مما جاء على فَعَلْتُه فَفَعل، والكواسب الجوارح، وتكسَّبَ تكلَّفَ الكسب، انتهى.

[الكسب في القرآن]:

والكسب قد وقع في القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: عقد القلب وعزمه، كقوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، أي بما عزمتم عليه وقصدتموه، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فتعقيد الأيمان هو كسب القلب.

الوجه الثاني من الكسب: كسب المال من التجارة قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ

---

(١) جاء هذا الفصل في الباب السابع عشر في الأصل.

﴿أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فالأول للتجار، والثاني للزُّرَّاع.

والوجه الثالث من الكسب: السعي والعمل، كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩] وقوله: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: ٧٠] فهذا كله للعمل.

واختلف الناس في الكسب والاكتساب، هل هما بمعنى واحد، أم بينهما فرق؟

قلت: والاكتساب افتعال، وهو يستدعي اهتماماً وتعملاً واجتهاداً، وأما الكسب فتصح نسبته بأدنى شيء.

[الجبر في اللغة]:

وأما الجبر فيرجع في اللغة إلى ثلاثة أصول:

أحدها: أن يغني الرجل من فقر، أو يجبر عظمه من كسر، وهذا من الإصلاح، وهذا الأصل يستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: جَبَرْتُ العَظْمَ، وجَبَرَ العظمُ.

الأصل الثاني: الإكراه والقهر، وأكثر ما يستعمل هذا على أفْعَلَ، يقال: أجبرته على كذا، إذا أكرهته عليه، ولا يكاد يجيء: جبرته عليه، إلا قليلاً.

والأصل الثالث: من العزِّ والامتناع، ومنه نخلة جَبَّارة، قال الجوهري: والجبَّار من النخل ما طال وفات اليد.

وقال الزجاج: الجبار من الناس العاتي الذي يُجبِر الناس على ما يريد.

[الجبار من أسمائه تعالى]:

وأما الجبَّار من أسماء الربّ تعالى فقد فُسِّر بأنه الذي يجبر الكسير ويغني الفقير، والربُّ تبارك وتعالى كذلك، ولكن ليس هذا معنى اسمه الجبار: ولهذا قرنه باسمه المتكبر، وإنما هو من الجبروت، وكان النبي ﷺ يقول: (سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة)، فالجبّار اسم من أسماء التعظيم كالمتكبر والملك والعظيم والقهار.

فالجبَّار في صفة الربِّ سبحانه وتعالى ترجع إلى ثلاثة معان: الملك والقهر والعلو، ولهذا جعل سبحانه اسمه الجبَّار مقروناً بالعزيز والمتكبر، وكل واحد من هذه الأسماء الثلاثة يتضمن الاسمين الآخرين.

وهذه الأسماء الثلاثة نظير الأسماء الثلاثة، وهي: الخالق البارئ المصور، فالجبار المتكبر يجريان مجرى التفصيل لمعنى اسم العزيز، كما أن البارئ المصور تفصيل لمعنى اسم الخالق.

فالجبار من أوصافه يرجع إلى كمال القدرة والعزة والملك، ولهذا كان من أسمائه الحسنى.

وأما المخلوق فاتصافه بالجبَّار ذَمٌّ له ونقص، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] وقال لرسوله ﷺ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥] أي مسلط تقهرهم وتكرههم على الإيمان، وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ: (يحشر الجبَّارون والمتكبرون يوم القيامة أمثال الذرِّ يطؤهم الناس)[1].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٢).

الفصل الثاني[1]

مفهوم الكسب والجبر

[الكسب أمر متفق عليه مختلف على حقيقته]:

الطوائف كلها متفقة على الكسب، ومختلفون في حقيقته فلفظ الكسب تطلقه القدرية على معنى، والجبرية على معنى، وأهل السنة والحديث على معنى.

فكسب القدرية هو وقوع الفعل عندهم بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته، من غير أن يكون الله شاءه أو أوجده.

وكسب الجبرية لفظ لا معنى له، ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه، وضربوا له الأمثال، وأطالوا فيه المقال.

«ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحثاث على المكرمات، والزواجر عن الفواحش الموبقات، وما نيط ببعضها من الحدود والعقوبات، ثم تلفت على الوعد والوعيد، وما يجب عقده من تصديق المرسلين في الإنباء عما يتوجه على المَرَدَة العُتاة من الحساب والعقاب، وسوء المنقلب والمآب، وقول الله لهم: لمَ تعديتم وعصيتم وأبيتم؟ وقد أرخيت لكم الطّوَل وفسحت لكم المُهل، وأرسلت الرسل، وأوضحت المحجة، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) جاء هذا الفصل في الباب السابع عشر في الأصل.

فَمَنْ أحاط بذلك كلّه، ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم، فهو مصابٌ في عقله، أو مستقر على تقليده، مصمم على جهله.

ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله، قطع طلبات الشرائع، والتكذيب بما جاء به المرسلون.

وقد فهمنا بضرورات العقول من الشرع المنقول، أنه ـ عزت قدرته ـ طالب عباده بما أخبر أنهم ممكَّنون من الوفاء به، ولم يكلفهم إلا على مبلغ الطاقة والوسع في موارد الشرع.

ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها، كما لا أثر للعلم في معلومه، فوجه مطالبة العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبته أن يثبت في نفسه ألواناً وإدراكات، وهذا خروج عن حَدِّ الاعتدال، إلى التزام الباطل والمحال، وفيه إبطال الشرائع، وردُّ ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام.

فإذا لزم المصير بأن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله، فإن فيه الخروج عما درج عليه سلف الأمة، واقتحام ورطات الضلال، ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة، والقدرة القديمة، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين، إذْ الواحد لا ينقسم، فإن وقع بقدرة الله استقل بها، ويسقط أثر القدرة الحادثة، ويستحيل أن يقع بعضه بقدرة الله تعالى، فإنّ الفعل الواحد لا بعض له.

وهذه مهواة لا يسلم من غوائلها إلا مُرشَد موفق.

إذ المرء بين أن يدعي الاستبداد بالخلق.

وبين أن يخرج نفسه عن كونه مطالباً بالشرائع ـ وفيه إبطال دعوة المرسلين عليهم السلام.

وبين أن يثبت نفسه شريكاً لله في إيجاد الفعل الواحد.

وهذه الأقسام بجملتها باطلة، ولا ينجي من هذا البحر الملتطم ذكر اسم مختص ولقب مجرد، من غير تحصيل معنى.

وقد ملَّك الله تعالى العبدَ اختياراً يصرّف به القدرة، فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آل الواقع إلى حكم الله من حيث إنه وقع بفعل الله.

ولو اهتدت إلى هذا الفرقة الضالة لم يكن بيننا وبينهم خلاف، ولكنهم ادعوا استبداداً بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع، فضلوا وأضلوا.

ونبين تميّزنا عنهم بتفريع المذهبين، فإنا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله سبحانه قلنا: أحدث الله تعالى القُدرة في العبد على أقدار أحاط بها علمه، وهيَّأ أسباب الفعل، وسلب العبد العلم بالتفاصيل، وأراد من العبد أن يفعل، فأحدث فيه دواعٍ مستحثة، وخيرة وإرادة، وعلم أنَّ الأفعال ستقع على قَدَر معلوم، فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم وأراد، [وللعباد] اختيارهم واتصافهم بالاقتدار، والقدرة خلق الله ابتداء، ومقدورها مضاف إليه مشيئةً وعلماً وقضاءً وخلقاً من حيث إنه نتيجة ما انفرد بخلقه، وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدورها لما أقدره عليه، ولما هيَّأ أسباب وقوعه، ومن هُدي لهذا استمر له الحق المبين.

فالعبد فاعل مختار مطالب مأمور منهي، وفعله تقدير لله مراد له وخلق مقضي.

ونحن نضرب في ذلك مثلاً شرعياً يستروح إليه الناظر في ذلك فنقول: العبد لا يملك أن يتصرف في مال سيده، ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه، فإذا أذن له في بيع ماله فباعه نفذ، والبيع في التحقيق معزو إلى السيد من حيث إن سببه إذنه، ولولا إذنه لم ينفذ التصرف، ولكن العبد يؤمر بالتصرف وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب.

فهذا والله الحق الذي لا غطاء دونه، ولا مراء فيه لمن وعاه حق وعيه.

وأما الفرقة الضالة فإنهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق، ثم صاروا إلى أنه إذا عصى فقد انفرد بخلق فعله، والربُّ كاره له، فكان العبد على هذا الرأي الفاسد مزاحماً لربِّه في التدبير، موقعاً ما أراد إيقاعه شاء الربُّ أو كره.

[إشكال حول آيات الطبع والختم وجواب ذلك]:

فإن قيل: على ماذا تحملون آيات الطبع والختم والإضلال في القرآن[1]، وهي متضمنة اضطرار الربّ سبحانه الأشقياء إلى ضلالتهم؟

---

(١) هذه الآيات هي:
قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٦، ٧].
وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].
وقال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. =

قلنا: إذا أتاح الله حلَّ هذا الإشكال، والجواب عن هذا السؤال، لم يبقَ على ذوي البصائر بعده غموض.

فنقول أولاً: من أنبأ الله سبحانه عن الطبع على قلوبهم، كانوا مخاطبين بالإيمان، مطالبين بالإسلام، والتزام الأحكام، مطالبة تكليف ودعاء، مع وصفهم بالتمكن والاقتدار والإيثار كما سبق تقريره.

ومن اعتقد أنهم كانوا ممنوعين مأمورين مصدودين قهراً ومدعوين، فالتكليف عنده إذاً بمثابة ما لو شُدَّ من الرجل يداه ورجلاه رباطاً، وألقي في البحر ثم قيل له: لا تبتل! وهذا أمر لا يحمل شرائع الرسل عليه إلا عابثٌ بنفسه، مجترىء على ربِّه، ولا فرق عند هذا القائل بين أمر التسخير والتكوين في قوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وبين أمر التكليف.

فإذا بطل ذلك فالوجه في الكلام على هذه الآي ـ وقد غوى في معانيها أكثر الفرق ـ أن نقول: إذا أراد الله بعبد خيراً، أكمل عقله وأتم بصيرته، ثم صرف عنه العوائق والدوافع، وأزاح عنه الموانع، ووفق له قرناء الخير، وسهَّل له سبله، وقطع عنه

= وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١].
وقال: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠].
وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤].
وقال: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧ ـ ١٠].

الملهيات وأسباب الغفلات والذهول، وقَيَّض له ما يقربه إلى القربات، فيوافيها ثم يعتادها، ويتمرَّن عليها.

وإذا أراد الله بعبده شراً، قَدَّر له ما يبعده عن الخير ويقصيه، وهيَّأ له أسباب تماديه في الغي، وحبب إليه التشوف إلى الشهوات، وعرَّضه للآفات، وكلما غلبت عليه دواعي الشر خنست دواعي الخير، ثم يستمر على الشرور على مر الدهور، هاوياً في مهاويها، وتتعاون عليه الوساوس ونزغات الشيطان، ونزوات النفس الأمَّارة بالسوء، فتنسج الغفلة على قلبه غشاوة بقضاء الله وقدره، فذلكم الطبع والختم والأكنة.

وأنا أضرب في ذلك مثلاً فأقول: لو فرضنا شاباً حديث العهد بحلمه، لم تهذبه المذاهب، ولم تحنكه التجارب، وهو على نهايته في غلمته وشهوته، وقد خُصَّ بمسحة من الجمال، ولم يقم عليه قوّام يزعه عن ورطات الردى، ويمنعه عن الارتباك في شبكات الهوى، ووافاه أخدان الفساد، وهو في غلواء شبابه، يحدث نفسه بالبقاء أمداً بعيداً، فما أقرب من هذا وصفه من خلع العذار، والبدار إلى شيم الأشرار، وهو مع ذلك كلّه مؤثر مختار، ليس مجبراً على المعاصي والزلات، ولا مصدوداً عن الطاعات، ومعه من العقل ما يستوجب به اللائمة إذا عصى.

فمن هذا سبيله لا يستحيل في العقل تكليفه، فإنه ليس ممنوعاً، ولكن إن سبق له من الله سوء القضاء، فهو صائر إلى حكم الله الجزم وقضائه الفصل، محجوجٌ بحجة الله، إلا أن يتغمده الله برحمته وهو أرحم الراحمين.

وهذا الذي ذكرته بيّنٌ في معاني الآيات، لا يتمارى فيه موفق، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ

﴿كَٱلْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤]، أراد أنهم استمروا على المخالفات، وأصروا بانتهاك الحرمات، فقست قلوبهم.

فقد جمعت بين تفويض الأمور كلّها ـ نفعها وضرها، خيرها وشرها ـ إلى الإله جلت قدرته، وبين إثبات حقائق التكليف وتقرير قواعد الشرع على الوجه المعقول، ألست في هذا أهدى سبيلاً، وأقومُ قيلاً، ممن يقدر الطبع منعاً، والختم صداً ودفعاً، ثم ينفي التكاليف بزعمه»(١).

[الطبع والختم لا يمنعان حصول الإيمان](٢):

ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يمتنع مع الطبع والختم والقفل حصول الإيمان، بأن يفك الذي ختم على القلب، وطبع عليه، وضرب عليه القفل ذلك الختم والطابع والقفل، ويهديه بعد ضلالته، ويعلمه بعد جهله، ويرشده بعد غَيِّه، ويفتح قفل قلبه بمفاتيح توفيقه التي هي بيده، حتى لو كتب على جبينه الشقاوة والكفر، لم يمتنع أن يمحوها، ويكتب عليه السعادة والإيمان.

وقرأ قارىء عند عمر بن الخطاب ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] وعنده شاب فقال: «اللهم عليها أقفالها، ومفاتيحها بيدك، لا يفتحها سواك» فعرفها له عمر وزادته عنده خيراً.

وكان عمر ﷺ يقول في دعائه: «اللهم إن كنت كتبتني شقياً، فامحني واكتبني سعيداً، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت»

---

(١) هذا الكلام من أول الفصل ابتداء من قوله: «ومن نظر في كليات الشرائع» من قول إمام الحرمين الجويني، وقد أقره المصنف عليه.

(٢) جاءت هذه الفقرة في الباب الخامس عشر.

فالربّ تعالى فعّالٌ لما يريد، لا حجر عليه[1].

والمقصود: أنه مع الطبع والختم والقفل لو تعرض العبد لفك ذلك الختم والطابع، وفتح ذلك القفل، لفتحه من بيده مفاتيح كل شيء، وأسباب الفتح مقدورة للعبد غير ممتنعة عليه، وإن كان فك الختم وفتح القفل غير مقدور له كما أن شرب الدواء مقدور له، وزوال العلة وحصول العافية غير مقدور له فإذا استحكم به المرض وصار صفة لازمة له؛ لم يكن له عذر في تعاطي ما إليه من أسباب الشفاء، وإن كان غير مقدور له، ولكن لمَّا ألفَ العلة وساكنها ولم يحب زوالها، ولا آثر ضدها عليها مع معرفته بما بينها وبين ضدها من التفاوت، فقد سد على نفسه باب الشفاء بالكلية.

والله سبحانه يهدي عبده إذا كان ضالاً، وهو يحسب أنه على هدى، فإذا تبين له الهدى، لم يعدل عنه لمحبته له، وملاءمته لنفسه.

فإذا عرف الهدى، فلم يحبه ولم يرض به، وآثر عليه الضلال، مع تكرر تعريفه منفعة هذا وخيره، ومضرة هذا وشره، فقد سَدَّ على نفسه باب الهدى بالكلية.

---

(١) قال ابن القيم: وقد ضَلّ ههنا فريقان:
القدرية: حيث زعمت أن ذلك ليس مقدوراً للربِّ، ولا يدخل تحت فعله، إذ لو كان مقدوراً له ومنعه العبد لناقض جوده ولطفه.
والجبرية: حيث زعمت أنه سبحانه إذا قدر قدراً، أو علم شيئاً فإنه لا يغيره بعد هذا، ولا يتصرف فيه بخلاف ما قدره وعلمه.
والطائفتان حَجَرت على من لا يدخل تحت حجر أحد أصلاً، وجميع خلقه تحت حجره شرعاً وقدراً.

فلو أنه في هذه الحال تعرض وافتقر إلى من بيده هداه، وعلم أنه ليس إليه هدى نفسه، وأنه إن لم يهده الله فهو ضالّ، وسأل الله أن يقبل بقلبه، وأن يقيه شر نفسه، لوفَّقَه وهداه، بل لو علم الله منه كراهته لما هو عليه من الضلال، وأنه مرض قاتل له إن لم يشفه منه أهلكه، لكانت كراهته له وبغضه إياه مع كونه مبتلى به من أسباب الشفاء والهداية، ولكن من أعظم أسباب الشقاء والضلال محبته له، ورضاه به، وكراهته الهدى والحق.

فلو أن المطبوع على قلبه المختوم عليه، كره ذلك ورغب إلى الله في فكِّ ذلك عنه وفعل مقدوره، لكان هداه أقرب شيء إليه، ولكن إذا استحكم الطبع والختم، حال بينه وبين كراهة ذلك، وسؤال الربّ فَكَّه وفتح قلبه.

[موقف أهل السنة من «الجبر»]:

أنكر أئمة السنة كالأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد وغيرهم هذا اللفظ[(١)].

قال الأوزاعي، والزُّبَيْدي: ليس في الكتاب والسنة لفظ «جَبْر»، وإنما جاءت السنة بلفظ «الجَبْل»، كما في الصحيح أن النبي ﷺ قال لأشج عبد القيس: (إن فيك خلقين يحبهما الله، الحلم والأناة) فقال: أخلقين تخلقت بهما، أم جبلت عليهم؟ فقال: (بل جُبلت عليهما) فقال: الحمد لله الذي جبلني على ما يحبّ[(٢)].

فأخبر النبي ﷺ أن الله جَبَلَهُ على الحلم والأناة، وهما من الأفعال الاختيارية، وإن كانا خلقين قائمين فإنهن بالعبد، فإن من

---

(١) أي لفظ «الجبر».

(٢) رواه مسلم (١٧).

الأخلاق ما هو كسبي، ومنها ما لا يدخل تحت الكسب، والنوعان قد جَبَل الله العبد عليهما.

وهو سبحانه يحبّ ما جَبَلَ عبده عليه من محاسن الأخلاق، ويكره ما جَبَلَه عليه من مساوئها فكلاهما بجَبْله، وهذا محبوب له، وهذا مكروه، كما أن جبريل صلوات الله وسلامه عليه مخلوق له، وإبليس عليه لعائن الله مخلوق له، وجبريل محبوب له مصطفى عنده، وإبليس أبغض خلقه إليه.

ومما يوضح ذلك أن لفظ «الجبر» لفظ مجمل، فإنه يقال: جَبَرَ الأب ابنته على النكاح، وَجَبَرَ الحاكم الرجل على البيع، ومعنى هذا الجبر أكرهه عليه، ليس معناه أنه جعله محباً لذلك راضياً به مختاراً له، والله تعالى إذا خلق فعل العبد جعله محباً له، مختاراً لإيقاعه، راضياً به، كارهاً لعدمه، فإطلاق لفظ «الجبر» على ذلك فاسد لفظاً ومعنى، فإن الله سبحانه أجلُّ وأعدل من أن يجبر عبده بذلك المعنى، وإنما يجبر العاجز عن أن يجعل غيره فاعلاً بإرادته ومحبته ورضاه.

وأما من جعل العبد مريداً محباً مؤثراً لما يفعله، فكيف يقال: إنه جَبَرَهُ عليه؟ فهو سبحانه أجلّ وأعظم وأقدر من أن يجبر عبده ويكرهه على فعل ما يشاؤه منه، بل إذا شاء من عبده أن يفعل فعلاً، جعله قادراً عليه مريداً له محباً مختاراً لإيقاعه، وهو أيضاً قادر على أن يجعله فاعلاً له باختياره مع كراهته له، وبغضه ونفرته عنه، وكل ما يقع من العباد بإراداتهم ومشيئاتهم، فهو سبحانه الذي جعلهم فاعلين له، سواء أحبوه، أو أبغضوه وكرهوه، وهو سبحانه لم يجبرهم في النوعين، كما يجبر غيره من لا يقدر على جعله فاعلاً بإرادته ومشيئته.

نعم نحن لا ننكر استعمال لفظ «الجبر» فيما هو أعمُّ من ذلك، بحيث يتناول من قهر غيره، وقدر على جعله فاعلاً لما يشاء فعله، وتاركاً لما لا يشاء فعله، فإنه سبحانه المحدث لإرادته له، وقدرته عليه، كما قال محمد بن كعب القرظي في اسم «الجبَّار» سبحانه: هو الذي جَبَرَ العباد على ما أراد.

فالجبر بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة، وأنه سبحانه قادر على أن يفعل بعبده ما شاء، وإذا شاء منه شيئاً وقع ولا بدَّ، وإن لم يشأه لم يكن، ليس كالعاجز الذي شاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء.

والفرق بين هذا الجبر وجبر المخلوق لغيره من وجوه:

أحدها: أن المخلوق لا قدرة له على جعل الغير مريداً للفعل، محباً له، والربّ تعالى قادر على جعل عبده كذلك.

الثاني: أن المخلوق قد يجبر غيره إجباراً يكون به ظالماً له معتدياً عليه، والربّ تعالى أعدل من ذلك، فإنه لا يظلم أحداً من خلقه، بل مشيئته نافذة فيهم بالعدل والإحسان، بل عدله فيهم من إحسانه إليهم، كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن المخلوق يكون في جبره لغيره سفيهاً، أو عابثاً، أو جاهلاً، والربّ تعالى إذا جَبَلَ عبده على أمر من الأمور كان له في ذلك من الحكمة والعدل والإحسان والرحمة ما هو محمود عليه بجميع وجوه الحمد.

الرابع: أن المخلوق يجبر غيره لحاجته إلى ما جبره عليه، ولانتفاعه بذلك، وهذا لأنه فقير بالذات، وأما الربّ تعالى فهو الغني [بذاته] الذي كل ما سواه يحتاج إليه، وليس به حاجة إلى أحد.

الخامس: أن المخلوق يجبر غيره لنقصه، فيجبره ليحصل له الكمال بما أجبره عليه، والربُّ تعالى له الكمال المطلق من جميع الوجوه، وكماله من لوازم ذاته لم يستفده من خلقه، بل هو الذي أعطاهم من الكمال ما يليق بهم، فالمخلوق يجبر غيره ليتكمل نقصه به، والربُّ تعالى منزَّه عن كل نقص وعيب، فكماله المقدس ينفي الجبر.

السادس: أن المخلوق يجبر غيره على فعل يعينه به على غرضه لعجزه عن التوصل إليه إلا بمعاونته له، فصار الفعل من هذا، والإكراه والقهر من هذا محصلاً لغرض المكره، كما أن المعين لغيره باختياره شريك له في الفعل، والربُّ تعالى غني عما سواه بكل وجه، فيستحيل في حقه الجبر.

السابع: أن المجبور على فعل ما لا يريد فعله يجد من نفسه فرقاً ضرورياً بينه وبين ما يريد فعله باختياره ومحبته، فالتسوية بين الأمرين تسوية بين ما علم بالحسِّ والاضطرار الفرق بينهما، وهو كالتسوية بين حركة المرتعش وحركة الكاتب، وهذا من أبطل الباطل.

الثامن: أن الله سبحانه قد فطر العباد على أن المجبور المكره على الفعل معذور؛ لا يستحق الذم والعقوبة، ويقولون: قد أكره على كذا، وجبره عليه السلطان، وكما أنهم مفطورون على هذا فهم مفطورون ـ أيضاً ـ على ذم من فعل القبائح باختياره وإرادته، وعدم عذره، ولا يقولون هو معذور، ولا فاعل بغير اختياره، وشريعته سبحانه موافقة لفطرته في ذلك، فمن سَوَّى بين الأمرين، فقد خرج عن موجب الشرع والعقل والفطرة.

التاسع: أن من أمر غيره بمصلحة المأمور، وما هو محتاج إليه، ولا سعادة له، ولا فلاح إلا به، لا يقال: جبره على ذلك، وإنما يقال: نصحه وأرشده، ونفعه وهداه، ونحو ذلك، وقد لا يختار المأمور المنهي ذلك، فيجبره الناصح له على ذلك من له ولاية الإجبار، وهذا جبر بحق، وهو جائز بل واقع في شرع الربِّ وقدره وحكمته ورحمته وإحسانه، لا نمنع هذا الجبر.

العاشر: أن الربَّ تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فجعله العبد فاعلاً بقدرته ومشيئته واختياره أمر يختص به تبارك وتعالى، والمخلوق لا يقدر أن يجعل غيره فاعلاً إلا بإكراهه له على ذلك، فإن لم يكرهه لم يقدر على غير الدعاء والأمر بالفعل، وذلك لا يصيّر العبد فاعلاً، فالمخلوق هو الذي يجبر غيره على الفعل، ويكرهه عليه، فنسبة ذلك إلى الربِّ تشبيه له في أفعاله بالمخلوق الذي لا يجعل غيره فاعلاً إلا بجبره له وإكراهه، فكمال قدرته تعالى، وكمال علمه، وكمال مشيئته، وكمال عدله وإحسانه، وكمال غناه، وكمال ملكه، وكمال حجته على عبده تنفي الجبر.

الفصل الثالث(1)

في فَعَل وأفعل في القضاء والقدر والكسب، وذكر الفعل والانفعال

[تحديد موضوع البحث]:

ينبغي الاعتناء بكشف هذا الباب، وتحقيق معناه، فبذلك ينحل عن العبد أنواع من ضلالات القدرية والجبرية، حيث لم يعطوا هذا الباب حقه من العرفان.

اعلم أن الربَّ تعالى فاعلٌ غير منفعل، والعبد فاعل منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه.

فالجبرية شهدت كونه منفعلاً يجري عليه الحكم بمنزلة الآلة والمحل، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار، ولم يجعلوه فاعلاً إلا على سبيل المجاز، فقام، وقعد، وأكل، وشرب، وصلى، وصام؛ عندهم بمنزلة: مرض، وألم، ومات، ونحو ذلك مما هو فيه منفعل محض.

والقدرية شهدت كونه فاعلاً محضاً غير منفعل في فعله.

وكل من الطائفتين نظر بعين عوراء.

وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه، ولم

---

(1) هكذا الفصل هو الباب الثامن عشر في الأصل.

يبطلوا أحد المقامين بالآخر، فاستقام لهم نظرهم ومناظرتهم، واستقر عندهم الشرع والقدر في نصابه، وشهدوا وقوع الثواب والعقاب على من هو أولى به.

فأثبتوا نطق العبد حقيقة، وإنطاق الله له حقيقة.

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

فالإنطاق فعل الله الذي لا يجوز تعطيله.

والنطق فعل العبد الذي لا يمكن إنكاره.

كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

فعلم أن كونهم ينطقون هو أمر حقيقي حتى شبَّه به في تحقيق كون ما أخبر به، وأن هذا حقيقة لا مجاز، ومن جعل إضافة نطق العبد إليه مجازاً، لم يكن ناطقاً عنده حقيقة، فلا يكون التشبيه بنطقه محققاً لما أخبر به، فتأمله.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣]، فهو المضحك المبكي، حقيقة، والعبد الضاحك الباكي حقيقة.

كما قال تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

وقال: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ﴾ [النجم: ٥٩، ٦٠].

فلولا المنطق الذي أنطق، والمضحك المبكي الذي أضحك وأبكى، لم يوجد ناطق ولا ضاحك ولا باك، فإذا أحَبَّ عبده أنطقه بما يحب فأثابه عليه، وإذا أبغضه أنطقه بما يكرهه

فعاقبه عليه، وهو الذي أنطق هذا وهذا، وأجرى ما يحب على لسان هذا، وما يكره على لسان هذا، كما أنه أجرى على قلب هذا ما أضحكه، وعلى قلب هذا ما أبكاه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢] وقوله: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١] فالتسيير فعله حقيقة، والسير فعل العبد حقيقة، فالتسيير فعل محض، والسير فعل وانفعال، وقد جمع سبحانه بين الأمرين في قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] فالإزاغة فعله، والزيغ فعلهم.

[إشكال وجواب]:

فإن قيل: أنتم قررتم أنه لم يقع منهم الفعل إلا بعد فعله، وأنه لولا إنطاقه لهم وإضحاكه وإبكاؤه لما نطقوا وما ضحكوا ولا بكوا، وقد دلت هذه الآية على أن فعله بعد فعلهم، وأنه أزاغ قلوبهم بعد أن زاغوا، وهذا يدل على إن إزاغة قلوبهم هو حكمه عليها بالزيغ، لا جعلها زائغة، وكذلك قوله: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ المراد به: جعل لنا آلة النطق، وأضحك وأبكى، جعل لهم آلة الضحك والبكاء.

قيل: أما الإزاغة المترتبة على زيغهم، فهي إزاغة أخرى غير الإزاغة التي زاغوا بها أولاً، عقوبة لهم على زيغهم، والربّ تعالى يعاقب على السيئة بمثلها، كما يثيب على الحسنة بمثلها؛ فحدث لهم منها زيغ آخر غير الزيغ الأول، فهم زاغوا أولاً، فجازاهم الله بإزاغة فوق زيغهم، فأحدثت لهم تلك الإزاغة زيغاً فوق زيغهم.

ويشبه هذا: قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

عاقبهم على نسيانهم له بأن أنساهم أنفسهم، فنسوا مصالحها أن يفعلوها، وعيوبها أن يصلحوها، وحظوظها أن يتناولوها، ومن أعظم مصالحها وأنفع حظوظها ذكرها لربّها وفاطرها، ومن لا نعيم لها، ولا سرور، ولا فلاح، ولا صلاح إلا بذكره وحبه وطاعته والإقبال عليه؛ والإعراض عما سواه، فأنساهم ذلك لما نسوه، وأحدث لهم هذا النسيان نسياناً آخر.

وهذا ضدّ حال الذين ذكروه ولم ينسوه، فذكرهم بمصالح نفوسهم ففعلوها، ووقفهم على عيوبها فأصلحوها، وعَرَّفهم حظوظها العالية فبادروا إليها.

فجازى أولئك على نسيانهم بأن أنساهم الإيمان به ومحبته وذكره وشكره، فلما خلت قلوبهم من ذلك، لم يجدوا عن ضدّه محيصاً.

وهذا يبيّن لك كمال عدله سبحانه في تقدير الكفر والذنوب عليها، وإذا كان قضاؤه عليها بالكفر والذنوب عدلاً منه فيها، فقضاؤه عليها بالعقوبة أعدل وأعدل.

[قضاءان]:

فهو سبحانه ماضٍ في عبده حكمه، عدل فيه قضاؤه، وله فيه قضاءان: قضاء السبب وقضاء المسبب، وكلاهما عدل فيه، فإنه لما ترك ذكره، وترك فعل ما يحبه، عاقبه بنسيان نفسه، فأحدث له هذا النسيان ارتكاب ما يبغضه ويسخطه بقضائه الذي هو عدل، فترتب له على هذا الفعل والترك عقوبات وآلام لم يكن له منها بُدّ، بل هي مترتبة عليه ترتب المسببات على أسبابها، فهو عدل محض من الربّ تعالى، فعدل في العبد أولاً وآخراً، فهو محسن في عدله، محبوبٌ عليه، محمود فيه.

[الفرق بين «فَعَل» و«أفعل»]:

والمقصود ههنا بيان كون العبد فاعلاً منفعلاً، والفرق في هذا الباب بين فَعَلَ وأفعل، وأن الله سبحانه أفعلَ والعبدُ فَعَلَ، فهو الذي أقام العبد وأضله وأماته، والعبد هو الذي قام وضَلّ ومات.

وأما قولكم: إن معنى أنطقه وأضحكه وأبكاه جعل له آلة ينطق بها ويضحك ويبكي، فإعطاؤه الآلة وحدها لا يكفي في صدق الفعل، بأنه أنطقه وأضحكه.

فلو أن رجلاً صمت يوماً كاملاً، فحلف حالف أن الله أنطقه، لكان كاذباً حانثاً، ولو دعوت كافرين إلى الإسلام، فنطق أحدهما بكلمة الشهادة، وسكت الآخر، لم يقل أحد قط إن الله قد أنطق الساكت كما أنطق المتكلم، وكلاهما قد أعطي آلة النطق، ومتعلق الأمر والنهي والثواب والعقاب: الفعل لا الإفعال.

فإن قيل: الفرق أن إرادة الربّ تعالى من نفسه، لم يجعله غيره مريداً، والعبد إرادته من ربّه، إذ هي مخلوقة له، فإنه هو الذي جعله مريداً.

قيل: هذا موضع اضطرب فيه الناس، فسلكت فيه القدرية وادياً، وسلكت الجبرية وادياً.

فقالت القدرية: العبد هو الذي يحدث إرادته وليست مخلوقة لله، والله مكّنه من إحداث إرادته بأن خلقه كذلك.

وقالت الجبرية: بل الله هو الذي يحدث إرادات العبد شيئاً بعد شيء، وإحداث الإرادات فيه كإحداث لونه وطوله وقصره وسواده وبياضه، مما لا صنع له فيه البتة..

ولو حكَّمت كل طائفة ما معها من الحق، والتزمت لوازمه وطردته، لساقها إلى الطريق، ولأوقعها على المحجة المستقيمة.

فنقول وبالله التوفيق، وهو المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله:

العبد بجملته مخلوق لله جسمه وروحه وصفاته وأفعاله وأحواله، فهو مخلوق من جميع الوجوه، وخُلق على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله، وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته وتكوينه، فهو الذي خلقه وكوَّنه كذلك، وهو لم يجعل نفسه كذلك، بل خالقه وبارئه جعله محدثاً لإراداته وأفعاله.

وبذلك أمره ونهاه وأقام عليه حجته وعرَّضه للثواب والعقاب، فأمره بما هو متمكن من إحداثه، ونهاه عما هو متمكن من تركه، ورتَّب ثوابه وعقابه على هذه الأفعال والتروك التي مكَّنه منها وأقدره عليها وناطها به، وفطر خلقه على مدحه وذمَّه عليها، مؤمنهم وكافرهم، المقرّ بالشرائع منهم والجاحد بها، فكان مريداً شائياً بمشئية الله له، ولولا مشيئة الله أن يكون شائياً لكان أعجز وأضعف من أن يجعل نفسه شائياً.

فالربُّ تعالى أعطاه مشيئة وقدرة وإرادة، وعَرَّفه ما ينفعه، وما يضره، وأمره أن يجري مشيئته وإرادته وقدرته في الطريق التي يصل بها إلى غاية صلاحه، فأجراها في طريق هلاكه!

بمنزلة من أعطى عبده فرساً يركبها، وأوقفه على طريقي نجاة وهلكة، وقال: أجرها في هذه الطريق، فعدل بها إلى الطريق الأخرى، وأجراها فيها، فغلبته بقوة رأسها وشدة مسيرها وعزّ عليه ردّها عن جهة جريها، وحيل بينه وبين إدارتها إلى ورائها، مع اختيارها وإرادتها.

فلو قلت: كان رّدها عن طريقها ممكناً له مقدوراً أصبت.

وإن قلت: لم يبقَ في هذه الحال بيده من أمرها شيء، ولا هو متمكن منه أصبت.

بل قد حال بينه وبين ردها، مَنْ يحول بين المرء وقلبه، ومن يقلب أفئدة المعاندين وأبصارهم.

وإذا أردت فهم هذا على الحقيقة، فتأمل حال من عرضت له صورة بارعة الجمال، فدعاه حسنها إلى محبتها، فنهاه عقله وذكره ما في ذلك من التلف والعطب، وأراه مصارع العشاق عن يمينه وعن شماله، ومن بين يديه ومن خلفه، فعاد يعاود النظر مرة بعد مرة، ويحثّ نفسه على التعلق وقوة الإرادة، ويحرص على أسباب المحبة، ويدني الوقود من النار، حتى إذا اشتعلت، وشبَّ ضرامها، ورمت بشررها، وقد أحاطت به، طلب الخلاص! قال له القلب: هيهات لات حين مناص.

فكان الترك أولاً مقدوراً له، لما لم يوجد السبب التام والإرادة الجازمة الموجبة للفعل، فلما تمكن الداعي واستحكمت الإرادة قال المحب لعاذله:

يا عاذلي والأمر في يده   هلا عذلت وفي يدي الأمر

فكان أول الأمر إرادة واختياراً ومحبّة، ووسطه اضطراراً، وآخره عقوبة وبلاء.

ومُثِّلَ هذا برجل ركب فرساً لا يملكه راكبه، ولا يتمكن من رده، وأجراه في طريق ينتهي به إلى موضع هلاك، فكان الأمر إليه قبل ركوبها، فلما توسطت به الميدان خرج الأمر عن يده، فلما وصلت به إلى الغاية حصل على الهلاك.

الباب الخامس

الاحتجاجُ بالقَدَرِ وتركُ العَمل

الفصل الأول

الاحتجاج بالقدر على الذنب[1]

[الذين احتجوا بالقدر على الذنب]:

[الناس أمام النصوص الواردة في إثبات القدر في مقامين].

- مقام إيمان وهدى ونجاة.

- ومقام ضلال وردى وهلاك، زلت فيه أقدام فهوت بأصحابها إلى دار الشقاء.

فأما مقام الإيمان والهدى والنجاة، فمقام إثبات القدر، والإيمان به، وإسناد جميع الكائنات إلى مشيئة ربها وبارئها وفاطرها، وأن ما شاء كان وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأ لم يكن وإن شاء الناس.

والآثار كلها تحقق هذا المقام، وتبيّن أن من لم يؤمن بالقدر فقد انسلخ من التوحيد، ولبس جلباب الشرك، بل لم يؤمن بالله ولم يعرفه، وهذا في كل كتاب أنزله الله على رسله.

وأما المقام الثاني ـ وهو مقام الضلال والردى والهلاك ـ فهو الاحتجاج به ـ أي بالقدر ـ على ذنبه، على الله، وحمل

---

(١) جاء هذا الموضوع في كتاب «تقريب طريق الهجرتين» للإمام ابن القيم ص ١٥٢ ـ ١٦٤.

العبد ذنبه على ربه، وتنزيه نفسه الجاهلة الظالمة الأمّارة بالسوء، وجعل أرحم الراحمين وأعدل العادلين، وأحكم الحاكمين، وأغنى الأغنياء، أضر على العباد من إبليس، كما صرّح به بعضهم، واحتج عليه بما خصمه فيه من لا تدحض حجته، ولا تطاق مغالبته، حتى يقول قائل هؤلاء:

ما حيلة العبد والأقدار جارية ... عليه في كل حال أيها الرائي
ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له ... إياك إياك أن تبتل بالماء

ويقول الآخر:

وضعوا اللحم للبزا ... ة على ذروتي عدن
ثم لاموا البزاة إذ ... خلعوا عنهم الرسن
لو أرادوا صيانتي ... ستروا وجهك الحسن

وقال بعضهم ـ وقد ذكر له ما يخاف من إفساده ـ فقال: لي خمس بنات لا أخاف على إفسادهن غيره[(١)].

وصعد رجل يوماً على سطح دار له، فأشرف على غلام له يفجر بجاريته، فنزل وأخذهما ليعاقبهما، فقال الغلام: إن القضاء والقدر لم يدعانا حتى فعلنا ذلك. فقال: لعلمك بالقضاء والقدر أحب إليَّ من كل شيء، أنت حر لوجه الله.

---

(١) يعني القضاء والقدر. وقد كذب هذا الفاجر على قضاء الله وقدره، فالله عزّ وجلّ خلق البشر ممتازاً عن سائر الخلق بقوة التمييز بين الخير والشر والحق والباطل: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾، وجعل هذا التمييز مناط التكليف، وقيده بالاستطاعة، وأعفى صاحبه من أحكام الضرورات، وشرع له شريعة عادلة تؤدي به إلى الحياة الهنيئة السعيدة ما تمسك بها وكان أميناً لها (محب الدين الخطيب).

ورأى آخر يفجر بامرأته، فبادر ليأخذه فهرب، فأقبل يضرب المرأة وهي تقول: القضاء والقدر. فقال: يا عدوة الله أتزنين وتعتذرين بمثل هذا؟ فقالت: أوه، تركت السنة وأخذت بمذهب ابن عباس![1] فتنبه ورمى بالسوط من يده واعتذر إليها وقال: لولاك لضللت.

ورأى آخر رجلاً يفجر بامرأته فقال: ما هذا؟ فقالت: هذا قضاء الله وقدره. فقال: الخير فيما قضى الله! فلقب بالخيرة فيما قضى الله، وكان إذا دعي به غضب.

وقيل لبعض هؤلاء: أليس هو يقول: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] فقال: دعنا من هذا، رضيه وأحبه وأراده، وما أفسدنا غيره!

ولقد بالغ بعضهم في ذلك حتى قال: القدر عذر لجميع العصاة، وإنما مثلنا في ذلك كما قيل:

إذا مرضنا أتيناكم نعودكم   وتذنبون فنأتيكم فنعتذر

وبلغ بعض هؤلاء أن علياً مر بقتلى النهروان فقال: بؤساً لكم، لقد ضرّكم من غرّكم. فقيل: من غرّهم؟ فقال: الشيطان، والنفس الأمّارة بالسوء، والأماني. فقال هذا القائل: كان عليّ قدرياً، وإلا فالله غرهم وفعل بهم ما فعل وأوردهم تلك الموارد.

---

(١) أي إن هذه الزانية ترى عقيدة الجبر سنة للبشر، منكرة آية الله فيه: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ فاختارت طريق الفجور، وأنكرت نعمة الله عليها بالاختيار والتمييز. وبعد أن اختارت لنفسها الفجور راضية به مغتبطة حقت عليها شريعة الله بإقامة الحد في الدنيا وعذاب النار في الآخرة (محب الدين الخطيب).

واجتمع جماعة من هؤلاء يوماً فتذاكروا القدر فجرى ذكر الهدهد وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] فقال: كان الهدهد قدرياً، أضاف العمل إليهم والتزيين إلى الشيطان، وجميع ذلك فعل الله.

وسئل بعض هؤلاء عن قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: أيمنعه، ثم يسأله ما منعه؟ قال: نعم، قضى عليه في السر ما منعه في العلانية ولعنه عليه. قال له: فما معنى قوله: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ٣٩] إذا كان هو الذي منعهم؟ قال: استهزاء بهم. قال: فما معنى قوله: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ [النساء: ١٤٧]. قال: قد فعل ذلك بهم من غير ذنب جنوه، بل ابتدأهم بالكفر ثم عذبهم عليه، وليس للآية معنى!

وقال بعض هؤلاء ـ وقد عوتب على ارتكابه معاصي الله ـ فقال: إن كنت عاصياً لأمره فأنا مطيع لإرادته.

وجرى عند بعض هؤلاء ذكر إبليس وإبائه وامتناعه من السجود لآدم، فأخذ الجماعة يلعنونه ويذمونه، فقال: إلى متى هذا اللوم؟ ولو خلي لسجد، ولكن منع، وأخذ يقيم عذره، فقال بعض الحاضرين: تباً لك سائر اليوم، أتذب عن الشيطان وتلوم الرحمان؟

وجاء جماعة إلى منزل رجل من هؤلاء فلم يجدوه، فلما رجع قال: كنت أصلح بين قوم. فقيل له: وأصلحت بينهم؟ قال: أصلحت، إن لم يفسد الله، فقيل له: بؤساً لك، أتحسن للثناء على نفسك وتسيء الثناء على ربك؟.

ومرَّ بلصّ مقطوع اليد على بعض هؤلاء، فقال: مسكين، مظلوم، أجبره على السرقة ثم قطع يده عليها.

وقيل لبعضهم: أترى الله كلف عباده ما لا يطيقون ثم يعذبهم عليه؟ قال: والله قد فعل ذلك، ولكن لا نجسر أن نتكلم.

وأراد رجل من هؤلاء السفر، فودع أهله وبكى. فقيل: استودعهم الله واستحفظهم إياه. فقال: ما أخاف عليهم غيره.

وقال بعض هؤلاء: ذنبة أذنبها أحب إليَّ من عبادة الملائكة. قيل: ولم؟ قال: لعلمي بأن الله قضاها عليَّ وقدرها، ولم يقضها إلا والخيرة لي فيها.

وقال بعض هؤلاء: العارف لا ينكر منكراً، لاستبصاره بسر الله في القدر، ولقد دخل شيخ من هؤلاء بلداً فأول ما بدأ به من الزيارات زيارة المواخير المشتملة على البغايا والخمور، فجعل يقول: كيف أنتم في قدر الله.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: عاتبت بعض شيوخ هؤلاء، فقال لي: المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، والكون كله مراد، فأي شيء أبغض منه؟ قال: فقلت له: إذا كان المحبوب قد أبغض بعض من في الكون وعاداهم ولعنهم، فأحببتهم أنت وواليتهم، أكنت ولياً للمحبوب، أو عدواً له؟ قال: فكأنما ألقم حجراً.

وقرأ قارئ بحضرة بعض هؤلاء: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]. فقال: هو والله منعه، ولو قال إبليس ذلك لكان صادقاً، وقد أخطأ إبليس الحجة، ولو كنت حاضراً لقلت له: أنت منعته!

وسمع بعض هؤلاء قارئاً يقرأ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]. فقال: ليس من هذا شيء، بل

أضلهم وأعماهم. قالوا: فما معنى الآية؟ قال: مخرقة يمخرق بها!

فيقال: الله أكبر على هؤلاء الملاحدة أعداء الله حقاً، الذين ما قدروا الله حق قدره، ولا عرفوه حق معرفته، ولا عظموه حق تعظيمه، ولا نزهوه عما لا يليق به، ويغضوه إلى عباده ويغضوهم إليه سبحانه، وأساؤوا الثناء عليه جهدهم وطاقتهم، وهؤلاء خصماء الله حقاً الذين جاء فيهم الحديث: «يقال يوم القيامة: أين خصماء الله؟ فيؤمر بهم إلى النار». قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيته:

ويدعى خصوم الله يوم معادهم — إلى النار طراً فرقة القدرية
سواء نفوه أو سعوا ليخاصموا — به الله أو ماروا به للشريعة

وسمعته يقول: القدرية المذمومون في السنة وعلى لسان السلف هم هؤلاء الفرق الثلاث: نفاته، وهم القدرية المجوسية. والمعارضون به للشريعة الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهم القدرية الشركية. والمخاصمون به للرب سبحانه وهم أعداء الله وخصومه وهم القدرية الإبليسية وشيخهم إبليس، وهو أول من احتج على الله بالقدر فقال: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]، ولم يعترف بالذنب ويبوء به كما اعترف به آدم، فمن أقر بالذنب وباء به ونزه ربه فقد أشبه أباه آدم، ومن أشبه أباه فما ظلم. ومن برأ نفسه واحتج على ربه بالقدر فقد أشبه إبليس.

ولا ريب أن هؤلاء القدرية الإبليسية والشركية شر من القدرية النفاة، لأن النفاة إنما نفوه تنزيهاً للرب وتعظيماً له أن يقدر الذنب ثم يلوم عليه ويعاقب، ونزهوه أن يعاقب العبد على

ما لا صنع للعبد فيه ألبتة، بل هو بمنزلة طوله وقصره وسواده وبياضه، ونحو ذلك.

كما يحكى عن بعض الجبرية أنه حضر مجلس بعض الولاة فأتي بطرّار أحول فقال له الوالي: ما ترى فيه؟ فقال: اضربه خمسة عشر ـ يعني سوطاً ـ فقال له بعض الحاضرين ممن ينفي الجبر: بل ينبغي أن يضرب ثلاثين سوطاً خمسة عشر لطره، ومثلها لحوله. فقال الجبري: كيف يضرب على الحول ولا صنع له فيه؟ فقال: كما يضرب على الطر ولا صنع له فيه عندك، فبهت الجبري.

وأما القدرية الإبليسية والشركية فكثير منهم منسلخ عن الشرع، عدو لله ورسله، لا يقر بأمر ولا نهي، وتلك وراثة عن شيوخهم الذين قال الله فيهم.

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧].

فهذه أربعة مواضع في القرآن بيّن سبحانه فيها أن الاحتجاج بالقدر من فعل المشركين المكذبين للرسل.

[موقف الناس من هذا الموضوع]:

قد افترق الناس في الكلام على هذه الآيات أربع فرق:

الفرقة الأولى:

جعلت هذه الحجة حجة صحيحة، وأن للمحتج بها الحجة على الله، ثم افترق هؤلاء فرقتين:

ـ فرقة كذبت بالأمر والوعد والوعيد، وزعمت أن الأمر والنهي والوعد والوعيد بعد هذا يكون ظلماً. والله لا يظلم من خلقه أحداً.

ـ وفرقة صدقت بالأمر والوعد والوعيد، وقالت: ليس ذلك بظلم، والله يتصرف في ملكه كيف يشاء. ويعذب العبد على ما لا صنع له فيه، بل يعذبه على فعله هو ـ سبحانه ـ لا على فعل عبده، إذ العبد لا فعل له، والملك ملكه ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

فإن هؤلاء الكفار، إنما قالوا هذه المقالة ـ التي حكاها الله عنهم ـ استهزاء منهم، ولو قالوها اعتقاداً للقضاء والقدر، وإسناداً لجميع الكائنات إلى مشيئته وقدرته، لم ينكر عليهم!!

ومضمون قول هذه الفرقة: أن هذه حجة صحيحة إذا قالوها على وجه الاعتقاد، لا على جهة الاستهزاء، فيكون للمشركين على الله الحجة، وكفى بهذا القول فساداً وبطلاناً.

الفرقة الثانية:

جعلت هذه الآيات حجة لها في إبطال القضاء والقدر

والمشيئة العامة، إذ لو صحت المشيئة العامة، وكان الله قد شاء منهم الشرك والكفر وعبادة الأوثان، لكانوا قد قالوا الحق، وكان الله يصدقهم عليه، ولم ينكر عليهم. فحيث وصفهم بـ«الخرص» الذي هو الكذب، ونفى عنهم العلم، دلّ على أن هذا الذي قالوه ليس بصحيح، وأنهم كاذبون فيه، إذ لو كان علماً لكانوا صادقين في الإخبار به، ولم يقل لهم: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾.

وجعلت هذه الفرقة هذه الآيات حجة لها، على التكذيب بالقضاء والقدر، وزعمت بها: أن يكون في ملكه ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، وأنه لا قدرة له على أفعال عباده من الإنس والجن والملائكة، ولا على أفعال الحيوانات، وأنه لا يقدر أن يضل أحداً ولا يهديه، ولا يوفقه أكثر مما فعل به، ولا يعصمه من الذنوب والكفر، ولا يلهمه رشده، ولا يجعل في قلبه الإيمان، ولا هو الذي جعل المصلي مصلياً، والبرَّ براً، والفاجر فاجراً، والمؤمن مؤمناً والكافر كافراً. بل هم الذين جعلوا أنفسهم كذلك.

فهذه الفرقة، شاركت الفرقة التي قبلها في إلقاء الحرب والعداوة بين الشرع والقدر. فالأولى تحيزت إلى القدر وحاربت الشرع، والثانية تحيزت إلى الشرع وكذبت القدر.

والطائفتان ضالتان، وإحداهما أضل من الأخرى.

الفرقة الثالثة:

آمنت بالقضاء والقدر، وأقرت بالأمر والنهي، ونزلوا كل واحد منزلته، فالقضاء والقدر يؤمن به، ولا يحتج به، والأمر والنهي يمتثل ويطاع، فالإيمان بالقضاء والقدر عندهم من تمام

التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، والقيام بالأمر والنهي موجب شهادة «أن محمداً رسول الله».

وقالوا: من لم يقرَّ بالقضاء والقدر، ويقم بالأمر والنهي، فقد كذب بالشهادتين، وإن نطق بهما بلسانه.

ثم افترقوا في وجه هذه الآيات فرقتين:

فرقة قالت: إنما أنكر عليهم استدلالهم بالمشيئة العامة والقضاء والقدر على رضاه ومحبته لذلك، فجعلوا مشيئته له وتقديره له دليلاً على رضاه به ومحبته له، إذ لو كرهه وأبغضه لحال بينه وبينهم، فإن الحكيم إذا كان قادراً على دفع ما يكرهه ويبغضه، دفعه ومنع من وقوعه. وإذا لم يمنع من وقوعه، لزم إما عدم قدرته وإما عدم حكمته، وكلاهما ممتنع في حق الله، فعلم محبته لما نحن عليه من عبادة غيره، ومن الشرك به!!

وقد وافق هؤلاء من قال: إن الله يحب الكفر والفسوق والعصيان ويرضى بها، ولكن خالفهم في أنه نهى عنها وأمر بأضدادها، ويعاقب عليها. فوافقهم في نصف قولهم وخالفهم في الشطر الآخر.

وهذه الآيات من أكبر الحجج على بطلان قول الطائفتين، وأن مشيئة الله تعالى العامة وقضائه وقدره، لا تستلزم محبته ورضاه لكل ما شاءه وقدره.

وهؤلاء المشركون لما استدلوا بمشيئته على محبته ورضاه، كذبهم وأنكر عليهم، وأخبر أنه لا علم لهم بذلك، وأنهم خارصون مفترون، فإن محبة الله للشيء ورضاه به، إنما يعلم بأمره على لسان رسوله، لا بمجرد خلقه، فإنه خلق إبليس وجنوده، وهم أعداؤه، وهو سبحانه يبغضهم ويلعنهم، وهم خلقه.

فهكذا في الأفعال، خلق خيرها وشرها، وهو يحب خيرها ويأمر به، ويثيب عليه، ويبغض شرها وينهى عنه ويعاقب عليه، وكلاهما خلقه، ولله الحكمة البالغة التامة في خلقه ما يبغضه ويكرهه من الذوات والصفات والأفعال. كل صادر عن حكمته وعلمه، كما هو صادر عن قدرته ومشيئته.

وقالت الفرقة الثانية: إنما أنكر عليهم معارضة الشرع بالقدر، ودفع الأمر بالمشيئة، فلما قامت عليهم حجة الله، ولزمهم أمره ونهيه، دفعوه بقضائه وقدره، فجعلوا القضاء والقدر إبطالاً لدعوة الرسل، ودفعاً لما جاؤوا به.

وشاركهم في ذلك إخوانهم وذريتهم الذين يحتجون بالقضاء والقدر على المعاصي والذنوب في نصف أقوالهم، وخالفوهم في النصف الآخر، وهو إقرارهم بالأمر والنهي.

❁ ❁ ❁

فانظر: كيف انقسمت هذه المواريث على هذه السهام، وورث كل قوم أئمتهم وأسلافهم، إما في جميع تركتهم، وإما في كثير منها، وإما في جزء منها.

الفرقة الرابعة:

وهدى الله بفضله ورثة أنبيائه ورسله لميراث نبيهم وأصحابه، فلم يؤمنوا ببعض الكتاب ويكفروا ببعض، بل آمنوا بقضاء الله وقدره ومشيئته العامة النافذة، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه مقلب القلوب ومصرفها كيف أراد، وأنه هو الذي جعل المؤمن مؤمناً، والمصلي مصلياً، والمتقي متقياً، وجعل أئمة الهدى يهدون بأمره، وأئمة الضلالة يدعون إلى النار، وأنّه ألهم كل نفس فجورها وتقواها، وأنه يهدي من

يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته، وأنه هو الذي وفق أهل الطاعة لطاعته فأطاعوه، ولو شاء لخذلهم فعصوه، وأنه حال بين الكفار وقلوبهم، فإنه يحول بين المرء وقلبه، فكفروا به، ولو شاء لوفقهم فآمنوا به وأطاعوه. وأنه من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأنه لو شاء لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، إيماناً يثابون عليه ويقبل منهم ويرضى به عنهم[1]، وأنه لو شاء ما اقتتلوا، ولكن الله يفعل ما يريد. ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

---

(١) وذلك بأن يخلق البشر في أصل فطرتهم مختارين للخير وحده، بلا اختيار منهم، بل بفطرتهم كالملائكة، فلما لم يفعل ذلك، وخلق فيهم قوة التمييز ومزية الاختيار، فقد جعل الأمر إليهم بما خلقه فيهم من تمييز، وهو خالق كل شيء، واختيارهم مناط تكليفهم، والجزاء على الاختيار حق وعدل. (محب الدين الخطيب).

الفصل الثاني

هل يحتج بالقدر[1]

[الآيات الكريمة أبطلت ذلك]:

إنما حكى الله سبحانه الاحتجاج بالقدر عن المشركين أعداء الرسل.

فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨ ـ ١٤٩].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٤٧].

---

(١) جاء هذا الموضوع ضمن الباب الثالث. وهو محور البحث في هذا الباب.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

فهذه أربع مواضع حكى فيها الاحتجاج بالقدر عن أعدائه، وشيخهم وإمامهم في ذلك عدوه الأحقر إبليس، حيث احتجَّ عليه بقضائه فقال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

[بيان وجه الخطأ]:

فإن قيل: قد عُلم بالمنصوص والمعقول صحة قولهم: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]. ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [النحل: ٣٥]. ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ [الزخرف: ١٩]. فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣] فكيف أكذبهم ونفى عنهم العلم، وأثبت لهم الخرص فيما هم فيه صادقون، وأهل السنة جميعاً يقولون: لو شاء الله ما أشرك به مشرك، ولا كفر به كافر، ولا عصاه أحدٌ من خلقه، فكيف ينكر عليهم ما هم فيه صادقون؟.

قيل: بل أنكر سبحانه عليهم ما هم فيه أكذب الكاذبين، وأفجر الفاجرين ولم ينكر عليهم صدقاً ولا حقاً، بل أنكر عليهم أبطل الباطل.

فإنهم لم يذكروا ما ذكروه إثباتاً لقدره وربوبيته ووحدانيته، وافتقاراً إليه، وتوكلاً عليه، واستعانة به، ولو قالوه كذلك لكانوا مصيبين، وإنما قالوه معارضين به لشرعه ودافعين به لأمره.

فعارضوا شرعه وأمره، ودفعوه بقضائه وقدره، ووافقهم على ذلك كل من عارض الأمر ودفعه بالقدر.

وأيضاً فإنهم احتجوا بمشيئته العامة وقدره على محبته لما شاءه، ورضاه به، وإذنه فيه.

فجمعوا بين أنواع من الضلال:

معارضة الأمر بالقدر.

ودفعه به.

والإخبار عن الله أنه يحب ذلك منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه.

وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر.

وقد ورثهم في هذا الضلال وتبعهم عليه، طوائف من الناس ممن يدعي التحقيق والمعرفة أو يُدَّعَى فيه ذلك، وقالوا: العارف إذا شاهد الحكم، سقط عنه اللوم.

وعبَّاد هؤلاء الكفرة يشهدون أفعالهم كلها طاعات، لموافقتها المشيئة السابقة، ولو أغضبهم غيرُهم وقصَّر في حقوقهم لم يشهدوا فعله طاعة، مع أنه وافق فيه المشيئة، فما احتج بالقدر على إبطال الأمر والنهي إلا مَنْ هو من أجهل الناس وأظلمهم وأتبعهم لهواه.

[بيان بطلان الاحتجاج بالقدر]:

وتأمل قوله سبحانه بعد حكايته عن أعدائه واحتجاجهم بمشيئته وقدره على إبطال ما أمرهم به رسوله، وأنه لولا محبته ورضاه به لما شاءه منهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

فأخبر سبحانه أن الحجة له عليهم برسله وكتبه، وبيان ما ينفعهم ويضرهم، ويمكنهم من الإيمان بمعرفة أدلته وبراهينه، وأعطاهم الأسماع والأبصار والعقول، فثبتت حجته البالغة عليهم بذلك، واضمحلت حجتهم الباطلة عليه بمشيئته وقضائه.

ثم قرر تمام الحجة بقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] فإن هذا يتضمن أنه المنفرد بالربوبية والملك والتصرف في خلقه، وأنه لا ربّ غيره ولا إله سواه، فكيف يعبدون معه إلهاً غيره؟!

فإثبات القدر والمشيئة من تمام الحجة البالغة عليهم، وأن الأمر كله لله، وأن كل شيء ما خلا الله باطل.

فالقضاء والقدر والمشيئة النافذة من أعظم أدلة التوحيد؛ فجعلها الظالمون الجاحدون حجة لهم على الشرك، فكانت حجة الله هي البالغة، وحجتهم هي الداحضة، وبالله التوفيق.

[الموضع الذي ينفع فيه الاحتجاج بالقدر]:

وقد أرشد النبي ﷺ إلى الاحتجاج بالقدر في الموضع الذي ينفع العبد الاحتجاج به، فروى مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أنّي فَعلتُ لكان كذا وكذا، ولكن قلْ: قَدَرُ الله، وما شاء فَعَلَ، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان[(١)]).

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٦٤).

فتضمن هذا الحديث الشريف أصولاً عظيمة من أصول الإيمان.

أحدها: أن الله سبحانه موصوف بالمحبة، وأنه يحب حقيقة.

الثاني: أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته وما يوافقها، فهو القويُّ ويحب المؤمن القويَّ، وهو وترٌ يحب الوتر، وجميل يحب الجمال، وعليم يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض.

ومنها: أن سعادة الإنسان في حرصه على ما ينفعه في معاشه ومعاده، والحرص هو بذل الجهد واستفراغ الوسع، فإذا صادف ما ينتفع به الحريص كان حرصه محموداً، وكماله كله في مجموع هذين الأمرين:

أن يكون حريصاً.

وأن يكون حرصه على ما ينتفع به.

فإن حرص على ما لا ينفعه، أو فعل ما ينفعه بغير حرص، فاته من الكمال بحسب ما فاته من ذلك، فالخير كله في الحرص على ما ينفع.

ولما كان حرص الإنسان وفعله إنما هو بمعونة الله ومشيئته وتوفيقه، أمره أن يستعين بالله ليجتمع له مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فإنَّ حرصه على ما ينفعه عبادة لله، ولا تتم إلا بعونه، فأمره بأن يعبده وأن يستعين به.

ثم قال: (ولا تعجز) فإن العجز ينافي حرصه على ما ينفعه، وينافي استعانته بالله، فالحريص على ما ينفعه المستعين بالله ضدُّ العاجز.

فهذا إرشاد له قبل وقوع المقدور إلى ما هو من أعظم أسباب حصوله، وهو الحرص عليه من الاستعانة بمن أزمَّة الأمور بيديه ومصدرها منه، ومردّها إليه.

فإن فاته ما لم يقدّر له، فله حالتان:

حالة عجز وهي مفتاح عمل الشيطان، فيلقيه العجز إلى «لو» ولا فائدة في «لو» ههنا، بل هي مفتاح اللوم والجزع والسخط والأسف والحزن، وذلك كله من عمل الشيطان، فنهاه ﷺ عن افتتاح عمله بهذا المفتاح.

وأمره بالحالة الثانية، وهي النظر إلى القدر وملاحظته، وأنه لو قدر له لم يفته، ولم يغلبه عليه أحد، فلم يبق له ههنا أنفع من شهود القدر، ومشيئة الربّ النافذة التي توجب وجود المقدور، وإذا انتفت امتنع وجوده، فلهذا قال: (فإن غلبك أمرٌ، فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا، ولكن قل: قَدَّر الله وما شاء فعل).

فأرشده إلى ما ينفعه في الحالتين، حالة حصول مطلوبه، وحالة فواته.

فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغني عنه العبد أبداً بل هو أشد شيء إليه ضرورة، وهو يتضمن إثبات القدر والكسب والاختيار، والقيام بالعبودية ظاهراً وباطناً في حالتي حصول المطلوب وعدمه، وبالله التوفيق[١].

---

(١) وانظر في الموضوع فصل: حجاج آدم وموسى.

الفصل الثالث

سبق المقادير لا يقتضي ترك العمل[1]

إن سبق المقادير بالشقاوة والسعادة لا يقتضي ترك الأعمال، بل يقتضي الاجتهاد والحرص، لأنها إنما سبقت بالأسباب.

[المشكلة محل البحث]:

يسبق إلى أفهام كثير من الناس، أن القضاء والقدر إذا كان قد سبق فلا فائدة في الأعمال، وأن ما قضاه الربُّ سبحانه وقدَّره لا بدَّ من وقوعه، فتوسط العمل لا فائدة فيه!.

وقد سبق إيراد هذا السؤال من الصحابة - رضي الله عنهم - على النبي ﷺ فأجابهم بما فيه الشفاء والهدى.

[النصوص الواردة في الموضوع]:

ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - قال: «كُنَّا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكَّس فجعل يَنْكُتُ بمخْصَرَته، ثم قال: (ما منكم من أحد، ما من نَفْسٍ مَنْفوسة، إلا كُتبَ مكانها من الجنة والنار، وإلاّ وقد كُتبت شقية أو سعيدة) فقال رجل:

(١) هذا الفصل هو الباب السابع في الأصل.

يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ فمن كان منَّا من أهل السعادة، فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة، فقال: (اعملوا فكلٌّ ميسرٌ، أما أهل السعادة فييسرون إلى عمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة) ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]»[(١)].

وعن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: «جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول الله: بَيِّن لنا ديننا كأننا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جَفَّتْ به الأقلامُ وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير، قال: ففيم العمل؟ فقال: (اعملوا فكلٌّ ميسَّرٌ)» رواه مسلم[(٢)].

وعن عمران بن حصين قال: «قيل: يا رسول الله، أَعُلِمَ أهلُ الجنَّة من أهلِ النَّار؟ فقال: نعم، قيل: ففيم يعمل العاملون؟ فقال: (كُلٌّ ميسَّرٌ لما خُلقَ له)» متفق عليه.

وفي بعض طرق البخاري: (كل يعمل لما خلق له، أو لما يُسِّرَ له)[(٣)].

[ما يستفاد من النصوص]:

فاتفقت هذه الأحاديث ونظائرها، على أن القدر السابق لا

---

(١) متفق عليه (خ١٣٦٢، م٢٦٤٧).

(٢) رواه مسلم (٢٦٤٨).

(٣) متفق عليه (خ٦٥٩٦، م٢٦٤٩).

يمنع العمل، ولا يوجب الاتكال عليه، بل يوجب الجد والاجتهاد.

ولهذا لما سمع بعض الصحابة ذلك قال: «ما كنت أشدّ اجتهاداً مني الآن»[1].

وهذا مما يدل على جلالة فقه الصحابة، ودقة أفهامهم، وصحة علومهم.

فإن النبي ﷺ أخبرهم بالقدر السابق، وجريانه على الخليقة بالأسباب، وأن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدر عليه، ومكّن منه، وهُيِّئ له، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب، وكلما ازداد اجتهاداً في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه.

وهذا كما إذا قدِّر له أن يكون من أعلم أهل زمانه، وإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قدر له أن يرزق الولد لم ينل ذلك إلا بالنكاح أو التسري والوطء، وإذا قدر له أن يستغل من أرضه من المغلِّ كذا وكذا لم ينله إلا بالبذر وفعل أسباب الزرع، وإذا قدر الشبع والري والدفء فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل الشرب واللبس.

وهذا شأن أمور المعاش والمعاد، فمن عطل العمل اتكالاً على القدر السابق، فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالاً على ما قُدِّر له.

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٣٣٧) عن سراقة بن مالك.

[فطرة الحرص على الأسباب]:

وقد فطر الله سبحانه عباده على الحرص على الأسباب، التي بها قوام معايشهم ومصالحهم الدنيوية، بل فطر الله على ذلك سائر الحيوانات.

فكذا الأسباب التي بها مصالحهم الأخروية في معادهم، فإنه سبحانه ربّ الدنيا والآخرة، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب في المعاش والمعاد، وقد يسَّر كُلاً من خَلْقه لما خَلَقَه له في الدنيا والآخرة، فهو مهيأ له ميسر له.

فإذا علم العبد أن مصالح آخرته مرتبطة بالأسباب الموصلة إليها كان أشّد اجتهاداً في فعلها والقيام بها منه في أسباب معاشه ومصالح دنياه.

وقد فَقه هذا كل الفقه مَنْ قال: «ما كنت أشد اجتهاداً مني الآن»، فإن العبد إذا علم أن سلوك هذا الطريق يفضي به إلى رياض مونقة وبساتين معجبة، ومساكن طيبة، ولذة ونعيم لا يشوبه نكد ولا تعب، فإن حرصه على سلوكها، واجتهاده في السير فيها، بحسب علمه بما يفضي إليه.

ولهذا قال أبو عثمان النهدي لسلمان: «لأنا بأول هذا الأمر أشدّ فرحاً مني بآخره» وذلك لأنه إذا كان قد سبق له من الله سابقة، وهيّأه ويسّره للوصول إليها كان فرحه بالسابقة، التي سبقت له من الله، أعظم من فرحه بالأسباب التي تأتي بها، فإنها سبقت له من الله قبل الوسيلة منه، وعلمها الله وشاءها وكتبها وقدرها، وهيأ له أسبابها ليوصله إليها، فالأمر كله من فضله وجوده السابق، فسبق له من الله سابقة السعادة ووسيلتها وغايتها.

فالمؤمن أشد فرحاً بذلك من كون أمره مجعولاً إليه، كما قال بعض السلف: والله ما أحب أن يجعل أمري إليّ، إنه إذا كان بيد الله خيراً من أن يكون بيدي.

[الإيمان بالقدر باعث على العمل]:

فالقدر السابق معين على الأعمال: وباعث عليها(١)، ومقتض لها، لا أنه منافٍ لها وصادّ عنها.

وهذا موضع مزلة قدم، من ثبتت قدمه عليه فاز بالنعيم المقيم، ومن زلّت قدمه عنه هوى إلى قرار الجحيم.

[الإيمان بالقدر يرتكز على أمرين]:

فالنبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرين، هما سببا السعادة:

الإيمان بالأقدار. فإنه نظام التوحيد.

والإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره، وتحجز عن شره، وذلك نظام الشرع.

فأرشدهم إلى نظام التوحيد والأمر.

فأبى المنحرفون إلا القدح بإنكاره في أصل التوحيد، أو القدح بإثباته في أصل الشرع، ولم تتسع عقولهم ـ التي لم يُلقِ الله عليها من نوره ـ للجمع بين ما جمعت الرسل جميعهم بينه، وهو القدر والشرع، والخلق والأمر.

---

(١) هذا ما فهمه الصحابة ﷺ وطبقوه في واقعهم، فخاضوا المعارك غير مبالين بالموت لإيمانهم بأن أجل الإنسان مقدر بوقت لا يتقدم عليه ولا يتأخر...

وقصة عمر ﷺ في توقفه وعدم دخول الأرض الموبوءة مثال واضح للتعامل مع الأسباب، وفهم القدر كما ينبغي أن يفهم.

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

والنبي ﷺ شديد الحرص على جمع هذين الأمرين للأمة وقد تقدّم قوله: (احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز)[1] وأن العاجز من لم يتسع للأمرين وبالله التوفيق.

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٦٤).

الفصل الرابع

دفع القدر بالقدر

قال الشيخ العارف القدوة عبد القادر الكيلاني[1]:

«الناس إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه روزنة[2]، فنازعت[3] أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعاً للقدر، لا من يكون مستسلماً مع القدر.

ولا تتم مصالح العباد في معاشهم إلا بدفع الأقدار بعضها بعض، فكيف في معادهم؟

والله تعالى أمر أن تدفع السيئة ـ وهي من قدره ـ بالحسنة، وهي من قدره[4].

وكذلك الجوع من قدره، وأمر بدفعه بالأكل الذي هو من قدره، ولو استسلم العبد لقدر الجوع، مع قدرته على دفعه بقدر الأكل حتى مات، مات عاصياً.

---

(١) عبد القادر بن موسى الكيلاني والجيلاني (٤٧١ ـ ٥٦١هـ) من كبار الزهاد، ولد في جيلان، وانتقل إلى بغداد شاباً، واتصل بشيوخ العلم، وبرع في الوعظ وتفقه وسمع الحديث، وكان يأكل من عمل يده.

(٢) روزنة: هي الكوة والنافذة.

(٣) نازعت: تأتي بمعنى المعاطاة، وبمعنى المجاذبة.

(٤) قال تعالى: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ٱلسَّيِّئَةَۚ﴾ [المؤمنون: ٩٦].

وكذلك البرد والحر والعطش، كلها من أقداره، وأمر بدفعها بأقدار تضادها، والدافع والمدفوع والدفع من قدره.

وقد أفصح النبي ﷺ عن هذا المعنى كل الإفصاح، إذ قالوا: يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوى بها، ورقى نسترقي بها، وتقىً نتقي بها، هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: (هي من قدر الله)[1].

وفي الحديث الآخر:

(إن الدعاء والبلاء ليَعْتَلِجان بين السماء والأرض)[2].

وإذا طرق العدو ـ من الكفار ـ بلد الإسلام، طرقوه بقدر الله، أفيحل للمسلمين الاستسلام للقدر، وترك دفعه بقدرٍ مثله، وهو الجهاد الذي يدفعون به قدر الله بقدره؟

وكذلك المعصية إذا قدرت عليك، وفعلتها بالقدر، فادفع موجبها بالتوبة النصوح، وهي من القدر.

ودفع القدر بالقدر نوعان:

أحدهما: دفع القدر الذي قد انعقدت أسبابه ـ ولما يقع ـ بأسباب أخرى من القدر تقابله، فيمتنع وقوعه.

كدفع العدو بقتاله.

---

(١) رواه الترمذي (٢٠٦٥، ٢١٤٨) وابن ماجه (٣٤٣٧).

(٢) رواه الطبراني في كتاب الدعاء، كما جاء في مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية ٢/٤٥٨. وقد روى الترمذي عن سلمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يرد القضاء إلا الدعاء) [٢١٣٩] وروى ابن ماجه عن ثوبان ﷺ مرفوعاً: (لا يرد القدر إلا الدعاء) [٩٠، ٤٠٢٢] وحسنهما الألباني.

ودفع الحر والبرد ونحوه.

الثاني: دفع القدر الذي قد وقع واستقر، بقدر آخر يرفعه ويزيله.

كدفع قدر المرض بقدر التداوي.

ودفع قدر الذنب بقدر التوبة.

ودفع قدر الإساءة بقدر الإحسان.

فهذا شأن العارفين وشأن الأقدار، لا الاستسلام لها، وترك الحركة والحيلة، فإنه عجز، والله تعالى يلوم على العجز.

فإذا غُلب العبد، وضاقت به الحيل، ولم يبق له مجال، فهنالك الاستسلام للقدر(١).

والخلاصة:

إن من تفقه في هذه المسألة، وتأملها حق التأمل، انتفع بها غاية النفع، ولم يتكل على القدر جهلاً منه، وعجزاً وتفريطاً وإضاعة، فيكون توكله عجزاً، وعجزه توكلاً.

بل الفقيه كل الفقيه، الذي يرد القدر بالقدر، ويدفع القدر بالقدر، ويعارض القدر بالقدر.

بل لا يمكن الإنسان أن يعيش إلا بذلك.

فإن الجوع والعطش والبرد، وأنواع المخاوف والمحاذير، هي من القدر. والخلق كلهم ساعون في دفع هذا القدر بالقدر.

وهكذا من وفّقه الله، وألهمه رشده، يدفع قدر العقوبة

---

(١) جاء هذا الموضوع في كتاب «مدارج السالكين» ١/١٩٩ ـ ٢٠٠.

الأخروية بقدر التوبة والإيمان والأعمال الصالحة.

فهذا هو القدر المخوف في الدنيا وما يضاده، فرب الدارين واحد، وحكمته واحدة، ولا يناقض بعضها بعضاً، ولا يبطل بعضها بعضاً.

فهذه أشرف المسائل لمن عرف قدرها، ورعاها حق رعايتها، والله المستعان[١][٢].

---

(١) جاءت هذه الخلاصة في كتاب الجواب الكافي للإمام ابن القيم ص٤١.

(٢) هذا الموضوع الذي طرقه المؤلف في هذا الفصل مستفاد من قول عمر ﷺ: (نفر من قدر الله إلى قدر الله) والذي جاء في الصحيحين [البخاري: ٥٧٢٩، ومسلم ٢٢١٩] وقد سبقت الإشارة إليه في مقدمة الإعداد لهذا الكتاب.

الباب السادس

أقسام القضاء وأمر الرضا به

الفصل الأول[1]

الرضا بالقضاء

[حكم الرضا بالقضاء]:

هذا الباب من تمام الإيمان بالقضاء والقدر.

وقد تنازع الناس فيه، هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين:

فمنهم من أوجبه، واحتج على وجوبه بأنه من لوازم الرضا بالله ربّاً، وذلك واجب.

ومنهم من قال: هو مستحب غير واجب، فإن الإيجاب يستلزم دليلاً شرعياً، ولا دليل يدل على الوجوب.

وهذا القول أرجح، فإن الرضا من مقامات الإحسان التي هي من أعلى المندوبات.

[وقالت] طائفة أخرى: إن من القضاء ما يؤمر بالرضا به، ومنه ما ينهى عن الرضا به، فالقضاء الذي يحبه الله ويرضاه نرضى به، والذي يبغضه ويسخطه لا نرضى به، وهذا كما أن من المخلوقات ما يبغضه ويسخطه وهو خالقه كالأعيان المسخوطة له، وهكذا الكلام في الأفعال والأقوال سواء، وهذا [قول] جيد، غير أنه يحتاج إلى تمام، فنقول:

---

(١) هذا الفصل هو الباب الثامن والعشرون في الأصل.

[تفصيل القول في الموضوع]:

الحكم والقضاء نوعان: ديني وكوني.

فالديني يجب الرضا به، وهو من لوازم الإسلام.

والكوني:

- منه ما يجب الرضا به كالنعم التي يجب شكرها، ومن تمام شكرها الرضا بها.

- ومنه ما لا يجوز الرضا به كالمعايب والذنوب التي يسخطها الله، وإن كانت بقضائه وقدره.

- ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب وفي وجوبه قولان.

هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضي.

وأما القضاء الذي هو وصفه سبحانه وفعله كعلمه وكتابته وتقديره ومشيئته، فالرضا به من تمام الرضا بالله رباً وإلهاً ومالكاً ومدبراً.

فبهذا التفصيل يتبين الصواب، ويزول اللبس في هذه المسألة العظيمة التي هي مفرق طرق بين الناس.

[الرضا بالمكروه]:

فإن قيل: فكيف يجتمع الرضا بالقضاء بالمصائب مع شدة الكراهة والنفرة منها؟ وكيف يكلف العبد أن يرضى بما هو مؤلم له وهو كاره له، والألم يقتضي الكراهة والبغض المضاد للرضا، واجتماع الضدين محال؟

قيل: الشيء قد يكون محبوباً مرضياً من جهة، ومكروهاً من جهة أخرى، كشرب الدواء النافع الكريه، فإن المريض

يرضى به مع شدة كراهته له، وكصوم اليوم الشديد الحر، فإن الصائم يرضى به مع كراهته له، وكالجهاد للأعداء، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

فالمجاهد المخلص يعلم أن القتال خير له فَيَرضَى به، وهو يكرهه لما فيه من التعرض لإتلاف النفس وألمها ومفارقة المحبوب، ومتى قوي الرضا بالشيء وتمكن انقلبت كراهته محبة، وإن لم يخلُ من الألم، فالألم بالشيء لا ينافي الرضا به، وكراهته من وجه لا تنافي محبته وإرادته والرضا به من وجه آخر.

الفصل الثاني[1]

انقسام القضاء والحكم إلى كوني وإلى ديني

[تمهيد]:

هذا الباب متصل بالباب الذي قبله، وكل منهما مقرر لصاحبه، فما كان من الكوني فهو متعلق بربوبيته وخلقه، وما كان من الديني فهو متعلق بإلٰهيته وشرعه، وهو كما أخبر عن نفسه سبحانه: له الخلق والأمر.

فالخلق: قضاؤه وقدره وفعله.

والأمر: شرعه ودينه.

فهو الذي خلق، وشرع، وأمر، وأحكامه جارية على خلقه قدراً وشرعاً.

ولا خروج لأحد عن حكمه الكوني القدري.

وأما حكمه الديني الشرعي فيعصيه الفجار والفساق.

والأمران غير متلازمين، فقد يقضي ويقدر ما لا يأمر به ولا شرعه، وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره.

ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم.

وينتفي الأمران عما لم يقع من المعاصي والفسق والكفر.

(١) هو الباب التاسع والعشرون في الأصل.

وينفرد القضاء الديني والحكم الشرعي فيما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور.

وينفرد الحكم الكوني فيما وقع من المعاصي.

[القضاء نوعان: كوني وشرعي]:

إذا عرف ذلك، فالقضاء في كتاب الله نوعان:

كوني قدري، كقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤] وقوله: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾ [الزمر: ٦٩].

وشرعي ديني كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي: أمر وشرع، ولو كان قضاءً كونياً لما عبد غير الله.

[الحكم نوعان: كوني وديني]:

والحكم أيضاً نوعان[١]:

---

(١) ذهب ابن القيم في كتابه «طريق الهجرتين» إلى تقسيم الحكم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: حكم شرعي ديني: وهذا حقه أن يتلقى بالتسليم وترك المنازعة، بل الانقياد المحض، وهذا تسليم العبودية المحضة، فلا يعارض بذوق ولا وجد ولا سياسة ولا قياس ولا تقليد، ولا يرى إلى خلافه سبيل البتة.

الثاني: حكم كوني قدري: وهو الذي للعبد فيه كسب واختيار وإرادة فهذا حقه أن يُنازَع ويدافَع بكل ممكن، وهذا الذي قال فيه الشيخ عبد القادر الجيلاني: نازعت أقدار الحق بالحق للحق [وقد سبق الحديث عنه في الفصل الرابع من الباب السابق].

الثالث: حكم قدري كوني: وهو الذي يجري على العبد بغير اختياره، =

فالكوني كقوله: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]. أي: افعل ما تنصر به عبادك وتخذل به أعداءك.

والديني كقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠]. وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

وقد يرد بالمعنيين معاً كقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]. فهذا يتناول حكمه الكوني، وحكمه الشرعي.

[الإرادة نوعان: كونية ودينية]:

والإرادة أيضاً نوعان:

فالكونية كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: ١٦] وقوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥].

والدينية كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧].

= ولا طاقة له بدفعه، ولا حيلة له في منازعته.

فهذا حقه أن يتلقى بالاستسلام وترك المخاصمة، وذلك كمّن انكسر به المركب في لجة البحر، وعجز عن السباحة، وعن سبب يدنيه من النجاة، فهاهنا يحسن الاستسلام والمسالمة.

وعليه مع ذلك أن يشهد عبوديات أخرى، فيشهد عزة الحاكم في حكمه، وعدله في قضائه، وحكمته في جريانه عليه، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه.. فمن رضي فله الرضى ومن سخط فله السخط. [تقريب طريق الهجرتين، المكتب الإسلامي، ص٤٧ ـ ٥٠]

فلو كانت هذه الإرادة كونية لما حصل العسر لأحد منا، وَلوَقعت التوبة من جميع المكلفين.

[هل الأمر والإرادة متلازمان]:

وبهذا التفصيل يزول الاشتباه في مسألة الأمر والإرادة، هل هما متلازمان، أم لا؟

والصواب أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية، ولا يستلزم الإرادة الكونية.

فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعاً وديناً.

وقد يأمر بما لا يريده كوناً وقدراً كإيمان من أمره ولم يوفقه للإيمان، مراد له ديناً لا كوناً، ولذلك أمر خليله بذبح ابنه ولم يرده كوناً وقدراً.

وأمر رسوله بخمسين صلاة، ولم يرد ذلك كوناً وقدراً، وبين هذين الأمرين وأمر مَنْ لم يؤمن بالإيمان فرق، فإنه سبحانه لم يحب من إبراهيم ذبح ولده، وإنما أحب منه عزمه على الامتثال وتوطين نفسه عليه، وكذلك أمره محمداً ﷺ ليلة الإسراء بخمسين صلاة، وأما أمر من علم أنه لا يؤمن بالإيمان فإنه سبحانه يحب من عباده أن يؤمنوا به وبرسله، ولكن اقتضت حكمته أن أعان بعضهم على فعل ما أمره به ووفقه له، وخذل بعضهم فلم يعنه ولم يوفقه، فلم تحصل مصلحة الأمر منهم وحصلت من الأمر بالذبح.

[الكتابة نوعان: كونية وشرعية]:

وأما الكتابة:

فالكونية كقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

والشرعية الأمرية كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، وقوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

فالأولى: كتابة بمعنى القدر، والثانية: كتابة بمعنى الأمر.

[الأمر نوعان: كوني وديني]:

والأمر الكوني: كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠]، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧]. وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦].

فهذا أمر تقدير كوني لا أمر ديني شرعي، فإن الله لا يأمر بالفحشاء، والمعنى قضينا ذلك وقدرناه.

ومن الديني قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] وهو كثير.

[الإذن نوعان: كوني وديني]:

وأما الإذن الكوني: فكقوله تعالى في السحر: ﴿وَمَا هُم

بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي بمشيئته وقدره.

وأما الديني فكقوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥] أي بأمره ورضاه.

[الجعل نوعان: كوني وديني]:

وأما الجعل الكوني: فكقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٨، ٩] وقوله: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٠٠]. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢] وهو كثير.

وأما الجعل الديني: فكقوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣]، أي: ما شرع ذلك ولا أمر به، وإلا فهو مخلوق له، واقع بقدره ومشيئته.

وأما قوله: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]. فهذا يتناول الجعلين، فإنها جعلها كذلك بقدره وشرعه، وليس هذا استعمالاً للمشترك في معنييه، بل إطلاق اللفظ، وإرادة القدر المشترك بين معنييه فتأمله.

[كلماته تعالى: كونية ودينية]:

وأما الكلمات الكونية: فكقوله: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣] وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقوله ﷺ: (أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق).

فهذه كلماته الكونية التي يخلق بها ويكوِّن، ولو كانت الكلمات الدينية هي التي يأمر بها وينهى لكانت مما يجاوزهن الفُجَّار والكفار.

وأما الدينية: فكقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. والمراد به القرآن، وقوله ﷺ في النساء: (واستحللتم فروجهن بكلمة الله) أي: بإباحته ودينه، وهي قوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

وقد اجتمع النوعان في قوله: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَـٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢] فكتبه كلماته التي يأمر بها وينهى، ويحل ويحرم، وكلماته التي يخلق بها ويُكوِّن.

[البعث نوعان: كوني وديني]:

وأما البعث الكوني: فكقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الإسراء: ٥]، وقوله: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣١].

وأما البعث الديني: فكقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وقوله: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

[الإرسال نوعان: كوني وديني]:

وأما الإرسال الكوني فكقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ﴾ [الفرقان: ٤٨].

وأما الديني فكقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ

وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣] وقوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥].

[التحريم نوعان: كوني وديني]:

وأما التحريم الكوني فكقوله: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ١٢]، وقوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦]. وقوله: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

وأما التحريم الديني فكقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

[الإيتاء نوعان: كوني وديني]:

وأما الإيتاء الكوني: فكقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤].

وأما الإيتاء الديني: فكقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

وأما قوله: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، فهذا يتناول النوعين، فإنه يؤتيها من يشاء أمراً وديناً وتوفيقاً وإلهاماً.

[موقف الناس من ذلك]:

وأنبياؤه ورسله وأتباعهم حظهم من هذه الأمور الديني منها.

وأعداؤه واقفون مع الكوني القدري، فحيث ما مال القدر مالوا معه، فدينهم دين القدر.

ودين الرسل وأتباعهم دين الأمر، فهم يدينون بأمره، ويؤمنون بقدره.

وخصماء الله يعصون أمره ويحتجون بقدره، ويقولون: نحن واقفون مع مراد الله! نعم مع مراده الديني أو الكوني؟ ولا ينفعكم وقوفكم مع المراد الكوني، ولا يكون ذلكم عذراً لكم عنده، إذ لو عذر بذلك لم يذم أحداً من خلقه، ولم يعاقبه، ولم يكن في خلقه عاصٍ ولا كافر، ومن زعم ذلك فقد كفر بالله وكتبه كلها وجميع رسله، وبالله التوفيق.

الباب السابع

تنزيه القضاء الإلهي عن الشر

الفصل الأول

تنزيه القضاء الإلهي عن الشر[1]

[بيده الخير سبحانه وتعالىٰ]:

قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فصدّر سبحانه الآية بتفرده بالملك كلّه، وأنه هو سبحانه الذي يؤتيه من يشاء، وينزعه ممن يشاء لا غيره، فالأول تفرده بالملك، والثاني تفرده بالتصرف فيه، وأنه سبحانه هو الذي يعزّ من يشاء بما يشاء من أنواع العز، ويذلّ من يشاء بسلب ذلك العز عنه، وأن الخير كله بيديه، ليس لأحد معه منه شيء، ثم ختمها بقوله: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

فتناولت الآية ملكه وحده وتصرفه وعموم قدرته، وتضمنت أن هذه التصرفات كلها بيده، وأنها كلها خير.

فسلبه الملك عمن يشاء وإذلاله من يشاء خير، وإن كان شراً بالنسبة إلى المسلوب الذليل، فإن هذا التصرف دائر بين العدل والفضل، والحكمة والمصلحة، لا يخرج عن ذلك.

---

(١) هذا الفصل هو الباب الحادي والعشرون في الأصل.

وهذا كله خير يحمد عليه الربّ ويثني عليه به.

كما يحمد ويثني عليه بتنزيهه عن الشر، وأنه ليس إليه، كما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ كان يثني على ربِّه بذلك في دعاء الاستفتاح في قوله: (لبيك وسعديك، والخير كلُّه في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت)[1].

فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نُسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شراً كما سيأتي بيانه، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كله.

[الظلم وضع الشيء في غير موضعه]:

ولهذا تنزَّه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه كما تقدم، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شراً، فعلم أن الشر ليس إليه.

[أسماؤه تعالى تمنع نسبة الشر إليه]:

وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك، فإن منها القدوس السلام العزيز الجبار المتكبر.

فالقدوس: المنزَّه عن كل شر ونقص وعيب، كما قال أهل التفسير: هو الطاهر من كل عيب المنزَّه عما لا يليق به، وهذا قول أهل اللغة.

---

(١) رواه مسلم برقم (٧٧١).

وأصل الكلمة من الطهارة والنزاهة، ومنه بيت المقدس لأنه مكان يتطهر فيه من الذنوب، ومن أمَّهُ لا يريد إلا الصلاة فيه رجع من خطيئته كيوم ولدته أمه.

وكذلك اسمه «السلام»، فإنه الذي سلم من العيوب والنقائص، ووصفه بالسلام أبلغ في ذلك من وصفه بالسالم، ومن موجبات وصفه بذلك سلامة خلقه من ظلمه لهم، فسلم سبحانه من إرادة الظلم والشر، ومن التسمية به ومن فعله ومن نسبته إليه، فهو السلام من صفات النقص وأفعال النقص وأسماء النقص، المسلم لخلقه من الظلم، ولهذا وصف سبحانه ليلة القدر بأنها سلام، والجنة بأنها دار السلام، وتحية أهلها السلام، وأثنى على أوليائه بالقول السلام، كل ذلك السالم من العيوب.

وكذلك «المتكبر» من أسمائه و«المتكبر»، قال قتادة وغيره: هو الذي تكبر عن السوء، وقال أيضاً: الذي تكبر عن السيئات، وقال مقاتل: المتعظم عن كل سوء. وقال أبو إسحاق: الذي تكبر عن ظلم عباده.

وكذلك اسمه «العزيز» الذي له العزة التامة، ومن تمام عزته براءته عن كل سوء وشر وعيب، فإن ذلك ينافي العزة التامة.

وكذلك اسمه «العلي» الذي علا عن كل عيب وسوء ونقص، ومن كمال علوه أن لا يكون فوقه شيء، بل يكون فوق كل شيء.

وكذلك اسمه «الحميد» وهو الذي له الحمد كله، فكمال حمده يوجب أن لا ينسب إليه شر ولا سوء ولا نقص، لا في أسمائه، ولا في أفعاله، ولا في صفاته.

[وضع الشيء في مكانه لا يكون شراً]:

فأسماؤه الحسنى تمنع نسبة الشر والسوء والظلم إليه، مع أنه سبحانه الخالق لكل شيء، فهو الخالق للعباد وأفعالهم وحركاتهم وأقوالهم.

والعبد إذا فعل القبيح المنهي عنه كان قد فعل الشر والسوء، والربُّ سبحانه هو الذي جعله فاعلاً لذلك، وهذا الجعل منه عدل وحكمة وصواب، فجعله فاعلاً، خير، والمفعول شر وقبيح.

فهو سبحانه بهذا الجعل قد وضع الشيء موضعه، لما له في ذلك من الحكمة البالغة التي يحمد عليها، فهو خير وحكمة ومصلحة، وإن كان وقوعه من العبد عيباً ونقصاً وشراً.

وهذا أمر معقول في المشاهد، فإنَّ الصانع الخبير إذا أخذ الخشبة العوجاء، والحجر المكسور، واللبنة الناقصة، فوضع ذلك في موضع يليق به ويناسبه، كان ذلك منه عدلاً وصواباً يمدح به، وإن كان في المحل عوج ونقص وعيب يذم به المحل.

ومن وضع الخبائث في موضعها ومحلها اللائق بها كان ذلك حكمة وعدلاً وصواباً.

وإنما السفه والظلم أن يضعها في غير موضعها.

فمن وضع العمامة على الرأس، والنعل في الرجل، والكحل في العين، والزبالة في الكناسة، فقد وضع الشيء موضعه، ولم يظلم النعل والزبالة إذ هذا محلهما.

ومن أسمائه سبحانه «العدل والحكيم» الذي لا يضع الشيء إلا في موضعه، فهو المحسن الجواد الحكيم الحكم العدل في كل ما خلقه، وفي كل ما وضعه في محله وهيأه له.

[الشر نوعان]:

وتحقيق الأمر أن الشر نوعان:

شر محض حقيقي من كل وجه.

وشر نسبي إضافي من وجه دون وجه.

فالأول لا يدخل في الوجود، إذ لو دخل في الوجود لم يكن شراً محضاً.

والثاني هو الذي يدخل في الوجود.

فالأمور التي يقال هي شرور، إما أن تكون أموراً عدمية، أو أموراً وجودية.

فإن كانت عدمية:

- فإنها إما أن تكون عدماً لأمور ضرورية للشيء في وجوده.
- أو ضرورية له في دوام وجوده وبقائه.
- أو ضرورية له في كماله.
- وإما أن تكون غير ضرورية له في وجوده ولا بقائه ولا كماله وإن كان وجودها خيراً من عدمها.

فهذه أربعة أقسام:

فالأول: كالإحساس والحركة والتنفس للحيوان.

والثاني: كقوة الاغتذاء والنمو للحيوان المغتذي النامي.

والثالث: كصحته وسمعه وبصره وقوته.

والرابع: كالعلم بدقائق المعلومات التي العلم بها خير من الجهل، وليست ضرورية له.

وأما الأمور الوجودية فوجود كل ما يضاد الحياة والبقاء والكمال كالأمراض وأسبابها، والآلام وأسبابها، والموانع الوجودية التي تمنع حصول الخير؛ ووصوله إلى المحل القابل له؛ المستعد لحصوله كالمواد الرديئة المانعة من وصول الغذاء إلى أعضاء البدن وانتفاعها به، وكالعقائد الباطلة، والإرادات الفاسدة المانعة لحصول أضدادها للقلب.

إذا عرف هذا، فالشر بالذات هو عدم ما هو ضروري للشيء في وجوده أو بقائه أو كماله، ولهذا العدم لوازم هي شر أيضاً.

فإن عدم العلم والعدل يلزمهما من الجهل والظلم ما هو شرورٌ وجودية.

وعدم الصحة والاعتدال يلزمهما من الألم والتضرر ما هو شر وجودي.

وأما عدم الأمور المستغنى عنها كعدم الغنى المفرط، والعلوم التي لا يضر الجهل بها، فليس بشر في الحقيقة، ولا وجودها سبباً للشر، فإن العلم من حيث هو علم، والغنى من حيث هو غنى لم يوضع سبباً للشر، وإنما يترتب الشر من عدم صفة تقتضي الخير، كعدم العفة والصبر والعدل في حق الغني، فيحصل الشر له في غناه بعدم هذه الصفات، وكذلك عدم الحكمة ووضع الشيء موضعه، وعدم إرادة الخير في حق صاحب العلم، يوجب ترتب الشر له على ذلك في علمه.

فظهر أن الشر لم يترتب إلا على عدم، وإلا فالموجود من حيث وجوده لا يكون شراً ولا سبباً للشر، فالأمور الوجودية ليست شروراً بالذات، بل بالعرض من حيث إنها تتضمن عدم

أمور ضرورية أو نافعة، فإنك لا تجد شيئاً من الأفعال التي هي شر إلا وهي كمال بالنسبة إلى الفاعل، وجهة الشر فيه بالنسبة إلى أمور أُخر.

مثال ذلك: أن الظلم يصدر عن قوة تطلب الغلبة والقهر، وهي القوة الغضبية، التي كمالها بالغلبة ولهذا خلقت، فليس في ترتب أثرها عليها شر من حيث وجوده، بل الشر عدم ترتب أثرها عليها البتَّة، فتكون ضعيفة عاجزة مقهورة، وإنما الشر الوجودي الحاصل، شر إضافي بالنسبة إلى المظلوم لفوات نفسه أو ماله أو تصرفه، وبالنسبة إلى الظالم لا من حيث الغلبة والاستيلاء، ولكن من حيث وضع الغلبة والقهر والاستيلاء في غير موضعه، فعدل به عن محله إلى غير محله فلو استعمل قوة الغضب في قهر المؤذي الباغي من الحيوانات الناطقة والبهيمة لكان ذلك خيراً، ولكن عدل به إلى غير محله فوضع القهر والغلبة موضع العدل والنصفة، ووضع الغلظة موضع الرحمة، فلم يكن الشر في وجود هذه القوة، ولا في ترتب أثرها عليها من حيث هما كذلك، بل في إجرائها في غير مجراها.

ومثال ذلك: ماء جار في نهر إلى أرض يسقيها وينفعها، فكماله في جريانه حتى يصل إليها، فإذا عدل به عن مجراه وطريقه إلى أرض يضرها ويخرب دورها، كان الشر في العدول به عما أُعدَّ له وعدم وصوله إليه.

فهكذا الإرادة والغضب أعين بهما العبد ليتوصل بهما إلى حصول ما ينفعه، وقهر ما يؤذيه ويهلكه، فإذا استعملا في ذلك فهو كمالهما وهو خير، وإذا صرفا عن ذلك إلى استعمال هذه القوة في غير محلها، وهذه في غير محلها، صار ذلك شراً إضافياً نسبياً.

وكذلك النار كمالها في إحراقها، فإذا أحرقت ما ينبغي إحراقه فهو خير، وإن صادفت ما لا ينبغي إحراقه فأفسدته فهو شر إضافي بالنسبة إلى المحل المعين.

فظهر أن دخول الشر في الأمور الوجودية إنما هو بالنسبة والإضافة، لا أنها من حيث وجودها وذواتها شر.

وكذلك السجود ليس هو شراً من حيث ذاته ووجوده، فإذا أضيف إلى غير الله كان شراً بهذه النسبة والإضافة.

وكذلك كل ما وجوده كفر وشرك إنما كان شراً بإضافته إلى ما جعله كذلك، كتعظيم الأصنام، فالتعظيم من حيث هو تعظيم لا يمدح ولا يذم إلا باعتبار متعلقه، فإذا كان تعظيماً لله وكتابه ودينه ورسوله كان خيراً محضاً، وإن كان تعظيماً للصنم والشيطان فإضافته إلى هذا المحل جعلته شراً، كما أن إضافة السجود إلى غير الله جعلته كذلك.

[أنواع الوجود]:

والوجود:

إما أن يكون خيراً من كل وجه.

أو شراً من كل وجه.

أو خيراً من وجه وشراً من وجه.

وهذا على ثلاثة أقسام، قسم خيره راجح على شره، وعكسه، وقسم مستو خيره وشره، وإما أن لا يكون فيه خير ولا شر.

فهذه ستة أقسام لا مزيد عليها، فبعضها واقع وبعضها غير واقع.

فأما القسم الأول وهو الخير المحض من كل وجه الذي لا شر فيه بوجه ما، فهو أشرف الوجودات على الإطلاق، وأكملها وأجلها، وكل خير وكمال فيها فهو مستفاد من خيره، وكماله في نفسه، وهي تستمد منه وهو لا يستمد منها، وهي فقيرة إليه وهو غني عنها، كل منها يسأله كماله.

فالملائكة تسأله ما لا حياة لها إلا به، من إعانته على ذكره وشكره وحسن عبادته، وتنفيذ أوامره، والقيام بما جعل إليهم من مصالح العالم العلوي والسفلي، وتسأله أن يغفر لبني آدم.

والرسل تسأله أن يعينهم على أداء رسالاته وتبليغها، وأن ينصرهم على أعدائهم، وغير ذلك من مصالحهم في معاشهم ومعادهم.

وبنو آدم كلهم يسألونه مصالحهم على تنوعها واختلافها.

والحيوان كله يسأله رزقه وغذاءه وقوته وما يقيمه، ويسأله الدفع عنه.

والشجر والنبات يسأله غذاءه وما يكمل به، والكون كله يسأله إمداده بقاله وحاله: ﴿يَسْئَلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

فأكف جميع العالم ممتدة إليه بالطلب والسؤال، ويده مبسوطة لهم بالعطاء والنوال، يمينه ملأى لا يغيضها نفقة سحّاء الليل والنهار، وعطاؤه وخيره مبذول للأبرار والفجار، له كل كمال، ومنه كل خير، له الحمد كله، وله الملك كلّه، وله الثناء كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، تبارك اسمه وتباركت وأوصافه، وتباركت أفعاله، وتباركت ذاته، فالبركة كلها

له ومنه، لا يتعاظمه خير سُئِلهُ، ولا تنقص خزائنه على كثرة عطائه وبذله. فلو صور كل كمال في العالم صورة واحدة ثم كان العالم كله على تلك الصورة، لكان نسبة ذلك إلى كماله وجلاله وجماله دون نسبة سراج ضعيف إلى عين الشمس.

وأما الأقسام الخمسة الباقية، فلا يدخل منها في الوجود إلا ما كانت المصلحة والحكمة والخير في إيجاده أكثر من المفسدة.

والأقسام الأربعة لا تدخل في الوجود.

أما الشر المحض الذي لا خير فيه، فذاك ليس له حقيقة، بل هو العدم المحض.

فإن قيل: فإبليس شر محض، والكفر والشرك كذلك، وقد دخلوا في الوجود، فأي خير في إبليس وفي وجود الكفر؟

قيل: في خلق إبليس من الحكم والمصالح والخيرات التي ترتبت على وجوده ما لا يعلمه إلا الله كما سننبه على بعضه، فالله سبحانه لم يخلقه عبثاً ولا قصد بخلقه إضرار عباده وهلاكهم، فكم لله في خلقه من حكمة باهرة، وحجة قاهرة، وآية ظاهرة، ونعمة سابغة، وهو وإن كان للأديان والإيمان كالسموم للأبدان، ففي إيجاد السموم من المصالح والحكم ما هو خير من تفويتها.

وأما الذي لا خير فيه ولا شر فلا يدخل أيضاً في الوجود، فإنه عبث يتعالى الله عنه، وإذا امتنع وجود هذا القسم في الوجود، فدخول ما الشر في إيجاده أغلب من الخير أولى بالامتناع.

ومن تأمل هذا الوجود، علم أن الخير فيه غالب، فإن

الأمراض ـ وإن كثرت ـ فالصحة أكثر منها، واللذات أكثر من الآلام، والعافية أعظم من البلاء، والغرق والحرق والهدم ونحوها ـ وإن كثرت ـ فالسلامة أكثر، ولو لم يوجد هذا القسم الذي خيره غالب، لأجل ما يعرض فيه من الشر لفات الخير الغالب، وفوات الخير الغالب شر غالب.

ومثال ذلك: النار فإن في وجودها منافع كثيرة، وفيها مفاسد، لكن إذا قابلنا بين مصالحها ومفاسدها لم تكن لمفاسدها نسبة إلى مصالحها، وكذلك المطر والرياح والحر والبرد.

وبالجملة فعناصر هذا العالم السفلي خيرها ممتزج بشرها، ولكن خيرها غالب، وأما العالم العلوي فبريء من ذلك.

الفصل الثاني

لا ينسب الشر إلى الله تعالى[1]

قلت لشيخ الإسلام[2]: فقد كان من الممكن خلق هذه الأمور مجردة عن المفاسد، مشتملة على المصلحة الخالصة؟

فقال: خلق هذه الطبيعة بدون لوازمها ممتنع، فإن وجود الملزوم بدون لازمه محال، ولو خلقت على غير هذا الوجه لكانت غير هذه، ولكان عالماً آخر غير هذا.

قال: ومن الأشياء ما تكون ذاته مستلزمة لنوع من الأمور لا ينفك عنه ـ كالحركة مثلاً المستلزمة لكونها لا تبقى ـ فإذا قيل: لِمَ لَمْ تخلق الحركة المعينة باقية؟ قيل: لأن ذات الحركة تتضمن النقلة من مكان إلى مكان والتحول من حال إلى حال، فإذا قدر ما ليس كذلك لم يكن حركة.

ونفس الإنسان هي في ذاتها جاهلة عاجزة فقيرة كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] وإنما يأتيها العلم والقدرة والغنى من الله بفضله ورحمته، فما حصل لها من كمال وخير فمن الله، وما حصل لها

---

(١) جاء هذا الفصل في كتاب «تقريب طريق الهجرتين» للمؤلف ص ١٨٠ ـ ١٩١.
وقد أثبته هنا، باعتباره متمماً للفصل قبله وموضحاً لما جاء فيه.

(٢) هو الإمام علامة الدنيا ابن تيمية رحمه الله.

من عجز وفقر وجهل يوجب الظلم والشر فهو منها ومن حقيقتها. وهذه أمور عدمية، وليس لها من نفسها وجود ولا كمال، والأمور العدمية من لوازم وجودها، ولو جعلت على غير ذلك لم تكن هي هذه النفس الإنسانية بل مخلوقاً آخر.

فحقيقة نفس الإنسان جاهلة ظالمة فقيرة محتاجة، والشر الذي يحصل لها نوعان: عدم، ووجود.

فالأول: كعدم العلم والإيمان والصبر وإرادة الخيرات وعدم العمل بها، وهذا العدم ليس له فاعل إذ العدم المحض لا يكون له فاعل، لأن تأثير الفاعل إنما هو في أمر وجودي، وكذلك عدم استعدادها للخيرات والكمالات هو عدم محض ليس له فاعل، فإن العدم ليس بشيء أصلاً، وما ليس بشيء لا يقال إنه مفعول لفاعل، فلا يقال إنه من الله. إنما يحتاج إلى الفاعل الأمور الوجودية، ولهذا من قول المسلمين كلهم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن» فكل كائن فبمشيئته كان، وما لم يكن فلعدم مشيئته.

والمقصود: أن ما عدمته النفس من كمالها فمنها، فإنها لا تقتضي إلا العدم، أي عدم استعداد نفسها وقوتها هو السبب في عدم هذا الكمال، فإنه كما يكون أحد الوجودين سبباً للآخر فكذلك أحد العدمين يكون سبباً لعدم الآخر، والموجود الحادث يضاف إلى السبب المقتضي لإيجاده.

وأما المعدوم فلا يحتاج استمراره على العدم إلى فاعل يحدث العدم، بل يكفي في استمراره عدم مشيئة الفاعل المختار له، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

فظهر استحالة إضافة هذا الشر إلى الله عزّ وجلّ.

وأما الشر الثاني، وهو الشر الوجودي ـ كالعقائد الباطلة، والإرادات الفاسدة ـ فهو من لوازم ذلك العدم، فإنه متى عدم ذلك العلم النافع والعمل الصالح من النفس لزم أن يخلفه الشر والجهل وموجبهما ولا بد، لأن النفس لا بد لها من أحد الضدين، فإذا لم تشتغل بالضد النافع الصالح اشتغلت بالضد الضار الفاسد.

وهذا الشر الوجودي هو من خلقه تعالى إذ لا خالق سواه، وهو خالق كل شيء، لكن كل ما خلقه الله فلا بد أن يكون له في خلقه حكمة لأجلها خلقه، فلو لم يخلقه فاتت تلك الحكمة، وليس في الحكمة تفويت هذه الحكمة التي هي أحب إليه سبحانه من الخير الحاصل بعدمها، فإن في وجودها من الحكمة والغايات التي يحمد عليها سبحانه أضعاف ما في عدمها من ذلك، ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع، وليس في الحكمة تفويت هذه الحكمة العظيمة لأجل ما يحصل للنفس من الشر مع ما حصل من الخيرات التي لم تكن تحصل بدون هذا الشر، ووجود الشيء لا يكون إلا مع وجود لوازمه وانتفاء أضداده.

فإن قيل: فهلا حصلت تلك اللوازم وانتفت تلك الأضداد؟

فهذا هو السؤال الأول، وقد بينا أن لوازم هذا الخلق وهذه النشأة وهذا العالم لا بدّ منها، فلو قدر عدمها لم يكن هذا العالم بل عالماً آخر ونشأة أخرى وخلقاً آخر.

وبينا أن هذه السؤال بمنزلة أن يقال: هلا تجرد الغيث والأنهار عما يحصل به من تغريق وتخريب وأذى؟

وهلا تجردت الشمس عما يحصل منها من حر وسموم وأذى؟

وهلا تجردت طبيعة الحيوان عما يحصل له من ألم وموت وغير ذلك؟

وهلا تجردت الولادة عن مشقة الحمل والطلق وألم الوضع؟

وهلا تجرد بدن الإنسان عن قبوله للآلام والأوجاع واختلاف الطبائع الموجبة لتغير أحواله؟

وهلا تجردت فصول العام عما فيها من البرد الشديد القاتل والحر الشديد المؤذي؟

فهل يقبل عاقل هذا السؤال أو يورده؟

وهل هذا إلا بمنزلة أن يقال: لِمَ كان المخلوق فقيراً محتاجاً، والفقر والحاجة صفة نقص، فهلا تجرد منها وخلعت عليه خلعة الغنى المطلق والكمال المطلق؟ فهل يكون مخلوقاً إذا كان غنياً غنىً مطلقاً؟ ومعلوم أن لوازم الخلق لا بد منها فيه، ولا بد للعلو من سفل، والسفل من مركز، ولوازم العلو من السعة والإضاءة والبهجة والخيرات وما هناك من الأرواح العلوية النيرة المناسبة لمحلها وما يليق بها ويناسبها من الابتهاج والسرور والفرح والقوة، والتجرد من علائق المواد العلية لا بد منها، ولوازم السفل والمركز من الضيق والحصر ولوازم ذلك من الظلمة والغلظ والشر وما هناك من الأرواح السفلية المظلمة الشريرة وأعمالها وآثارها لا بدّ منها.

فهما عالمان علوي وسفلي، ومحلان وساكنان تناسبهما مساكنهما وأعمالهما وطبائعهما، وقد خلق كلاً من المحلين معموراً بأهليه وساكنيه حكمة بالغة وقدرة قاهرة.

وكل من هذه الأرواح لا يليق بها غير ما خلقت له مما يناسبها ويشاكلها قال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] أي على ما يشاكله ويناسبه ويليق به، كما يقول الناس: «كل إناء بالذي فيه ينضح»، فمن أرادت من الأرواح الخبيثة السفلية أن تكون مجاورة للأرواح الطيبة العلوية في مقام الصدق بين الملأ الأعلى فقد أرادت ما تأباه حكمة أحكم الحاكمين، ولو أن ملكاً من ملوك الدنيا جعل خاصته وحاشيته سفلة الناس وسقطهم وغرتهم الذين تتناسب أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم في القبح والرداءة والدناءة لقدح الناس في ملكه وقالوا: لا يصلح للملك، فما الظن بمجاوري الملك الأعظم مالك الملوك في داره وتمتعهم برؤية وجهه وسماع كلامه، ومرافقتهم للملأ الأعلى الذين هم أطيب خلقه وأزكاهم وأشرفهم، أفيليق بذلك الرفيق الأعلى والمحل الأسنى والدرجات العلى روح سفلية أرضية، قد أخلدت إلى الأرض، وعكفت على ما تقضيه طبائعها، مما تشارك فيه بل قد تزيد على الحيوان البهيم؟!

فهل يليق بحكمة العزيز الحكيم أن يجمع بين خير البرية وأزكى الخلق، وبين شر البريّة وشر الدواب في دار واحدة يكونون فيها على حال واحدة من النعيم أو العذاب؟

قال الله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ ـ ٣٦].

فأنكر عليهم الحكم بهذا وأخرجه مخرج الإنكار لا مخرج الإخبار، لينبه العقول على أن هذا مما تحيله الفطر، وتأباه العقول السليمة.

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [الحشر: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٩].

بل الواحد من الخلق لا تستوي أعاليه وأسافله، فلا يستوي عقبه وعينه، ولا رأسه ورجلاه، ولا يصلح أحدهما لما يصلح له الآخر.

فالله عزّ وجلّ قد خلق الخبيث والطيب والسهل والحزن والضار والنافع.

وهذه أجزاء الأرض: منها ما يصلح جلاء للعين، ومنها ما يصلح للأتون والنار.

وبذا ونحوه يعرف كمال القدرة وكمال الحكمة.

فكمال القدرة بخلق الأضداد.

وكمال الحكمة تنزيلها منازلها ووضع كل منها في موضعه.

والعالم من لا يلقي الحرب بين قدرة الله وحكمته ـ فإن آمن بالقدرة قدح في الحكمة وعطلها وإن آمن بالحكمة قدح في القدرة ونقصها ـ بل يربط القدرة بالحكمة، ويعلم شمولها لجميع ما خلقه الله ويخلقه، فكما أنه لا يكون إلا بقدرته ومشيئته فكذلك لا يكون إلا بحكمته.

وإذا كان لا سبيل للعقول البشرية إلى الإحاطة بهذا تفصيلاً، فيكفيها الإيمان بما تعلم وتشاهد منه، ثم تستدل على

الغائب بالشاهد وتعتبر ما علمت بما لم تعلم. وقد ضرب الله الأمثال لعباده في كتابه، وبيّن لهم ما في لوازم ما خلقه لهم، فقال تعالى:

﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

فأخبر سبحانه أن الماء بمخالطته سبل الأرض إذا سال فلا بدّ من أن يحمل السيل من الغثاء والوسخ وغيره زبداً عالياً على وجه السيل، فالذي لا يعرف ما تحت الزبد يقصر نظره عليه، ولا يرى إلا غثاءً ووسخاً ونحو ذلك، ولا يرى ما تحته من مادة الحياة، وكذلك ما يستخرج من المعادن من الذهب والفضة والحديد والنحاس وغيرها إذا أوقد عليها في النار ليتهيأ الانتفاع بها خرج منها خبث ليس من جوهرها ولا ينتفع به، وهذا لا بد منه في هذا، وهذا يجاوزه بصره.

فهكذا حال كل من قصر نظره في بعض مخلوقات الرب سبحانه على ما لا بد منه من شر جزئي جداً بالإضافة إلى الخير الكثير.

ولو لم تكن في هذه النشأة الإنسانية إلا خاصته وأولياؤه من رسله وأنبيائه وأتباعهم لكفى بها خيراً ومصلحة، ومن عاداهم - وإن كانوا أضعاف أضعاف أضعافهم - فهم كالقش والزبالة وغثاء السيل، لا يعبأ بكثرتهم، ولا يقدح في الحكمة الإلّهية، بل وجود الواحد الكامل من هذا النوع يغتفر معه لآلاف مؤلفة من النوع الآخر، فإنه إذا وجد واحد يوازن البرية ويرجح عليها

كان الخير الحاصل بوجوده، والحكمة والمصلحة أضعاف الشر الحاصل من وجود أضداده، وأثبت وأنفع وأحب إلى الله من فواته بتفويت ذلك الشر المقابل له.

وهذا كالشمس: فإن الخير الحاصل بها أنفع للخلق وأكثر وأثبت وأصلح من تفويته بتفويت الشر المقابل له بها، وأين نفع الشمس وصلاح النبات والحيوان بها من نفع الرسل وصلاح الوجود بهم؟ بل أين ذلك من نفع سيد ولد آدم وصلاح الأبدان والدين والدنيا والآخرة به؟

وقد ضرب للنفس الإنسانية وما فيها من الخير والشر مثل بدولاب أو طاحون شديد الدوران، أيّ شيء خطفه ألقاه تحته وأفسده، وعنده قيِّمه الذي يديره وقد أحكم أمره لينتفع به ولا يضر أحداً، فربما جاء الغرّ الذي لا يعرف فيتقرب منه فيخرق ثوبه أو بدنه أو يؤذيه، فإذا قيل لصاحبه: لِمَ لَمْ تجعله ساكناً لا يؤذي من اقترب منه؟ قال: هذه صفته اللازمة التي كان بها دولاباً وطاحوناً، ولو جعل على غير هذه الصفة لم تحصل به الحكمة المطلوبة منه.

وكذلك إذا أوقدنا نار الأتون التي تحرق ما وقع فيها، وعندها وقاد حاذق يحشوها، فإذا غفل عنها أفسدت، وإذا أراد أحد أن يقرب منها نهاه وحذره، فإذا استغفله من قرب منها حتى أحرقته لم يقل لصاحب النار: هلا قللت حرها لئلا تفسد من يقرب منها وتحرقه؟ فإنه يقول: هذه صفتها التي لا يحصل المقصود منها إلا بها، ولو جعلتها دون ذلك لم تحرق أحجار الكلس، ولم تطبخ الآجر، ولم تنضج الأطعمة الغليظة ونحو ذلك.

فما يحصل من الدولاب والطاحون ومن النار من نفعها هو

من فضل الله ورحمته، وما يحصل بها من شر هو من طبيعتها التي خلقت عليها والتي لا تكون ناراً إلا بها، فلو خرجت عن تلك الطبيعة لم تكن ناراً.

وكذلك النفس: فما يحصل لها من شر فهو منها ومن طبيعتها ولوازم نقصها وعدمها، وما حصل لها من خير فهو من فضل الله ورحمته، والله خالقها وخالق كل شيء قام بها من قدرة وإرادة وعلم وعمل وغير ذلك.

فأما الأمور العدمية فهي باقية على ما كانت عليه من العدم، والإنسان جاهل ظالم بالضرورة كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

وتأمل أول نقص دخل على أبي البشر وسرى إلى أولاده كيف كان من عدم العلم والعزم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥].

والنسيان، سواء كان عدم العلم أو عدم الصبر كما فسر بهما ههنا، فهو أمر عدمي، ولهذا قال آدم لما رأى ما دخل عليه من ذلك: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فإنه إذ اعترف بنقصه، خص نفسه ـ بما حصل لها من عدم العلم والصبر ـ بالنسيان الذي أوجب فوات حظه من الجنة، ثم قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ فإنه سبحانه إن لم يغفر السيئات الوجودية فيمنع أثرها وعقابها ويق العبد من ذلك وإلا ضرته آثارها ولا بد، كآثار الطعام المسموم إن لم يتداركه المداوي بشرب الترياق ونحوه وإلا ضره ولا بد، وإن لم يرحمه سبحانه بإيجاد ما يصلح به النفس وتصير عالمة بالحق عاملة به وإلا خسر.

وقال تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فإنه ضعيف البنية، ضعيف القوة، ضعيف الإرادة، ضعيف العلم، ضعيف الصبر، والآفات إليه مع هذا الضعف أسرع من السيل في صيب الحدور. فبالاضطرار لا بد له من حافظ معين يقويه ويعينه وينصره ويساعده، فإن تخلى عنه هذا المساعد المعين فالهلاك أقرب إليه من نفسه.

وخلقه على هذه الصفة هو من الأمور التي يحمد عليها الرب سبحانه ويثنى عليه بها، وهو موجب حكمته وعزته، فكل ما يحدث من هذه الخلقة ويلزم عنها فهو بالنسبة إلى الخالق سبحانه خير وعدل وحكمة، إذ مصدر هذه الخلقة عن صفات كماله من غناه وعلمه وعزته وحكمته ورحمته، وبالنسبة إلى العبد تنقسم إلى خير وشر وحسن وقبيح، كما تكون بالنسبة إليه طاعة ومعصية وبراً وفجوراً، بل أخص من ذلك، مثل كونها صلاةً وصياماً وحجاً، وزنىً وسرقةً وأكلاً وشرباً، إذ ذاك موجب حاجته وظلمه وجهله وفقره وضعفه، وموجب أمر الله له ونهيه.

ولله سبحانه الحكمة البالغة والنعمة السابغة والحمد المطلق على جميع ما خلقه وأمر به، وعلى ما لم يخلقه مما لو شاءه لخلقه، وعلى توفيقه الموجب لطاعته وعلى خذلانه الموقع في معصيته، وهو سبحانه سبقت رحمته غضبه، وكتب على نفسه الرحمة، وأحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل ما صنع.

الفصل الثالث

في امتناع إطلاق القول - نفياً وإثباتاً - إن الرب تعالى مريد للشر وفاعل له(1)

[موقف الفِرَق من الموضوع]:

هذا موضع اختلف فيه مثبتو القدر ونفاته. فقال النفاة: لا يجوز أن يقال: إنَّ الله سبحانه مريد للشرِّ أو فاعل له، قالوا: لأن مريد الشر وفاعله شرير.

وقابلهم الجبرية فقالوا: بل الربّ سبحانه يريد الشر ويفعله. قالوا: لأن الشر موجود فلا بُدَّ له من خالق ولا خالق إلا الله.

[تحقيق القول في الموضوع]:

وتحقيق القول في ذلك أنه يمتنع إطلاق إرادة الشر عليه وفعله نفياً وإثباتاً، لما في إطلاق لفظ الإرادة والفعل من إيهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح.

فإن الإرادة تطلق بمعنى المشيئة، وبمعنى المحبة والرِّضا.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْۚ﴾ [هود: ٣٤] وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: ١٦].

---

(١) هو الباب (٢٥) من الأصل.

والثاني: كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فالإرادة بالمعنى الأول: تستلزم وقوع المراد، ولا تستلزم محبته والرضا به، وبالمعنى الثاني لا تستلزم وقوع المراد، وتستلزم محبته والرضا به، هذا إذا تعلقت الإرادة بأفعال العباد.

وأمّا إذا تعلقت بأفعاله هو سبحانه فإنها لا تنقسم، بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضي له.

ففرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته، فإن أفعاله خير كلها وعدل ومصلحة وحكمة لا شر فيها بوجه من الوجوه، وأما مفعولاته فهي مورد الانقسام.

وهذا إنما يتحقق على قول أهل السنة أن الفعل غير المفعول، والخلق غير المخلوق، كما هو الموافق للعقول والفطر واللغة، ودلالة القرآن والحديث، وإجماع أهل السنة، كما حكاه البغوي في شرح السنة عنهم.

وعلى هذا فهنا إرادتان ومرادان.

إرادة أن يفعل، ومرادها فعله القائم به.

وإرادة أن يفعل عبده، ومرادها مفعوله المنفصل عنه.

وليسا بمتلازمين، فقد يريد من عبده أن يفعل، ولا يريد من نفسه إعانته على الفعل وتوفيقه له، وصرف موانعه عنه، كما أراد من إبليس أن يسجد لآدم، ولم يرد من نفسه أن يعينه على السجود ويوفقه له، ويثبِّت قلبه عليه، ويصرفه إليه، ولو أراد ذلك منه لسجد له لا محالة.

وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] إخباره عن إرادته لفعله لا لأفعال عبيده.

وهذا الفعل والإرادة لا ينقسم إلى خير وشر كما تقدم، وعلى هذا فإذا قيل: هو مريد للشر، أَوْهَمَ أنه محب له، راضٍ به، وإذا قيل: إنه لم يرده، أَوْهَمَ أنه لم يخلقه ولا كوّنه، وكلاهما باطل.

وكذلك إذا قيل: إن الشر فعله، أو إنه يفعل الشر، أَوْهَمَ أن الشر فعله القائم به، وهذا محال.

وإذا قيل: لم يفعله، أو ليس بفعل له، أَوْهَمَ أنه لم يخلقه، ولم يكوّنه، وهذا محال.

[لا يضاف الشر إلى الله تعالى]:

فانظر ما في إطلاق هذه الألفاظ في النفي والإثبات من الحق والباطل، الذي يتبين بالاستفصال والتفصيل أن الصواب في هذا الباب ما دلَّ عليه القرآن والسنة من أن الشر لا يضاف إلى الربِّ تعالى، لا وصفاً ولا فعلاً، ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه.

وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١، ٢]. فما ههنا موصولة، أو مصدرية، والمصدر بمعنى المفعول، أي: من شر الذي خلقه، أو من شر مخلوقه.

وقد يحذف فاعله، كقوله حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

وقد يسند إلى محله القائم به كقول إبراهيم الخليل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ ـ ٨٠] وقول الخضر: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وقال في بلوغ الغلامين ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢].

وقد جمع الأنواع الثلاثة في الفاتحة في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

[نسب الله الخير إلى نفسه دون الشر]:

والله تعالى إنما نسب إلى نفسه الخير دون الشر، فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وأخطأ من قال: المعنى: بيدك الخير والشر، لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ليس في اللفظ ما يدل على إرادة هذا المحذوف، بل ترك ذكره قصداً وبياناً أنه ليس بمراد.

الثاني: أن الذي بيد الله الربّ تعالى نوعان: فضل وعدل، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: (يمين الله ملأى، لا يغيضها نفقة، سَحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما في يمينه، وبيده الأخرى القسط، يخفض ويرفع)[١]. فالفضل لإحدى اليدين، والعدل للأخرى، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه.

الثالث: أن قول النبي ﷺ: (لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك)[٢] كالتفسير للآية. ففرق بين الخير والشر، وجعل أحدهما في يدي الرَّبّ سبحانه، وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء.

---

(١) رواه البخاري (٥٣٥٢) ومسلم (٩٩٣).

(٢) رواه مسلم (٧٧١).

الفصل الرابع

في معنى قول السلف «من أصول الإيمان: الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره»(١)

قد تقدم أن القدر لا شَرَّ فيه بوجه من الوجوه، فإنه: علم الله، وقدرته وكتابته، ومشيئته، وذلك خير محض وكمال من كل وجه، فالشرُّ ليس إلى الربِّ تعالى بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضي المقدَّر، ويكون شراً بالنسبة إلى محل، وخيراً بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيراً بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه، كما هو شر له من وجه، بل هذا هو الغالب.

وهذا كالقصاص وإقامة الحدود، وقتل الكفار، فإنه شَرٌّ بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر والنكال، ودفع الناس بعضهم ببعض، وكذلك الآلام والأمراض، وإن كانت شروراً من وجه، فهي خيرات من وجوه عديدة، وقد تقدم تقرير ذلك.

فالخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضرر، وذلك

(١) هذا الفصل هو الباب الرابع والعشرون في الأصل.

في المقضي المقدر لا في نفس صفة الربِّ وفعله القائم به، فإن قطع يد السارق شرٌّ مؤلم ضار له، وأما قضاء الربّ ذلك وتقديره عليه فعدل وخير وحكمة ومصلحة.

فإن قيل: فما الفرق بين كون القدر خيراً وشراً، وكونه حلواً ومراً؟

قيل: الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوئها.

فهو حلو ومرٌّ في مبدئه وأوله، وخير وشر في منتهاه وعاقبته.

وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة، فحلو الدنيا مُرُّ الآخرة، ومرُّ الدنيا حلو الآخرة، وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعل اللذات تثمر الآلام، والآلام تثمر اللذات، والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظاماً لا يخرج عنه شيء البتة، والشر مرجعه إلى الآلام وأسبابها، والخير مرجعه إلى اللذات وأسبابها، والخير المطلوب هو اللذات الدائمة، والشر المرهوب هو الآلام الدائمة، فأسباب هذه شرور وإن اشتملت على لذة ما، وأسباب تلك خيرات وإن اشتملت على ألم ما، فألم تعقبه اللذة الدائمة أولى بالإيثار والتحمل من لذة يعقبها الألم الدائم، فلذة ساعة في جنب ألم طويل كلا لذة، وألم ساعة في جنب لذة طويلة كلا ألم.

الفصل الخامس[1]

في اشتقاق أسمائه تعالى

والربُّ تعالى يشتق له من أوصافه ومن أفعاله أسماء، ولا يشتق له من مخلوقاته، فكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته، أو فعل قائم به.

فلو كان يشتق له اسم باعتبار المخلوق المنفصل لَسُمِّيَ: متكوناً ومتحركاً وساكناً وطويلاً وأبيض وغير ذلك؛ لأنه خالق هذه الصفات، فلما لم يطلق عليه اسم من ذلك مع أنه خالقه، عُلم أنما تشتق أسماؤه من أفعاله وأوصافه القائمة به، وهو سبحانه لا يتصف بما هو مخلوق منفصل عنه، ولا يتسمى باسمه.

ولهذا كان قول من قال: «إنه يسمى متكلماً بكلام منفصل عنه خلقه في غيره، ومريداً بإرادة منفصلة عنه، وعادلاً بعدل مخلوق منفصل هو المخلوق، وخالقاً بخلق منفصل عنه هو المخلوق» قولاً باطلا مخالفاً للعقل والنقل واللغة مع تناقضه في نفسه؛ فإنه إن اشتق له اسم باعتبار مخلوقاته لزم طرد ذلك في كل صفة أو فعل خلقه، وإن خُصَّ ذلك ببعض الأفعال والصفات دون بعض كان تحكماً لا معنى له.

---

(١) جاء هذا الفصل في آخر الباب (٢٥)، وعلاقة هذا الفصل بهذا الباب. هو أنه ليس في أسمائه تعالى ما يوحي بنسبة الشر إليه تعالى.

وحقيقة قول هؤلاء أنه لم يقم به عدل، ولا إحسان، ولا كلام، ولا إرادة، ولا فعل البتة، ومن تَجهَّم منهم نفى حقائق الصفات، وقال: لم تقم به صفة ثبوتية. فنفوا صفاته وردُّوها إلى السلوب[1] والإضافات، ونفوا أفعاله وردُّوها إلى المصنوعات المخلوقات.

وحقيقة هذا أن أسماءه تعالى ألفاظ فارغة عن المعاني لا حقائق لها، وهذا من الإلحاد فيها، وإنكار أن تكون حسنى، وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقد دَلَّ القرآن والسنة على إثبات مصادر هذه الأسماء له سبحانه وصفاً.

كقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

وقوله: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

وقوله ﷺ: (لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه)[2].

وقول عائشة: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات»[3] وقوله ﷺ: (أعوذ برضاك من سخطك)[4].

وقوله: (أسألك بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق)[5].

---

(١) السلوب: جمع: سلب وهو بمعنى النفي.

(٢) رواه مسلم (١٧٩).

(٣) رواه البخاري تعليقاً. (كتاب التوحيد، باب ٩).

(٤) رواه مسلم (٤٨٦).

(٥) رواه النسائي (١٣٠٤).

وقوله: (أعوذ بعزتك أن تضلني)[1].

ولولا هذه المصادر لانتفت حقائق الأسماء والصفات والأفعال، فإن أفعاله عن صفاته، وأسماءه عن أفعاله وصفاته، فإذا لم يقم به فعل ولا صفة، فلا معنى للاسم المجرد، وهو بمنزلة صوت لا يفيد شيئاً، وهذا غاية الإلحاد.

(١) رواه البخاري (٧٣٨٣) ومسلم (٢٧١٧).

الباب الثامن

إثبات حكمته تعالى في خلقه وأمره

الفصل الأول[1]

إثبات حكمته تعالى في خلقه وأمره

قد دلت أدلة العقول الصحيحة والفطر السليمة، على مادلّ عليه القرآن والسنة، أنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دلَّ كلامه وكلام رسوله على هذا، وهذا في مواضع لا تكاد تحصى، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها، فنذكر بعض أنواعها.

النوع الأول: التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه.

كقوله: ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

وقوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

وقوله: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

والحكمة هي العلم النافع والعمل الصالح، وسُمّي حكمة لأن العلم والعمل قد تعلقا بمتعلقهما، وأوصلا إلى غايتهما، ولذلك لا يكون الكلام حكمة حتى يكون موصلاً إلى الغايات المحمودة والمطالب النافعة، فيكون مرشداً إلى العلم النافع والعمل الصالح، فتحصل الغاية المطلوبة، فإذا كان المتكلم به

---

(١) هذا الفصل هو الباب الثاني والعشرون في الأصل.

لم يقصد مصلحة المخاطبين، ولا هُداهم، ولا إيصالهم إلى سعادتهم، ودلالتهم على أسبابها وتوابعها، ولا كان ذلك هو الغاية المقصودة المطلوبة، ولا تكلم لأجلها، ولا أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجلها، ولا نصب الثواب والعقاب لأجلها، لم يكن حكيماً ولا كلامه حكمة، فضلاً عن أن تكون بالغة.

النوع الثاني: إخباره أنه فعل كذا لكذا، وأنه أمر بكذا لكذا.

كقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٩٧].

وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقال: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧].

وقوله: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ﴾ [النساء: ١٦٥].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [النساء: ١٠٥].

وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وهذا في القرآن كثير جداً.

النوع الثالث: الإتيان بكي الصريحة في التعليل.

كقوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧] فعلل سبحانه قسمة الفيء بين هذه الأصناف، كي لا يتداوله الأغنياء دون الفقراء والأقوياء دون الضعفاء.

وقوله سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢ ـ ٢٣] فأخبر سبحانه أنه قدر ما يصيبهم من البلاء في أنفسهم قبل أن يبرأ الأنفس، أو المصيبة، أو الأرض، أو المجموع وهو الأحسن، ثم أخبر أن مصدر ذلك قدرته عليه، وأنه هيِّن عليه، وحكمته البالغة التي منها أن لا يحزن عباده على ما فاتهم ولا يفرحوا بما آتاهم، فإنهم إذا علموا أن المصيبة فيه مقدرة كائنة ولا بُدّ، قد كتبت قبل خلقهم، هان عليهم الفائت، فلم يأسوا عليه ولم يفرحوا بالحاصل، لعلمهم أن المصيبة مقدرة في كل ما على الأرض، فكيف يفرح بشيء قد قدرت المصيبة فيه قبل خلقه.

النوع الرابع: ذكر المفعول له، وهو علة للفعل المعلل به.

كقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩] ونصب ذلك على المفعول له أحسن من غيره، كما صرح به في قوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فإتمام النعمة هو الرحمة وقوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨ ـ ٢٠٩].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧] أي لأجل الذكر.

وقوله: ﴿فَالْفَرِقَاتِ فَرْقًا ۝٤ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ۝٥ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٤ ـ ٦] أي للإعذار والإنذار.

وقوله: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] فهذا كله مفعول لأجله.

النوع الخامس: الإتيان بأن والفعل المستقبل بعدها تعليلا لما قبله.

كقوله: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: ١٥٦].

وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى﴾ [الزمر: ٥٦].

وقوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] ونظائره.

النوع السادس: ذكر ما هو من صرائح التعليل.

وهو: «من أجل» كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَاءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

النوع السابع: التعليل بلعل.

وهي في كلام الله سبحانه للتعليل مجردة عن معنى الترجي، فإنها إنما يقارنها معنى الترجي إذا كانت من المخلوق، وأما في حق من لا يصح عليه الترجي فهي للتعليل المحض.

كقوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ

﴿تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] فقيل: هو تعليل لقوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ وقيل: تعليل لقوله: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والصواب أنه تعليل للأمرين: لشرعه وخلقه.

ومنه قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] فلعل في هذا كله قد أخلصت للتعليل، والرجاء الذي فيها متعلق بالمخاطبين.

النوع الثامن: ذكر الحكم الكوني أو الشرعي عقيب الوصف المناسب له، فتارة يذكر بأن، وتارة يقرن بالفاء، وتارة يذكر مجرداً.

فالأول كقوله: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩ ـ ٩٠].

والثاني كقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

والثالث كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الذاريات: ١٥].

وهذا في التنزيل يزيد على عدة آلاف موضع، بل القرآن مملوء منه.

النوع التاسع: تعليله سبحانه عدم الحكم القدري أو الشرعي بوجود المانع منه.

كقوله: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣] الآية.

وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٨، ٩] فأخبر سبحانه عن المانع الذي منع من إنزال الملك عياناً بحيث يشاهدونه وأن حكمته وعنايته بخلقه منعت من ذلك، فإنه لو أنزل الملك ثم عاينوه ولم يؤمنوا لعوجلوا بالعقوبة ولم يُنظروا.

النوع العاشر: إخباره عن الحكم والغايات التي جعلها في خلقه وأمره.

كقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢].

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلْأَنْعَٰمِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۙ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٨٠﴾ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ﴾ [النحل: ٨٠، ٨١].

وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الجاثية: ١٢].

إلى أضعاف أضعاف ذلك في القرآن، مما يفيد من له أدنى تأمل القطع بأنه سبحانه فعل ذلك للحكم والمصالح التي ذكرها وغيرها مما لم يذكره.

النوع الحادي عشر: إنكاره سبحانه على من زعم أنه لم يخلق الخلق لغاية ولا لحكمة.

كقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ﴾ [الحجر: ٨٥].

والحق هو الحِكَم والغايات المحمودة التي لأجلها خلق ذلك كله.

النوع الثاني عشر: إنكاره سبحانه أن يُسوَّى بين المختلفين، أو يفرق بين المتماثلين، وأن حكمته وعدله تأبى ذلك.

أما الأول فكقوله: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦] فأخبر أن هذا حكم باطل جائر يستحيل نسبته إليه، كما يستحيل نسبة الفقر والحاجة والظلم إليه، ومنكرو الحكمة والتعليل يجوزون نسبة ذلك إليه، بل يقولون بوقوعه!.

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١] فجعل سبحانه ذلك حكماً سيئاً يتعالى ويتقدس عن أن يجوز عليه، فضلاً أن ينسب إليه، بل أبلغ من هذا أنه أنكر على من حسب أن يدخل الجنة بغير امتحان له وتكليف يتبين به صبره وشكره، وأن حكمته تأبى ذلك، كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] فأنكر عليهم هذا الظن والحسبان لمخالفته لحكمته.

وأما الثاني: وهو أن لا يفرق بين المتماثلين، فكقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وقوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ﴾ [التوبة: ٧١].

وقوله: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ﴾ [التوبة: ٦٧] وقوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍۖ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

والقرآن مملوء من ذلك، يخبر تعالى أن حكم الشيء في حكمته وعدله حكم نظيره ومماثله، وضد حكم مضاده ومخالفه، وكل نوع من هذه الأنواع لو استوعبناه لجاء كتاباً مفرداً.

النوع الثالث عشر: أمره سبحانه بتدبر كلامه والتفكر فيه، وفي أوامره ونواهيه وزواجره، ولولا ما تضمنه من الحكم والمصالح والغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التي هي محل الفكر لما كان للتفكر فيه معنى، وإنما دعاهم إلى التفكر والتدبر ليطلعهم ذلك على حكمته البالغة، وما فيه من المصالح والغايات المحمودة التي توجب لمن عرفها إقراره بأنه تنزيل من حكيم حميد.

النوع الرابع عشر: إخباره عن صدور الخلق والأمر عن حكمته وعلمه، فيذكر هذين الاسمين عند ذكر مصدر خلقه وشرعه، تنبيهاً عن أنهما إنما صدرا عن حكمة مقصودة، مقارنة للعلم المحيط التام كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] وقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] فذكر العزة المتضمنة لكمال القدرة والتصرف، والحكمة المتضمنة لكمال الحمد والعلم، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] وسمع بعض الأعراب قارئاً يقرؤها: والله غفور رحيم، فقال: ليس هذا كلام الله! فقيل: أتكذب بالقرآن؟ فقال: لا، ولكن لا يحسن هذا، فرجع القارىء إلى حفظه، فقال: «عزيز حكيم»، فقال: صدقت.

النوع الخامس عشر: إخباره بأن حكمه أحسن الأحكام وتقديره أحسن التقادير، ولولا مطابقته للحكمة والمصلحة المقصودة المرادة لما كان كذلك، إذ لو كان حسنه لكونه مقدوراً معلوماً كما يقوله النفاة، لكان هو وضده سواء. وهذا ممتنع.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

فجعل هذا هو أحسن الأديان، ولهذا اختاره لنفسه وارتضاه لعباده، ويمتنع عليه أن يختار لهم ديناً سواه، أو يرتضي ديناً غيره، كما يمتنع عليه الحيف والظلم.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وقال: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فلا أحسن من تقديره وخلقه لوقوعه على الوجه الذي اقتضته حكمته ورحمته وعلمه.

النوع السادس عشر: إخباره سبحانه أنه على صراط مستقيم في موضعين من كتابه.

أحدهما: قوله حاكياً عن نبيه هود ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي

﴿وَرَبِّكُم مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٦].

والثاني: قوله: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦].

قال أبو إسحاق: أخبر أنه وإن كانت قدرته تنالهم بما يشاء، فهو لا يشاء إلا العدل.

قال ابن الأنباري: لما قال: ﴿إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ كان في معنى لا تخرج عن قبضته، فإنه قاهر بعظيم سلطانه كل دابة، فأتبع ذلك قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ أي أنه على الحق، قال: وهذا نحو كلام العرب إذا وصفوا رجلاً بحسن السيرة والعدل والإنصاف، قالوا: فلان على طريقة حسنة، وليس ثَمَّ طريق.

إذا عُرف هذا، فمن ضرورة كونه على صراط مستقيم أنه لا يفعل شيئاً إلا لحكمة يحمد عليها، وغاية هي أولى بالإرادة من غيرها، فلا تخرج أفعاله عن الحكمة والمصلحة والإحسان والرحمة والعدل والصواب، كما لا تخرج أقواله عن العدل والصدق.

النوع السابع عشر: حمده سبحانه لنفسه على جميع ما فعله، وأمره عباده بحمده، وهذا لما في أفعاله من الغايات والعواقب الحميدة التي يستحق عليها الحمد، فهو يحمد على نفس الفعل، وعلى قصد الغاية الحميدة به، وعلى حصولها.

النوع الثامن عشر: إخباره بإنعامه على خلقه وإحسانه إليهم

وأنه خلق لهم ما في السماوات وما في الأرض، وأعطاهم الأسماع والأبصار والأفئدة ليتم نعمته عليهم، ومعلوم أن المنعم المحسن لا يكون كذلك ولا يستحق هذا الاسم حتى يقصد الإنعام على غيره والإحسان إليه، فلو لم يفعل سبحانه لغرض الإنعام والإحسان لم يكن منعماً في الحقيقة ولا محسناً، إذ يستحيل أن يكون كذلك من لم يقصد الإنعام والإحسان، وهذا غني عن التقرير.

النوع التاسع عشر: اتصافه بالرحمة وأنه أرحم الراحمين، وأن رحمته وسعت كل شيء، وذلك لا يتحقق إلا بأن يقصد رحمة خلقه بما خلقه لهم، وبما أمرهم به، فلو لم تكن أوامره لأجل الرحمة والحكمة والمصلحة وإرادة الإحسان إليهم لما كانت رحمة، ولما كان رسوله رحمة للعالمين، ولو خلت أحكامه عن الحكم والمصالح لما كانت رحمة.

النوع العشرون: جوابه سبحانه لمن سأله عن التخصيص والتمييز الواقع في أفعاله بأنه لحكمة يعلمها هو سبحانه، وإن كان السائل لا يعلمها، كما أجاب الملائكة لما قال لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فقالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فأجابهم بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] ولو كان فعله مجرداً عن الحكم والغايات والمصالح، لكان الملائكة أعلم من أن يسألوا هذا السؤال، ولم يصح جوابهم بتفرده بعلم ما لا يعلمونه من الحكمة والمصلحة التي في خلق هذا الخليفة، ولهذا كان سؤالهم إنما وقع عن وجه الحكمة، ولم يكن اعتراضاً على الربّ تعالى.

ولو قدر أنه على وجه الاعتراض، فهو دليل على علمهم أنه لا يفعل شيئاً إلا لحكمة، فلما رأوا أن خلق هذا الخليفة مناف للحكمة في الظاهر سألوه عن ذلك.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فأجابهم بأن حكمته وعلمه يأبى أن يضع رسالاته في غير محلها، وعند غير أهلها، ولو كان الأمر راجعاً إلى محض المشيئة لم يكن في هذا جواب، بل كان الجواب أن أفعاله لا تعلل، وهو يرجح مثلاً على مثل بغير مرجح، والأمر عائد إلى مجرد القدر كما يقوله المنكرون.

النوع الحادي والعشرون: إخباره سبحانه عن تركه بعض مقدوره أن يفعله، لما يستلزمه من المفسدة، وأن المصلحة في تركه، ولو كان الأمر راجعاً إلى محض المشيئة لم يكن ذلك علّة للحكم.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢، ٢٣].

فعلل سبحانه عدم إسماعهم السماع الذي ينتفعون به، وهو سماع الفهم، بأنهم لا خير فيهم يحسن معه أن يسمعهم، وبأن فيهم مانعاً آخر يمنع من الانتفاع بالمسموع لو سمعوه وهو الكبر والإعراض، فالأول من باب تعليل عدم الحكم بعدم مقتضيه، والثاني من باب تعليله بوجود مانعه، وهذا إنما يصح ممن يأمر وينهى ويفعل للحكم والمصالح، وأما من تجرد فعله عن ذلك فإنه لا يضاف عدم الحكم إلا إلى مجرد مشيئته فقط.

النوع الثاني والعشرون: أن تعطيل الحكمة والغاية المطلوبة بالفعل:

إمّا أن يكون لعدم علم الفاعل بها أو بتفاصيلها، وهذا محال في حق من هو بكل شيء عليم.

وإما لعجزه عن تحصيلها وهذا ممتنع في حق من هو على كل شيء قدير.

وإما لعدم إرادته ومشيئته الإحسان إلى غيره وإيصال النفع إليه، وهذا مستحيل في حق أرحم الراحمين، ومَنْ إحسانه مِنْ لوازم ذاته فلا يكون إلا محسناً منعماً منَّاناً.

وإما لمانع يمنع من إرادتها وقصدها، وهذا مستحيل في حق من لا يمنعه مانع عن فعل ما يريد.

وإما لاستلزامها نقصاً ومنافاتها كمالاً، وهذا باطل بل هو قلب للحقائق وعكس للفطر، ومناقضة لقضايا العقول.

فإن من يفعل لحكمة وغاية مطلوبة يحمد عليها، أكمل ممن يفعل لا لشيء البتَّة، كما أن من يخلق أكمل ممن لا يخلق، ومن يعلم أكمل ممن لا يعلم، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، ومن يقدر ويريد أكمل ممن لا قدرة له ولا إرادة، ومن يسمع ويبصر، ويرضى ويغضب، ويحب ويبغض، أكمل ممن لا يتصف بذلك، وهذا مركوز في الفطر، مستقر في العقول، فنفي حكمته بمنزلة نفي هذه الأوصاف عنه، وذلك يستلزم وصفه بأضدادها وهي أنقص النقائص.

❁ ❁ ❁

وجمهور الأمة يثبت حكمته سبحانه والغايات المحمودة في أفعاله إجمالاً، فليس مع النفاة سمع ولا عقل ولا إجماع، بل

السمع والعقل والإجماع والفطرة تشهد ببطلان قولهم، والله الموفق للصواب.

وجماع ذلك أن كمال الربّ تعالى وجلاله وحكمته، وعلمه ورحمته، وقدرته وإحسانه، وحمده ومجده، وحقائق أسمائه الحسنى تمنع كون أفعاله صادرة منه لا لحكمة، ولا لغاية مطلوبة، وجميع أسمائه الحسنى تنفي ذلك، وتشهد ببطلانه، وإنما نبهنا على بعض طرق القرآن، وإلا فالأدلة التي تضمنها على إثبات ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا، وبالله التوفيق.

الفصل الثاني

الرد على نفاة الحكمة

[تمهيد]:

[ذكر المصنف في الباب الحادي والعشرين بعض اعتراضات نفاة الحكمة، ثم أجاب عليها بقوله]:

فالجواب بعد أن نقول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، بل في تحقيق هذه الكلمات الجواب الشافي.

﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾ [آل عمران: ١٩١].

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٨، ٣٩].

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦].

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٧].

﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧].

﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣].

بل هو في غاية التناسب، واقع على أكمل الوجوه، وأقربها إلى حصول الغايات المحمودة والحكم المطلوبة، فلم تكن تحصل تلك الحكم والغايات التي انفرد الله سبحانه بعلمها على التفصيل، وأطلع من شاء من عباده على أيسر اليسير منها، إلا بهذه الأسباب والبدايات.

وقد سأله الملائكة المقربون عن جنس هذه الأسئلة وأصلها فقال: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] فأقروا له بكمال العلم والحكمة، وأنه في جميع أفعاله على صراط مستقيم وقالوا: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢] ولما ظهر لهم بعض حكمته فيما سألوا عنه، وأنهم لم يكونوا يعلمون قال: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣].

[أصول تبين إثبات الحكمة]:

ونحن نذكر أصولاً مهمة، يتبين بها الجواب.

[الأصل الأول]:

الأصل الأول: إثبات عموم علمه سبحانه، وإحاطته بكل

معلوم، وأنه لا تخفى عليه خافية، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، بل قد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً.

وكلام الرسول ﷺ مملوء، بإثبات عموم علمه الذي لا يشاركه فيه خلقه، ولا يحيطون بشيء منه، إلا بما شاء أن يطلعهم عليه، ويعلمهم به، وما أخفاه عنهم ولم يطلعهم عليه لا نسبة لما عرفوه إليه إلا دون نسبة قطرة واحدة إلى البحار كلها.

كما قال الخضر لموسى عليه السلام وهما أعلم أهل الأرض حينئذٍ: (ما نَقَصَ علمي وعِلمُكَ من عِلْمِ الله، إلا كما نَقَصَ هذا العُصْفُورُ من هذا البحر)[1].

ويكفي أن ما يتكلم به من علمه لو قُدر أن البحر يمده من بعده سبعة أبحر مداد، وأشجار الأرض كلها من أول الدهر إلى آخره أقلام يكتب به ما يتكلم به مما يعلمه، لنفدت البحار وفنيت الأقلام ولم تنفد كلماته، فنسبة علوم الخلائق إلى علمه سبحانه، كنسبة قُدَرهم إلى قدرته، وغناهم إلى غناه، وحكمتهم إلى حكمته.

وإذا كان أعلم الخلق به على الإطلاق يقول: (لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)[2] ويقول في دعاء الاستخارة: (فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب)[3] ويقول سبحانه لملائكته: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

---

(١) رواه البخاري (٣٤٠١) ومسلم (٢٣٨٠).

(٢) رواه مسلم (٤٨٦).

(٣) رواه البخاري (٦٣٨٢).

[البقرة: ٣٠] ويقول سبحانه لأعلم الأمم، وهم أمة محمد ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦] ويقول لأهل الكتاب: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وتقول رسله يوم القيامة حين يسألهم: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] وهذا هو الأدب المطابق للحق في نفس الأمر.

فإن علومهم وعلوم الخلائق تضمحل وتتلاشى في علمه سبحانه، كما يضمحل ضوء السراج الضعيف في عين الشمس.

فمن أظلم الظلم، وأبين الجهل، وأقبح القبيح، وأعظم القحة والجراءة، أن يعترض من لا نسبة لعلمه إلى علوم الناس، التي لا نسبة لها إلى علوم الرسل، التي لا نسبة لها إلى علم ربّ العالمين عليه، ويقدح في حكمته، ويظن أن الصواب والأولى أن يكون غير ما جرى به قلمه، وسبق به علمه، وأن يكون الأمر بخلاف ذلك.

فسبحان الله ربّ العالمين، تنزيهاً لربوبيته، وإلهيته، وعظمته، وجلاله، عما لا يليق به من كل ما نسبه إليه الجاهلون الظالمون.

فسبحان الله كلمة يحاشى الله بها عن كل ما يخالف كماله من سوء ونقص وعيب، فهو المنزه التنزّه التام من كل وجه، وبكل اعتبار عن كل نقص متوهم.

وإثبات عموم حمده وكماله وتمامه ينفي ذلك، واتصافه بصفات الإلهية التي لا تكون لغيره، وكونه أكبر من كل شيء في

ذاته وأوصافه وأفعاله ينفي ذلك لمن رسخت معرفته في معنى سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وسافر قلبه في منازلها، وتلقى معانيها من مشكاة النبوة، لا من مشكاة الفلسفة والكلام الباطل وآراء المتكلمين، فهذا أصل يجب التمسك به في هذا المقام، وأن يُعرف أن عقول العالمين ومعارفهم وعلومهم وحكمهم تقصر عن الإحاطة بتفاصيل حكمة الربّ سبحانه في أصغر مخلوقاته.

[الأصل الثاني]:

الأصل الثاني: أنه سبحانه حَيٌّ حقيقة، وحياته أكمل الحياة وأتمها، وهي حياة تستلزم جميع صفات الكمال، ونفي أضدادها من جميع الوجوه، ومن لوازم الحياة الفعل الاختياري، فإن كل حيّ فعَّال، وصدور الفعل عن الحيِّ بحسب كمال حياته ونقصها، وكل من كانت حياته أكمل من غيره كان فعله أقوى وأكمل وكذلك قدرته، ولهذا كان الربُّ سبحانه على كل شيء قدير، وهو فَعَّالٌ لما يريد.

وقد ذكر البخاري في كتاب خلق الأفعال عن نعيم بن حماد أنه قال: «الحيُّ هو الفعّال، وكل حيّ فعّال» فلا فرق بين الحيِّ والميت إلا بالفعل والشعور.

[الأصل الثالث]:

وإذا كانت الحياة مستلزمة للفعل ـ وهو الأصل الثالث ـ فالفعل الذي لا يعقل الناس سواه هو الفعل الاختياري الإرادي، الحاصل بقدرة الفاعل وإرادته ومشيئته، وما يصدر عن الذات من غير قدرة منها ولا إرادة لا يسميه أحد من العقلاء فعلاً، وإن

كان أثراً من آثارها ومتولداً عنها كتأثير النار في الإحراق، والماء في الإغراق، والشمس في الحرارة، فهذه آثار صادرة عن هذه الأجسام، وليست أفعالاً لها، وإن كانت بقوى وطبائع جعلها الله فيها، فالفعلِ والعمل من الحيّ العالم لا يقع إلا بمشيئته وقدرته.

وكون الربّ سبحانه حياً فاعلاً مختاراً مريداً، مما اتفقت عليه الرسل والكتب ودَلَّ عليه العقل والفطرة، وشهدت به الموجودات ناطقها وصامتها جمادها وحيوانها علويها وسفليها، فمن أنكر فعل الربِّ الواقع بمشيئته واختياره فقد جحد ربَّه وفاطره، وأنكر أن يكون للعالم ربّ.

[الأصل الرابع]:

الأصل الرابع: أنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعاً وقدراً، وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني والشرعي، وأمره الكوني القدري، ومحل ملكه وتصرفه، فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات، وقدح في العقول والفطر، ومكابرة للحس، وجحد للشرع والجزاء.

فقد جعل سبحانه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، والثواب والعقاب، والحدود والكفارات، والأوامر والنواهي، والحل والحرمة، كل ذلك مرتبطاً بالأسباب قائماً بها، بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب لما يصدر عنه، بل الموجودات كلها أسباب ومسببات، والشرع كله أسباب ومسببات، والمقادير أسباب ومسببات، والقدر جار عليها متصرف فيها، فالأسباب محل الشرع والقدر.

والقرآن مملوء من إثبات الأسباب كقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ

تَعۡمَلُونَ﴾ [لقمان: ١٥] ﴿بِمَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩] ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠] ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠] ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَآ أَسۡلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡأَيَّامِ ٱلۡخَالِيَةِ﴾ [الحاقة: ٢٤] ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا﴾ [النبأ: ٢٦] ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا ﴿١٦٠﴾ وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِۚ﴾ [النساء: ١٦٠، ١٦١] ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتۡلِهِمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَقَوۡلِهِمۡ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَبِكُفۡرِهِمۡ وَقَوۡلِهِمۡ عَلَىٰ مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا عَظِيمٗا ﴿١٥٦﴾ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [النساء: ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧] وقوله: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةٗۖ﴾ [المائدة: ١٣].

وكل موضع رتّب فيه الحكم الشرعي أو الجزائي على الوصف أفاد كونه سبباً له كقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾ [النور: ٢] وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨] وهذا أكثر من أن يستوعب.

وكل موضع تضمن الشرط والجزاء أفاد سببية الشرط والجزاء، وهو أكثر من أن يستوعب، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: ٢٩] وقوله: ﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ﴾ [إبراهيم: ٧].

وكل موضع رتَّبَ فيه الحكم على ما قبله بحرف الفاء، أفاد التسبيب وقد تقدم.

وكل موضع تقدم ذكرت فيه الباء تعليلاً لما قبلها بما بعدها أفاد التسبيب.

وكل موضع صُرّح فيه بأن كذا جزاء لكذا أفاد التسبيب.

وكل موضع ذكرت فيه حكمة الحكم وعلته الغائية أفاد التسبيب، فإن العلة الغائية علة للعلة الفاعلية.

ولو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنة، لزاد على عشرة آلاف موضع، ولم نقل ذلك مبالغة بل حقيقة، ويكفي شهادة الحسّ والعقل والفطر.

وياالله العجب! إذا كان الله خالق السبب والمسبب، وهو الذي جعل هذا سبباً لهذا، والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته، منقادة لحكمه إن شاء أن يبطل سببية الشيء أبطلها، كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم، وإغراق الماء على كليمه وقومه، وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها، وإن شاء خلّى بينها وبين اقتضائه لآثارها، فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا.

فأيّ قدح يوجب ذلك في التوحيد، وأيّ شرك يترتب على ذلك بوجه من الوجوه!

ولكن ضعفاء العقول إذا سمعوا أن النار لا تحرق، والماء لا يغرق، والخبز لا يشبع، والسيف لا يقطع، ولا تأثير لشيء من ذلك البتّة، ولا هو سبب لهذا الأثر، وليس فيه قوة، وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقاة كذا لكذا! قالت: هذا هو التوحيد، وإفراد الربّ بالخلق والتأثير.

ولم يدر هذا القائل أن هذا إساءة ظن بالتوحيد، وتسليط لأعداء الرسل على ما جاؤوا به، كما تراه عياناً في كتبهم، ينفرون به الناس عن الإيمان، ولا ريب أنَّ الصديق الجاهل قد يضرّ ما لا يضره العدو العاقل.

وقد قال تعالى عن ذي القرنين ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤].

قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: علماً.

قال قتادة وابن زيد وابن جريج والضحاك: علماً يتسبب به إلى ما يريد.

وكذلك قال أبو إسحاق: علماً يوصله إلى حيث يريد، وقال المبرد: وكل ما وصل شيئاً بشيء فهو سبب، وقال كثير من المفسرين: أتيناه من كل ما بالخلق إليه حاجة علماً ومعونة له.

وقد سمَّى الله سبحانه الطريق سبباً في قوله: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٥].

وسَمَّى تعالى أبواب السماء أسباباً، إذ منها يدخل إلى السماء، قال تعالى عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] أي أبوابها التي أدخل منها إليها.

وقد سمَّى تعالى وصل الناس بينهم أسباباً، وهي التي يتسببون بها إلى قضاء حوائجهم بعضهم من بعض قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

وبالجملة فسمى الله سبحانه ذلك كله أسباباً لأنها كانت يتوصل بها إلى مسبباتها، وهذا كله عند نفاة الأسباب مجاز لا حقيقة له، وبالله التوفيق.

[مثال من حكمته تعالى][1]:

ويكفي العاقل البصير الحي القلب فكره في فرع واحد من فروع الأمر والنهي، وهي الصلاة وما اشتملت عليه من الحكم الباهرة، والمصالح الباطنة والظاهرة، والمنافع المتصلة بالقلب والروح والبدن والقوى، التي لو اجتمع حكماء العالم قاطبة، واستفرغوا قواهم وأذهانهم لما أحاطوا بتفاصيل حكمها وأسرارها وغاياتها المحمودة.

بل انقطعوا كلهم دون أسرار الفاتحة، وما فيها من المعارف الإلهية، والحكم الربانية، والعلوم النافعة، والتوحيد التام، والثناء على الله تعالى بأصول أسمائه وصفاته، وذكر أقسام الخليقة، باعتبار غاياتهم ووسائلهم.

وما في مقدماتها وشروطها من الحكم العجيبة، من تطهير الأعضاء والثياب والمكان، وأخذ الزينة واستقبال بيته الذي جعله إماماً للناس، وتفريغ القلب لله، وإخلاص النية، وافتتاحها بكلمة جامعة لمعاني العبودية، دالة على أصول الثناء وفروعه، مخرجة من القلب الالتفات إلى ما سواه، والإقبال على غيره.

فيقوم بقلبه الوقوف بين يدي عظيم جليل كبير، أكبر من كل شيء، وأجل من كل شيء، وأعظم من كل شيء، تلاشت في كبريائه السماوات وما أظلت، والأرض وما أقلت، والعوالم كلها، عَنَتْ له الوجوه، وخضعت له الرقاب، وذلت له الجبابرة، قاهر فوق عباده، ناظر إليهم، عالم بما تكن صدورهم، يسمع كلامهم، ويرى مكانهم، ولا يخفى عليه خافية من أمرهم.

---

(١) جاء هذا المثال ضمن أمثلة أخرى في الباب الثالث والعشرون فاكتفيت به لدلالته على المطلوب.

ثم أخذ في تسبيحه وحمده وذكره تبارك اسمه وتعالى جدّه، وتفرده بالإلهية.

ثم أخذ في الثناء عليه بأفضل ما يثنى عليه به من حمده وذكر ربوبيته للعالم، وإحسانه إليهم ورحمته بهم، وتمجيده بالملك الأعظم في اليوم الذي لا يكون فيه ملك سواه، حين يجمع الأولين والآخرين في صعيد واحد، ويدينهم بأعمالهم.

ثم إفراده بنوعي التوحيد، توحيد ربوبيته استعانة به، وتوحيد إلهيته عبودية له، ثم سؤاله أفضل مسؤول وأجل مطلوب على الإطلاق، وهو هداية الصراط المستقيم، الذي نصبه لأنبيائه ورسله وأتباعهم، وجعله صراطاً موصلاً لمن سلكه إليه وإلى جنته، وأنه صراط من اختصهم بنعمته بأن عرفهم الحق وجعلهم متبعين له، دون صراط أمة الغضب، الذين عرفوا الحق ولم يتبعوه، وأهل الضلال الذين ضلوا عن معرفته واتباعه.

فتضمنت تعريف الربّ، والطريق الموصل إليه، والغاية بعد الوصول، وتضمنت الثناء والدعاء وأشرف الغايات وهي العبودية، وأقرب الوسائل إليها وهي الاستعانة، مقدماً فيها الغاية على الوسيلة، والمعبود المستعان على الفعل إيذاناً بالاختصاص، وأن ذلك لا يصلح إلا له سبحانه.

وتضمنت ذكر الإلهية والربوبية والرحمة، فيُثْنى عليه ويُعبد بإلهيته، ويخلق ويرزق، ويميت ويحيي، ويدبّر الملك، ويُضلُّ من يستحق الإضلال، ويغضب على من يستحق الغضب بربوبيته وحكمته، وينعم ويرحم، ويجود ويعفو ويغفر، ويهدي ويتوب برحمته.

فللَّه كم في هذه السورة من أنواع المعارف والعلوم والتوحيد وحقائق الإيمان.

ثم يأخذ بعد ذلك في تلاوة ربيع القلوب، وشفاء الصدور، ونور البصائر، وحياة الأرواح، وهو كلام ربِّ العالمين، فيحلّ به في ما شاء من روضات مونقات، وحدائق معجبات، زاهية أزهارها، مونقة ثمارها، قد ذللت قطوفها تذليلاً، وسهلت لمتناولها تسهيلاً، فهو يجتني من تلك الثمار خيراً يُؤمر به، وشراً يُنهى عنه، وحكمة وموعظة، وتبصرة وتذكرة وعبرة، وتقريراً لحق، ودحضاً لباطل، وإزالة لشبهة، وجواباً عن مسألة، وإيضاحاً لمشكل، وترغيباً في أسباب فلاح وسعادة، وتحذيراً من أسباب خسران وشقاوة، ودعوة إلى هدى، وردّ عن ردى، فتنزل على القلوب نزول الغيث على الأرض التي لا حياة لها بدونه، ويحل منها محل الأرواح من أبدانها.

فأي نعيم وقرة عين ولذة قلب وابتهاج وسرور، لا يحصل له في هذه المناجاة، والربّ تعالى مستمع لكلامه، جارياً على لسان عبده، ويقول: (حمدني عبدي، أثنى عليَّ عبدي، مجَّدَني عبدي)[1].

ثم يعود إلى تكبير ربّه عزّ وجلّ فيجدد عهد التذكرة، كونه أكبر من كل شيء بحق عبوديته، وما ينبغي أن يعامل به.

ثم يركع حانياً له ظهره خضوعاً لعظمته، وتذللاً لعزّته، واستكانةً لجبروته، مسبحاً له بذكر اسمه العظيم، فَنَزَّه عظمته عن

(١) رواه مسلم برقم (٣٩٥) ونصّه: قال الله عزّ وجلّ: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: (الحمد لله ربّ العالمين) قال الله: حمدني عبدي، وإذا قال: (الرحمن الرحيم) قال الله: أثنى عليَّ عبدي، وإذا قال: (مالك يوم الدين) قال: مجَّدني عبدي. . . الحديث».

حال العبد وذلّه وخضوعه، وقابل تلك العظمة بهذا الذلّ والانحناء والخضوع، قد تطامن وطأطأ رأسه، وطوى ظهره، وربّه فوقه يشاهده، ويرى خضوعه وذلّه، ويسمع كلامه، فهو ركن تعظيم وإجلال كما قال ﷺ: (أما الركوع فعظموا فيه الربّ)(١).

ثم عاد إلى حاله من القيام، حامداً لربّه مثنياً عليه بأكمل محامده وأجمعها وأعمّها، مثنياً عليه بأنه أهل الثناء والمجد، ومعترفاً بعبوديته، شاهداً له بتوحيده، وأنه لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، وأنه لا ينفع أصحاب الجدود والأموال والحظوظ جدودهم عنده ولو عظمت(٢).

ثم يعود إلى تكبيره، ويخر له ساجداً على أشرف ما فيه وهو الوجه، فيعفِّره في التراب ذُلاً بين يديه، ومسكنةً وانكساراً، وقد أخذ كل عضو من البدن حظَّه من هذا الخضوع، حتى أطراف الأنامل ورؤوس الأصابع، ونُدِبَ له أن يسجد معه ثيابه وشعره فلا يكفّه، وأن لا يكون بعضه محمولاً على بعض، وأن يباشر التراب بجبهته، وينال ثقل وجهه المصلى، ويكون رأسه أسفل ما فيه تكميلاً للخضوع والتذلل لمن له العزّ كله والعظمة كلها، وهذا أيسر اليسير من حقه على عبده، فلو دام كذلك من حين خلق إلى أن يموت لما أدى حق ربّه عليه.

---

(١) رواه مسلم برقم (٤٧٩).

(٢) روى مسلم (٤٧٨) عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجَدّ.

ثم أُمرَ أن يسبح رَبَّه الأعلى، فيذكر علوه سبحانه في حال سفوله هو، وينزِّهه عن مثل هذه الحال، وأن مَنْ هو فوق كل شيء، وعالٍ على كل شيء، ينزَّه عن السفول بكل معنى، بل هو الأعلى بكل معنى من معاني العلو.

ولما كان هذا غاية ذلّ العبد وخضوعه وانكساره، كان أقرب ما يكون الربّ منه في هذه الحال، فأمر أن يجتهد في الدعاء لقربه من القريب المجيب، وقد قال تعالى: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩] وكان الركوع كالمقدمة بين يدي السجود والتوطئة له.

فينتقل من خضوع إلى خضوع أكمل وأتم منه، وأرفع شأناً، وفصل بينهما بركن مقصود في نفسه، يجتهد فيه في الحمد والثناء والتمجيد، وجُعلَ بين خضوعين، خضوع قبله وخضوع بعده، وجُعل خضوع السجود بعد الحمد والثناء والمجد، كما جعل خضوع الركوع بعد ذلك.

فتأمل هذا الترتيب العجيب، وهذا التنقل في مراتب العبودية، كيف ينتقل من مقام الثناء على الربّ بأحسن أوصافه وأسمائه وأكمل محامده، إلى منزلة خضوعه وتذلله لمن له هذا الثناء، ويستصحب في مقام خضوعه ثناء يناسب ذلك المقام، ويليق به، فيذكر عظمة الربّ في حال خضوعه، وعلوه في حال سفوله.

ولما كان أشرف أذكار الصلاة القرآن، شُرع في أشرف أحوال الإنسان، وهي هيئة القيام التي قد انتصب فيها قائماً على أحسن هيئة، ولما كان أفضل أركانها الفعلية السجود، شُرع فيها بوصف التكرار، وجعل خاتمة الركعة وغايتها التي انتهت إليها،

تطابق افتتاح الركعة بالقرآن واختتامها بالسجود أول سورة افتتح بها الوحي، فإنها بدئت بالقراءة، وختمت بالسجود.

وشرع له بين هذين الخضوعين أن يجلس جلسة العبيد، ويسأل رَبَّه أن يغفر له ويرحمه ويرزقه، ويهديه ويعافيه، وهذه الدعوات تجمع له خير دنياه وآخرته، ثم شرع له تكرار هذه الركعة مرة بعد مرة، كما شرع تكرار الأذكار والدعوات مرة بعد مرة، ليستعد بالأول لتكميل ما بعده، ويجبر بما بعده ما قبله، وليشبع القلب من هذا الغذاء، وليأخذ زاده ونصيبه وافراً من الدواء ليقاومه، فإن منزلة الصلاة من القلب منزلة الغذاء والدواء، فإذا تناول الجائع الشديد الجوع من الغذاء لقمة أو لقمتين، كان غناؤها عنه وسدها من جوعه يسيراً جداً، وكذلك المرض الذي يحتاج إلى قدر معين من الدواء، إذا أخذ منه المريض قيراطاً من ذلك لم يزلْ مرضه بالكلية، وأزال بحسبه فما حصل الغذاء أو الشفاء للقلب بمثل الصلاة، وهي لصحته ودوائه بمنزلة غذاء البدن ودوائه.

ثم لمّا أكمل صلاته، شرع له أن يقعد قعدة العبد الذليل المسكين لسيده، ويثني عليه بأفضل التحيات، ويسلم على من جاء بهذا الحظ الجزيل، وما نالته الأمة على يديه، ثم يسلم على نفسه وعلى سائر عباد الله المشاركين له في هذه العبودية، ثم يتشهد شهادة الحق، ثم يعود فيصلي على من علَّم الأمة هذا الخير، ودلهم عليه، ثم شرع له أن يسأل حوائجه ويدعو بما أحب ما دام بين يدي ربّه مقبلاً عليه، فإذا قضى ذلك أذن له في الخروج منها بالتسليم على المشاركين له في الصلاة.

هذا إلى ما تضمنته من الأحوال والمعارف من أول

المقامات إلى آخرها، فلا تجد منزلة من منازل السير إلى الله تعالى، ولا مقاماً من مقامات العارفين إلا وهو في ضمن الصلاة، وهذا الذي ذكرناه من شأنها كقطرة من بحر، فكيف يقال: إنها تكليف محض، لم يشرع لحكمة ولا لغاية قصدها الشارع، بل هي تعب محض، وكلفة ومشقة مستندة إلى محض المشيئة، لا لغرض ولا لفائدة البتَّة، بل مجرد قهر وتكليف، وليست سبباً لشيء من مصالح الدنيا ولا الآخرة؟

ثم تأمل أبواب الشريعة ووسائلها وغاياتها، كيف تجدها مشحونة بالحكم المقصودة، والغايات الحميدة التي شرعت لأجلها، التي لولاها لكان الناس كالبهائم بل أسوأ حالاً، فكم في الطهارة من حكمة ومنفعة للقلب والبدن، وتفريح للقلب، وتنشيط للجوارح، وتخفيف من أحمال ما أوجبته الطبيعة، وإلقاء عن النفس من درن المخالفات، فهي منظفة للقلب والروح والبدن، وفي غسل الجنابة من زيادة التقوية، والإخلاف على البدن نظير ما تحلل منه بالجنابة ما هو من أنفع الأمور.

وتأمل كون الوضوء في الأطراف التي هي محل الكسب والعمل، فجعل في الوجه الذي فيه السمع والبصر والكلام والشم والذوق، وهذه الأبواب هي أبواب المعاصي والذنوب كلها، فمنها يدخل إليها، ثم جعل في اليدين وهما طرفاه وجناحاه اللذان بهما يبطش ويأخذ ويعطي، ثم في الرجلين اللتين بهما يمشي ويسعى، ولما كان غسل الرأس مما فيه أعظم حرج ومشقة جعل مكانه المسح، وجعل ذلك مخرجاً للخطايا من هذه المواضع حتى يخرج مع قطر الماء من شعره وبشره.

كما ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة قال: (إذا

توضأ العبد المسلم أو المؤمن، فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أو مع آخر قطر الماء، فإذا غسل يديه، خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، فإذا غسل رجليه، خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء، حتى يخرج نقياً من الذنوب) رواه مسلم[1].

وفي صحيح مسلم أيضاً عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: (من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره)[2] فهذا من أجل حكم الوضوء وفوائده.

وقال نفاة الحكمة: إنه تكليف محض، ومشقة وعناء، لا مصلحة فيه ولا حكمة شُرع لأجلها!

ولو لم يكن في مصلحته وحكمته إلا أنه سيماء هذه الأمة وعلامتهم في وجوههم وأطرافهم يوم القيامة بين الأمم ليست لأحد غيرهم، ولو لم يكن فيه من المصلحة والحكمة إلا أن المتوضىء يطهر بدنه بالماء وقلبه بالتوبة، ليستعد بذلك للدخول على ربه ومناجاته، والوقوف بين يديه طاهر البدن والثوب والقلب، فأي حكمة ورحمة ومصلحة فوق هذا؟!

ولما كانت الشهوة تجري في جميع البدن، حتى إن تحت كل شعرة شهوة، سرى غسل الجنابة إلى حيث سرت الشهوة، كما قال ﷺ: (إن تحت كل شعرة جنابة)[3]، فأمر أن يوصل

---

(١) رواه مسلم برقم (٢٤٤).

(٢) رواه مسلم برقم (٢٤٥).

(٣) رواه أبو داود برقم (٢٤٨).

الماء إلى أصل كل شعرة، فتبرد حرارة الشهوة، فتسكن النفس وتطمئن إلى ذكر الله وتلاوة كلامه، والوقوف بين يديه.

فوالله لو أن أبقراط ومن دونه أوصوا بمثل هذا، لخضع أتباعهم لهم فيه وعظَّموهم عليه غاية التعظيم، وأبدوا له من الحكم والفوائد ما قدروا عليه.

ثم لما كان العبد خارج الصلاة مهملاً جوارحه، قد أسامها في مراتع الشهوات والحظوظ، أمر بعبوديته بجميع جوارحه كلها على ربّه، وتأخذ بحظها من عبوديته، فيسلم قلبه وبدنه وجوارحه وحواسه وقواه لربّه عزّ وجلّ، واقفاً بين يديه مقبلاً بكله عليه، معرضاً عمن سواه، متنصلاً إليه من إعراضه عنه، وجنايته على حقه.

ولما كان هذا طبعه ودأبه أمر أن يجدد هذا الرجوع إليه والإقبال عليه وقتاً بعد وقت، لئلا يطول عليه الأمد، فينسى ربّه وينقطع عنه بالكلية.

فكانت الصلاة من أعظم نعم الله عليه، وأفضل هداياه التي ساقها إليه.

فأبى نفاة الحكمة إلا جعلها كلفة وعناء وتعباً، لا لحكمة ولا لمصلحة البتَّة إلا مجرد القهر والمشيئة!

وقد فُتحَ لك الباب فَسُقْ الشريعة كلَّها من أولها إلى آخرها هذا المساق، واستدل بما ظهر لك على ما خفيَ عنك، ولعل الحكمة فيما لم تعلمه أعظم منها فيما علمته، فإن الذي علمته على قَدْر عقلك وفهمك، وما خفي عنك فهو فوق عقلك وفهمك، ولو تتبعنا تفصيلَ ذلك لجاء عدَّةَ أسفار، فيُكْتَفَى منه بأدنى تنبيه، والله المستعان.

الباب التاسع

شرح إشكالات بعض النصوص

الفصل الأول[1]

مسألة احتجاج آدم وموسى

[نص الحديث]:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطّ لك التوراة بيده، أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟» فقال النبي ﷺ: «فحجّ آدمُ موسى، فحج آدمُ موسى» وفي رواية: «كتب لك التوراة بيده».

وفي لفظ آخر: «تحاج آدم وموسى، فحج آدم موسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس، وأخرجتهم من الجنة، فقال آدم: أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟، قال: نعم، قال: أفتلومني على أمر قُدّر عليَّ قبل أن أخلق».

وفي لفظ آخر: «احتجّ آدم وموسى عند ربهما، فحج آدم موسى، فقال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض، قال آدم: أنت موسى الذي

(١) جاء هذا الفصل في الباب الثالث في الأصل.

اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقرّبك نجيّا، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاماً، قال آدم: هل وجدت فيها ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: نعم، قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كَتَبه الله عليَّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة!»، قال رسول الله ﷺ: «فحجّ آدم موسى».

وفي لفظ آخر: «احتجّ آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرَجَتْكَ خطيئتك من الجنة» وذكر الحديث، متفق عليه(١).

[إثبات صحة الحديث]:

فهذا حديث صحيح متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها، قرناً بعد قرن، وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله، وحكموا بصحته.

[موقف الفرق من الحديث]:

وقد اختلف الناس في فهم هذا الحديث، ووجهِ الحجة التي توجهت لآدم على موسى.

وقد رَدَّ هذا الحديث مَنْ لم يفهمه من المعتزلة كأبي علي الجبائي، ومن وافقه على ذلك، وقال: لو صَحَّ لبطلت نبوات الأنبياء، فإن القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي، فإن العاصي بترك الأمر، أو فعل النهي، إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه.

وهذا من ضلال فريق الاعتزال، وجهلهم بالله ورسوله وسنته.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٤٧٣٦، ٦٦١٤) ومسلم (٢٦٥٢).

[أصل أهل السنة وأصل غيرهم]:

ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردوا أحاديث الرؤية، وأحاديث علو الله على خلقه، وأحاديث صفاته القائمة به..

وكل من أصّل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى ردّ السنة أو تحريفها عن مواضعها، فلذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول ﷺ، فهو أصلهم الذي عليه يعولون، وآخيّتهم التي إليها يرجعون.

[بيان معنى الحديث]:

إذا عُرف هذا، فموسى صلوات الله وسلامه عليه أعرف بالله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله واجتباه ربّه بعده وهداه واصطفاه، وآدم صلوات الله عليه وسلامه أعرف بربّه من أن يحتج بقضائه وقدره على معصيته.

بل إنما لام موسى آدمَ على المصيبة التي نالت الذرية بخروجهم من الجنّة، ونزولهم إلى دار الابتلاء والمحنة، بسبب خطيئة أبيهم، فذكر الخطيئة تنبيهاً على سبب المصيبة والمحنة التي نالت الذرية، ولهذا قال له: «أخرجتنا ونفسك من الجنة» وفي لفظ: «خيبتنا» فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، وقال: إن هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي، كانت مكتوبة مقدرة قبل خلقي.

والقدر يحتج به في المصائب دون المعائب، أي: أتلومني على مصيبة قُدرت عليّ وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة؟

هذا جواب شيخنا رحمه الله.

وقد يتوجه جواب آخر: وهو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع.

فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم ﵇، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الربّ وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ونهياً؛ ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة.

يوضحه: أن آدم ـ ﵇ ـ قال لموسى: «أتلومني على أن عملت عملاً كان مكتوباً عليَّ قبل أن أخلق؟»، فإذا أذنب الرجل ذنباً ثم تاب منه توبة نصوحاً وزال أثره وموجبه حتى كأن لم يكن، فأنّبه مؤنِّب عليه ولامه، حَسُنَ منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمر كان قد قدر عليَّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقاً، ولا ذكره حجة له على باطل، فلا محذور في الاحتجاج به.

وأما الموضع الذي يضرّ الاحتجاج به، ففي الحال أو المستقبل، بأن يرتكب فعلاً محرماً أو يترك واجباً، فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيُبطل بالاحتجاج به حقاً، ويرتكب باطلاً، كما احتجَّ به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠] فاحتجوا به مُصَوِّبين لما هم عليه، وأنهم لم يندموا على فعله، ولم يعزموا على تركه، ولم يقروا بفساده، فهذا ضدُّ احتجاج من تبين له خطأ نفسه، وندم وعزم كل العزم على أن لا يعود، فإذا لامه لائم بعد ذلك قال: كان ما كان بقدر الله.

ونكتة المسألة: أن اللوم إذا ارتفع صحَّ الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللوم واقعاً فالاحتجاج بالقدر باطل.

الفصل الثاني[1]

حديث أبي بن كعب

[نص الحديث وبيان صحته]:

وفي المسند والسنن عن ابن الديملي قال: أتيت أبيّ بن كعب فقلت: في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء لعل الله يذهبه من قلبي.

فقال: «إن الله لو عذَّبَ أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهباً ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير ذلك لكنت من أهل النار».

قال: فأتيت عبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت فكل منهم حدثني بمثل ذلك عن رسول الله[2].

وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه، وله شأن عظيم.

---

(١) ما جاء في هذا الفصل، جاء ضمن سياق الباب السادس عشر، ولعلاقة ما جاء فيه بالفصل الأول من هذا الباب فقد جعلته بعده.

(٢) رواه الإمام أحمد (٥/ ١٨٥، ١٨٩) وأبو داود (٤٦٩٩) وابن ماجه (٧٧).

وهو دالٌّ على أن من تكلم به أعرف الخلق بالله وأعظمهم له توحيداً، وأكثرهم له تعظيماً، وفيه الشفاء التام في باب العدل والتوحيد.

فإنه لا يزال يجول في نفوس كثير من الناس كيف يجتمع القضاء والقدر، والأمر والنهي؟ وكيف يجتمع العدل والعقاب على المقضي المقدر الذي لا بُدَّ للعبد من فعله؟

ثم سلك كل طائفة في هذا المقام وادياً وطريقاً.

[حيرة بعض الفرق وسبب ذلك]:

فسلكت الجبرية وادي الجبر، وطريق المشيئة المحضة التي ترجح مثلاً على مثل من غير اعتبار علة، ولا غاية، ولا حكمة، قالوا: وكل ممكن عدل، والظلم هو الممتنع لذاته، فلو عذب أهل سماواته وأهل أرضه، لكان متصرفاً في ملكه، والظلم تصرف القادر في غير ملكه، وذلك مستحيل عليه سبحانه.

وسلكت القدرية وادي العدل والحكمة، ولم يوفّوه حقه، وعطّلوا جانب التوحيد والملك.

وحاروا في هذا الحديث ولم يدروا ما وجهه، وربما قابله كثير منهم بالتكذيب والردِّ له، وأن الرسول لم يقل ذلك، قالوا: وأيُّ ظلم يكون أعظم من تعذيب من استنفذ أوقات عمره كلّها، واستفرغ قواه في طاعته، وفعل ما يحبّه، ولم يعصه طرفة عين، وكان يعمل بأمره دائماً، فكيف يقول الرسول ﷺ إن تعذيب هذا يكون عدلاً لا ظلماً!

ووقفت طائفة أخرى في وادي الحيرة بين القدر والأمر، والثواب والعقاب، فتارة يغلب عليهم شهود القدر، فيغيبون به

عن الأمر، وتارة يغلب عليهم شهود الأمر، فيغيبون به عن القدر، وتارة يبقون في حيرة وعمى.

وهذا كلّه إنما سببه الأصول الفاسدة، والقواعد الباطلة التي بنوا عليها، ولو جمعوا بين الملك والحمد، والربوبية والإلهية، والحكمة والقدرة، وأثبتوا له الكمال المطلق، ووصفوه بالقدرة التامة الشاملة، والمشيئة العامة النافذة التي لا يوجد كائن إلا بعد وجودها، والحكمة البالغة التي ظهرت في كل موجود، لعلموا حقيقة الأمر، وزالت عنهم الحيرة، ودخلوا إلى الله سبحانه من باب أوسع من السماوات السبع، وعرفوا أنه لا يليق بكماله المقدس إلَّا ما أخبر به عن نفسه على ألسنة رسله، وأن ما خالفه ظنون كاذبة وأوهام باطلة، تولدت من بين أفكار باطلة، وآراء مظلمة.

[بيان معنى الحديث]:

فنقول وبالله التوفيق، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به:

الربُّ تبارك اسمه وتعالى جَدّه ولا إله غيره، هو المنعم على الحقيقة بصنوف النعم التي لا يحصيها أهل سماواته وأرضه.

فإيجادهم نعمة منه.

وجعلهم أحياء ناطقين نعمة منه.

وإعطاؤهم الأسماع والأبصار والعقول نعمة منه.

وإدرار الأرزاق عليهم على اختلاف أنواعها وأصنافها نعمة منه.

وتعريفهم نفسه بأسمائه وصفاته وأفعاله نعمة منه.

وحفظهم بعد إيجادهم نعمة منه.

وقيامه بمصالحهم دقيقها وجليلها نعمة منه.

وهدايتهم إلى أسباب مصالحهم ومعاشهم نعمة منه.

وذكر نعمه على سبيل التفصيل لا سبيل إليه، ولا قدرة للبشر عليه، ويكفي أنّ النَّفَسَ من أدنى نعمه التي لا يكادون يعتدون بها، وهو أربعة وعشرون ألف نفس في كل يوم وليلة، فللَّه على العبد في النفَس خاصة أربعة وعشرون ألف نعمة كل يوم وليلة، دَعْ ما عدا ذلك من أصناف نعمه على العبد، ولكل نعمة من هذه النعم حق من الشكر يستدعيه ويقتضيه، فإذا وزعت طاعات العبد كلّها على هذه النعم، لم يخرج قسط كل نعمة منها إلا جزءاً يسيراً جداً، لا نسبة له إلى قدر تلك النعمة بوجه من الوجوه.

وفي صحيح الحاكم حديث صاحب الرمانة، الذي عَبَدَ الله خمسمائة سنة، يأكل كل يوم رمّانة تخرج له من شجرة، ثم يقوم إلى صلاته، فيسأل ربَّه وقت الأجل أن يقبضه ساجداً، وأن لا يجعل للأرض عليه سبيلاً حتى يبعث وهو ساجد، فإذا كان يوم القيامة وقف بين يدي الربّ، فيقول تعالى: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: يا ربِّ، بل بعملي! فيقول: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: ربِّ، بل بعملي! فيقول الربُّ ﷻ: قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله، فتؤخذ نعمة البصر قد أحاطت بعبادة خمسمائة سنة، وبقيت نعمة الجسد فضلاً عليه، فيقول: أدخلوا عبدي النار، فيُجرّ إلى النّار، فينادي: ربِّ برحمتك، ربِّ برحمتك أدخلني الجنة، فيقول: رُدّوه، فيوقف بين يديه، فيقول:

يا عبدي، من خلقك ولم تكن شيئاً؟ فيقول: أنت يا ربِّ، فيقول: من قوَّاك على عبادة خمسمائة سنة؟ فيقول: أنت يا ربّ، فيقول: من أنزلك في جبل وسط اللجّة، وأخرج لك الماء العذب من الماء المالح؟ وأخرج لك كل يوم رمانة، وإنما تخرج مَرَّة في السنة؟ وسألتني أن أقبضك ساجداً، ففعلت ذلك بك، فيقول: أنت يا ربِّ، فيقول الله: فذلك برحمتي، وبرحمتي أدخلك الجنة».

رواه من طريق يحيى بن بكير، حدثنا الليث بن سعد، عن سليمان بن هرم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر عن النبي ﷺ، والإسناد صحيح، ومعناه صحيح لا ريب فيه.

وقد صحَّ عنه ﷺ، أنه قال: (لن ينجو أحدٌ منكم بعمله)، وفي لفظ: (لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله) قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: (ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل)[1].

فقد أخبر ﷺ أنه لا ينجي أحداً عمله لا من الأولين ولا من الآخرين، إلا أن يرحمه ربّه تبارك وتعالى، فتكون رحمته له خيراً من عمله، لأن رحمته تنجيه وعمله لا ينجيه فعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم ببعض حقه عليهم.

ومما يوضحه: أنه كلما كملت نعمة الله على العبد، عظم حقّه عليه، وكان ما يطالب به من الشكر أكثر مما يطالب به من هو دونه، فيكون حق الله عليه أعظم، وأعماله لا تفي بحقه عليه، وهذا إنما يعرفه حق المعرفة من عرف الله، وعرف نفسه.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦).

والمقصود أن من حقه سبحانه على كل أحد من عبيده أن يرضى به رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً، وأن يكون حبه كله لله، وبغضه في الله، وقوله لله، وفعله لله وتركه لله، وأن يذكره ولا ينساه، ويطيعه ولا يعصيه، ويشكره ولا يكفره، وإذا قام بذلك كله، كانت نعم الله عليه أكثر من عمله، بل ذلك نفسه من نعم الله عليه حيث وفَّقَه له ويسَّره وأعانه عليه، وجعله من أهله واختصه به على غيره، فهو يستدعي شكراً آخر عليه، ولا سبيل له إلى القيام بما يجب لله من الشكر أبداً.

فنعم الله تطالبه بالشكر، وأعماله لا تقابلها، وذنوبه وغفلته وتقصيره قد تستنفذ عمله.

والعبد يسير إلى الله سبحانه.

بين مشاهدة منَّته عليه ونعمه وحقوقه.

وبين رؤية عيب نفسه وعمله وتفريطه وإضاعته.

فهو يعلم أن ربَّه لو عذَّبه أشدَّ العذاب لكان قد عدل فيه، وأن أقضيته كلها عدل فيه، وأن ما هو فيه من الخير فمجرد فضله، ومنته وصدقته عليه، ولهذا كان في حديث سيد الاستغفار: (أبوء لك بنعمتك عليَّ، وأبوء بذنبي)[1]، فلا يرى نفسه إلا مقصِّراً مذنباً، ولا يرى ربّه إلا محسناً متفضلاً، وقد قسم الله خلقه إلى قسمين لا ثالث لهما: تائبين وظالمين فقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] وكذلك جعلهم قسمين معذبين وتائبين، فمن لم يتب فهو معذب ولا بُدَّ، قال تعالى: ﴿لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

---

(١) رواه البخاري (٦٣٠٦).

وأمر جميع المؤمنين من أولهم إلى آخرهم بالتوبة، ولا يستثنى من ذلك أحد، وعلق فلاحهم بها، قال تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

وسر **المسألة** أنه لما كان شكر المنعم على قدره، وعلى قدر نعمه، ولا يقوم بذلك أحد، كان حقّه سبحانه على كل أحد، وله المطالبة به، فإن لم يغفر له ويرحمه وإلا عَذَّبه، فحاجتهم إلى مغفرته ورحمته وعفوه، كحاجتهم إلى حفظه وكلاءته ورزقه، فإن لم يحفظهم هلكوا، وإن لم يرزقهم هلكوا، وإن لم يغفر لهم ويرحمهم هلكوا وخسروا، ولهذا قال أبوهم آدم عليه السلام وأمهم حواء ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] وهذا شأن ولده من بعده[١].

---

(١) هذا ما ساقه المصنف في شرح هذا الحديث، ولو رجعنا إلى نص الحديث لوجدنا أنه استعمل كلمة «لو» وهي تستعمل في سياق الافتراض لا في تقرير الواقع، والمراد من الحديث بيان عموم وعظمة فضل الله على عباده وأما القسم الثاني من الحديث فهو تقرير لعقيدة القدر التي جاءت في عدد من الآيات الكريمة.

الفصل الثالث[1]

في قوله ﷺ: (عدل فيّ قضاؤك)

[فصل] في دخول الإيمان بالقضاء والقدر، والعدل والتوحيد، والحكمة تحت قول النبي ﷺ: (ماضٍ فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك).

[نص الحديث]:

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (ما أصاب عبداً قَطُّ هَمٌّ ولا غَمٌّ ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سَمَّيْتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو عَلَّمْتَهُ أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همِّي وغمِّي، إلا أذهب الله هَمَّه وغَمَّهُ، وأبدله مكانه فرحاً قالوا: يا رسول الله، أفلا نتعلمهن؟ قال: بلى، ينبغي لمن يسمعهن أن يتعلمهن)[2].

[معنى الحديث]:

ابتدأ هذا الدعاء بالاعتراف بالعبودية لله حقاً.

---

(١) هذا الفصل هو الباب السابع والعشرون في الأصل.

(٢) رواه الإمام أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢) وقد صححه المؤلف.

ثم أتبع ذلك باعترافه بأنه في قبضته وملكه، وتحت تصرفه، بكون ناصيته في يده، يصرفه كيف يشاء، كما يقتاد من أمسك بناصيته شديد القوى لا يستطيع إلا الانقياد له.

ثم أتبع ذلك بإقراره له بنفاذ حكمه فيه، وجريانه عليه، شاء أم أبى، وإذا حكم فيه بحكم لم يستطع غيره رده أبداً.

وهذا اعتراف لربّه بكمال القدرة عليه، واعتراف من نفسه بغاية العجز والضعف، وكأنه قال: أنا عبد ضعيف مسكين، يحكم فيه قوي قاهر غالب، وإذا حكم فيه بحكم مضى حكمه فيه ولا بُدَّ.

ثم أتبع ذلك باعترافه: بأن كل حكم وكل مصيبة ينفذها فيه هذا الحاكم فهي عدل محض بمشيئة لا جور فيها ولا ظلم بوجهٍ من الوجوه، فقال: (ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك) وهذا يعمُّ جميع أقضيته سبحانه في عبده.

قضاءه السابق فيه قبل إيجاده.

وقضاءه فيه المقارن لحياته.

وقضاءه فيه بعد مماته.

وقضاءه فيه يوم معاده.

ويتناول قضاءه فيه بالذنب، وقضاءه فيه بالجزاء عليه.

ومن لم يثلج صدره لهذا، ويكون له كالعلم الضروري لم يعرف رَبَّه وكماله، ولا نفسه وعينه، ولا عدل في حكمه، بل هو جهول ظلوم، فلا علم ولا إنصاف!

ثم قوله بعد ذلك: «عدل فيَّ قضاؤك» دليل على أن الله سبحانه عادل في كل ما يفعله بعبده من قضائه كله، خيره وشره، حلوه ومره، فعله وجزائه.

فدلَّ الحديث على: الإيمان بالقدر، والإيمان بأن الله عادل فيما قضاه.

فالأول التوحيد، والثاني العدل.

وكلٌّ قضائه عدل في عبده، فإنه وضع له في موضعه الذي لا يحسن في غيره، فإنه وضع العقوبة ووضع القضاء بسببها وموجبها في موضعه.

فإنه سبحانه كما يجازي بالعقوبة في موضعها، فإنه يعاقب بنفس قضاء الذنب، فيكون حكمه بالذنب عقوبة على ذنب سابق، فإن الذنوب تكسب بعضها بعضاً، وذلك الذنب السابق عقوبة على غفلته عن ربّه وإعراضه عنه.

وتلك الغفلة والإعراض هي في أصل الجبلَّة والنشأة، فمن أراد أن يكمله أقبل بقلبه إليه، وجذبه إليه، وألهمه رشده، وألقى فيه أسباب الخير، ومن لم يرد أن يكمله تركه وطبعه، وخَلَّى بينه وبين نفسه، لأنه لا يصلح للتكميل، وليس محله أهلاً، ولا قابلاً لما يوضع فيه من الخير، وههنا انتهى علم العباد بالقدر.

الفصل الرابع[1]

﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾

قال الله عزّ وجلّ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩].

وقال في الآية التي قبلها: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء: ٧٨].

[محل البحث ومكان الإشكال]:

[محل البحث هو الآية الأولى، ومحل الإشكال هو قوله: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ مع قوله قبل ذلك ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾].

[الجواب]:

ومنشأ الغلط الظن بأن الحسنات والسيئات في الآية المراد بها الطاعات والمعاصي التي هي فعل العبد الاختياري.

وهذا وهم محض في هذه الآية، وإنما المراد بها النعم والمصائب، ولفظ الحسنات والسيئات في كتاب الله يراد به هذا تارة، وهذا تارة.

---

(١) جاء هذا الموضوع ضمن الباب الثاني والعشرين.

فقوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وقوله: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ٥٠].

وقوله: ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨].

وقوله: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١].

وقوله: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

المراد في هذا كله النعم والمصائب.

وأما قوله: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وقوله: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وقوله: ﴿فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

والمراد به في هذا كله الأعمال المأمور بها والمنهي عنها.

وهو سبحانه إنما قال: «ما أصابك» ولم يقل: «ما أصبت وما كسبت»، فما يفعله العبد يقال فيه: ما أصبت وكسبت وعملت كقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] وكقوله: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] وقول المذنب التائب: «يا رسول الله، أصبت ذنباً فأقم عليَّ كتاب الله» ولا يقال في هذا: أصابك ذنب، وأصابتك سيئة.

وما يفعل به بغير اختياره يقال فيه: أصابك كقوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠] وقوله: ﴿وَإِن تُصِبۡكَ مُصِيبَةٞ يَقُولُواْ قَدۡ أَخَذۡنَآ أَمۡرَنَا مِن قَبۡلُ﴾ [التوبة: ٥٠].

وقوله: ﴿وَنَحۡنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمۡ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٖ مِّنۡ عِندِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٥٢] وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾ [الرعد: ٣١] وقوله: ﴿فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ [المائدة: ١٠٦].

فقوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ﴾ [النساء: ٧٩] هو من هذا القسم، لا من القسم الذي يصيبه العبد باختياره، وهذا إجماع من السلف في تفسير هذه الآية.

[نفي التناقض بين الآيتين]:

وليس بين اللفظين تناقض لا في المعنى ولا في العبارة.

فإنه سبحانه وتعالىٰ ذكر عن هؤلاء الناكلين عن الجهاد أنهم: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ يقولوا لرسوله ﷺ: ﴿هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ﴾ أي بسبب ما أمرتنا به من دينك، وتركنا ما كنّا عليه أصابتنا هذه السيئات، لأنك أمرتنا بما أوجبها، فالسيئات ههنا هي المصائب، والأعمال التي ظنّوا أنها سبب المصائب هي التي أمروا بها، وقولهم في السيئة التي تصيبهم: ﴿هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ﴾ تتناول مصائب الجهاد التي حصلت لهم من الهزيمة والجراح، وقتل من قتل منهم، وتتناول مصائب الرزق على وجه التطير والتشاؤم، أي أصابنا هذا بسبب دينك، كما قال تعالى عن قوم فرعون: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١]

أي إذا جاءهم ما يسرون به ويتنعمون به من النعم، قالوا: نحن أهل ذلك ومستحقوه، وإن أصابهم ما يسوؤهم قالوا: هذا بسبب ما جاء به موسى.

وقال أهل القرية للمرسلين: ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨].

وقال قوم صالح له عليه الصلاة والسلام: ﴿اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ [النمل: ٤٧].

وكانوا يقولون لما ينالهم بسبب الحرب: هذا منك، لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة له، وللمصائب الحاصلة من غير جهة العدو: وهذا منك أيضاً، أي بسبب مفارقتنا لديننا ودين آبائنا والدخول في طاعتك.

وهذا حال كل من جعل طاعة الرسول ﷺ سبباً لشر أصابه من السماء أو من الأرض، وهؤلاء كثير في الناس، وهم الأقلون عند الله تعالى قدراً، الأرذلون عنده.

ومعلوم أنهم لم يقولوا: ﴿هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ﴾ بمعنى أنك أحدثتها، ومن فهم هذا تبين له أن قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ لا يناقض قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] بل هذا تحقيق له، فإنه سبحانه بين أن النعم والمصائب كلها من عنده، فهو الخالق لها المقدر لها المبتلي خلقه بها، فهي من عنده ليس بعضها خلقاً له وبعضها خلقاً لغيره، فكيف يضاف بعضها إلى الرسول ﷺ وبعضها إلى الله تعالى؟ ومعلوم أن الرسول ﷺ لم يحدثها، فلم يبقَ إلا ظنهم أنه سبب لحصولها إما في الجملة كحال أهل التطير، وإما في الواقعة المعينة كحال اللائمين له في الجهاد.

فأبطل الله سبحانه ذلك الوهم الكاذب والظن الباطل، وبين

أنَّ ما جاء به لا يوجب شراً البتة، بل الخير كله فيما جاء ﷺ به، والشر بسبب أعمالهم وذنوبهم كما قال الرسل عليهم السلام لأهل القرية ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾ [يس: ١٩] ولا يناقض هذا قول صالح عليه السلام لقومه: ﴿طَٰٓئِرُكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٤٧] وقوله تعالى عن قوم فرعون: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] بل هاتان النسبتان نظير هاتين النسبتين في هذه الآية، وهي نسبة السيئة إلى نفس العبد، ونسبة الحسنة والسيئة إلى أنهما من عند الله عز وجل.

فتأمل اتفاق القرآن وتصديق بعضه بعضاً، فحيث جعل الطائر معهم، والسيئة من نفس العبد، فهو على جهة السبب والموجب، أي [لأن] الشر والشؤم الذي أصابكم هو منكم ومعكم، فإن أسبابه قائمة بكم كما تقول شرك منك، وشؤمك فيك، وطائرك معك.

وحيث جعل ذلك كله من عنده، فهو لأنه الخالق له المجازي به عدلاً وحكمة، فالطائر يراد به العمل وجزاؤه، فالمضاف إلى العبد العمل والمضاف إلى الربِّ الجزاء، فطائركم معكم طائر العلم، وطائركم عند الله طائر الجزاء.

فما جاءت به الرسل ليس سبباً لشيء من المصائب، ولا تكون طاعة الله ورسوله سبباً لمصيبة قط، بل طاعة الله ورسوله لا توجب إلا خيراً في الدنيا والآخرة.

ولكن قد يصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم وتقصيرهم في طاعة الله ورسوله، كما لحقهم يوم أحد ويوم حنين، وكذلك ما امتحنوا به من الضراء وأذى الكفار لهم، ليس هو بسبب نفس إيمانهم ولا هو موجبه، وإنما امتحنوا به ليخلص ما فيهم من الشر، فامتحنوا بذلك كما يمتحن الذهب بالنار ليخلص منه غشه.

والنفوس فيها ما هو من مقتضى طبعها، فالامتحان يمحص المؤمن من ذلك الذي هو من موجبات طبعه، كما قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤١] وقال: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

فطاعة الله ورسوله لا تجلب إلا خيراً، ومعصيته لا تجلب إلا شراً، ولهذا قال سبحانه: ﴿فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] فإنهم لو فقهوا الحديث لعلموا أنه ليس في الحديث الذي أنزله الله على رسوله ما يوجب شراً البتة، ولعلموا أنه سبب كل خير، ولو فقهوا لعلموا أن العقول والفطر تشهد بأن مصالح المعاش والمعاد متعلقة بما جاء به الرسول، فلو فقهوا القرآن علموا أنه أمرهم بكل خير ونهاهم عن كل شر.

وهذا مما يبين أن ما أمر الله به يعلم حسنه بالعقل، وأنه كله مصلحة ورحمة ومنفعة وإحسان، بخلاف ما يقوله كثير من أهل الكلام الباطل، أنه سبحانه قد يأمر العباد بما لا مصلحة لهم فيه، بل يأمرهم بما فيه مضرَّة لهم، وقول هؤلاء تصديق وتقرير لقول المتطيرين بالرسل.

[تتمة في إيضاح معنى الآية]:

ومما يوضح الأمر في ذلك أنه سبحانه لما قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] عقب ذلك بقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] وذلك يتضمن أشياء:

منها: تنبيه أمته على أن رسوله الذي شهد له بالرسالة، إذا أصابه ما يكره فمن نفسه، فما الظن بغيره.

ومنها: أن حجة الله قد قامت عليهم بإرساله، فإذا أصابهم سبحانه بما يسوؤهم لم يكن ظالماً لهم في ذلك، لأنه قد أرسل رسوله إليهم يعلمهم بما فيه مصالحهم، وما يجلبها لهم، وما فيه مضرتهم، وما يجلبها لهم، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه.

ومنها: أنه سبحانه قد شهد له بالرسالة، بما أظهره على يديه من الآيات الدالة على صدقه وأنه رسوله حقاً، فلا يضره جحد هؤلاء الجاهلين الظالمين المتطيرين به لرسالته، وقد شهد له ربّ السماوات والأرض.

ومنها: أنهم أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم وعقوباتها حجة على إبطال رسالته، فشهد الله له بالرسالة، وأخبر أن شهادته كافية، فكان في ضمن ذلك إبطال قولهم أن المصائب من عند الرسول ﷺ، وإثبات أنها من عند أنفسهم بطريق التنبيه والأولى.

ومنها: إثبات الأسباب وإبطال قول من ينفيها، ولا يرى لها ارتباطاً بمسبباتها.

ومنها: أن الخير كله من الله، والشر كله من النفس، فإن الشر هو الذنوب وعقوباتها، والذنوب من النفس وعقوباتها مترتبة عليها، والله هو الذي قدر ذلك كله وقضاه، فكل من عنده قضاء وقدراً، وإن كانت نفس العبد سببه، بخلاف الخير والحسنات فإن سببها مجرد فضل الله ومنّه وتوفيقه كما تقدم تقريره.

ومنها: أنه سبحانه لما ردَّ قولهم: إن الحسنة من الله والسيئة من رسوله، وأبطله بقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] دفع وَهْمَ من تَوهَّمَ أن نفسه لا تأثير لها في السيئة، ولا هي منها أصلاً بقوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] وخاطبه بهذا تنبيهاً لغيره كما تقدم.

الفصل الخامس[1]

قوله ﷺ (فيسبق عليه الكتاب)

[نص الحديث]:

قال ﷺ: (إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها)[2].

[عرض الإشكال]:

الجهال بالله وأسمائه وصفاته المعطلون لحقائقها يبغِّضون الله إلى خلقه، ويقطعون عليهم طريق محبته، والتودد إليه بطاعته من حيث لا يعلمون.

إنهم يقرون في نفوس الضعفاء: أن الله سبحانه لا تنفع معه طاعة، وإن طال زمانها وبالغَ العبد وأتى بها بظاهره وباطنه، وأن العبد ليس على ثقة ولا أمن من مكره.

بل شأنه سبحانه أن يأخذ المطيع المتقي من المحراب إلى الماخور[3]، ومن التوحيد والمسبحة إلى الشرك والمزمار، ويقلب قلبه من الإيمان الخالص إلى الكفر.

---

(١) هذا الموضوع ورد في كتاب الفوائد للمؤلف ص ٢٨٣ وما بعدها، ولصلته الوثيقة بموضوع هذا الباب ألحقته به.

(٢) متفق عليه (خ٧٤٥٤، م٢٦٤٣).

(٣) هو بيت الريبة ومجمع أهل الفسق.

ويروون في ذلك آثاراً صحيحة لم يفهموها، وباطلة لم يقلها المعصوم، ويزعمون أن هذا حقيقة التوحيد، ويتلون على ذلك قوله تعالى:

﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

ويقيمون إبليس حجة لهم على هذه المعرفة، وأنه كان طاووس الملائكة، وأنه لم يترك في السماء رقعة ولا في الأرض بقعة إلا وله فيها سجدة أو ركعة، لكن جنى عليه جاني القدر، وسطا عليه الحكم، فقلب عينه الطيبة، وجعلها أخبث شيء.

حتى قال بعض عارفيهم: إنك ينبغي أن تخاف الله كما تخاف الأسد الذي يثب عليك بغير جرم منك ولا ذنب أتيته إليه.

ويحتجون بقول النبي ﷺ: (إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها).

وهذا مبني على إنكار الحكمة والتعليل والأسباب، وأن الله لا يفعل لحكمة ولا بسبب، وإنما يفعل بمشيئة مجردة من الحكمة والتعليل والسبب.

فلا يفعل لشيء ولا بشيء، وأنه يجوز عليه أن يعذب أهل طاعته أشد العذاب، وينعِّم أعداءه وأهل معصيته بجزيل الثواب، وأن الأمرين بالنسبة إليه سواء.

وهذا بمنزلة إنسان جعل يقول لولده: معلِّمك إن كتبت وأحسنت وتأدبت ولم تَعْصه، ربما أقام لك حجة وعاقبك. وإن

كسلت وبطلت وتعطلت وتركت ما أمرك به، ربما قربك وأكرمك.

فيودع بهذا القول قلبَ الصبي ما لا يثق بعده إلى وعيد المعلم على الإساءة، ولا وعده على الإحسان.

فأفلس هذا المسكين من اعتقاد كون الأعمال نافعة أو ضارة، فلا بفعل الخير يستأنس، ولا بفعل الشر يستوحش.

[النتائج المرتبة على هذا الفهم]:

وهل في التنفير عن الله، وتبغيضه إلى عباده أكثر من هذا؟

ولو اجتهد الملاحدة على تبغيض الدين والتنفير عن الله، لما أتوا بأكثر من هذا.

وصاحب هذه الطريقة يظن أنه يقرر التوحيد والقدر، ويرد على أهل البدع وينصر الدين.

ولعمر الله، العدو العاقل أقل ضرراً من الصديق الجاهل.

[جواب الإشكال]:

وكتب الله المنزلة كلها، ورسله كلهم، شاهدة بضد ذلك، ولا سيما القرآن.

فلو سلك الدعاة المسلك الذي دعا الله ورسوله ﷺ به الناس إليه، لصلحَ العالم صلاحاً لا فساد معه.

فالله سبحانه أخبر وهو الصادق الوفي:

أنه إنما يعامل الناس بكسبهم، ويجازيهم بأعمالهم، ولا يخاف المحسنُ لديه ظلماً ولا هضماً[1]، ولا يخاف بخساً ولا

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

رهقاً[1]، ولا يضيع عمل محسن أبداً[2]، ولا يضيع على العبد مثقال ذرة، ولا يظلمها، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠].

وهو الذي أصلح الفاسدين، وأقبل بقلوب المعرضين، وتاب على المذنبين، وإذا أوقع عقاباً أوقعه بعد شدة التمرد، ودعوة العبد إلى الرجوع إليه، والإقرار بربوبيته وحقه مرة بعد مرة، حتى إذا أيس من استجابته، والإقرار بربوبيته ووحدانيته، أخذه ببعض كفره وعتوه وتمرده، بحيث يعذِر العبد من نفسه، ويعترف بأنه سبحانه لم يظلمه، وأنه هو الظالم لنفسه.

كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١].

وقد أزاح سبحانه العلل، وأقام الحجج، ومكَّن من أسباب الهداية، وأنه لا يضل إلا الفاسقين والظالمين، ولا يطبع إلا على قلوب المعتدين.

وأما المكر الذي وصف به نفسه، فهو مجازاته للماكرين بأوليائه ورسله، فيقابل مكرهم السيئ بمكره الحسن، فيكون المكر منهم أقبح شيء، ومنه أحسن شيء، لأنه عدل ومجازاة.

[شرح الحديث]:

وأما كون (الرجل يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب)، فإن هذا عمِل عمَل أهل

---

(١) قال تعالى: ﴿فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا﴾ [الجن: ١٣].

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

الجنة فيما يظهر للناس، ولو كان عملاً صالحاً مقبولاً للجنة، قد أحبه الله ورضيه، لم يبطله عليه.

وقوله: (لم يبق بينه وبينها إلا ذراع) يشكل على هذا التأويل.

فيقال: لما كان العمل بآخره وخاتمته، لم يصبر هذا العامل على عمله حتى يتم له، بل كان فيه آفة كامنة، ونكتة خُذِلَ بها في آخر عمره، فخانته تلك الآفة والداهية الباطنة في وقت الحاجة، فرجع إلى موجبها وعملت عَمَلَها.

ولو لم يكن هناك غش وآفة، لم يقلب الله إيمانه، والله يعلم من سائر العباد ما لا يعلمه بعضهم من بعض.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
مقدمة الإعداد	٥
القدر في كتاب «طريق الهجرتين»	٩
طريقة العمل في إعداد الكتاب	١٠
مسألة القدر في عهد الصحابة	١٣
مقدمة المؤلف	٣١

الباب الأول
معنى القدر وأنواع المقادير

الفصل الأول: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾	٤٥
المخاصمون في القدر نوعان	٤٥
قول الإمام أحمد في القدر	٤٦
قول ابن عباس في القدر	٤٦
الفصل الثاني: أنواع المقادير	٤٨
تمهيد	٤٨
التقدير الأول: تقدير قبل خلق السماوات	٤٨
التقدير الثاني: تقدير أمر العباد قبل خلقهم	٥١
التقدير الثالث: تقدير أمر الجنين في بطن أمه	٥٥
التقدير الرابع: تقدير ليلة القدر	٦٠
التقدير الخامس: التقدير اليومي	٦٢
الفصل الثالث: آيات كريمة في سبق القدر	٦٥
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾	٦٥
﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾	٦٨
﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾	٦٨

الباب الثاني
مراتب القضاء والقدر

الفصل الأول: الأولى: هي العلم السابق ٧١
الفصل الثاني: الثانية: الكتابة ٧٦
الفصل الثالث: الثالثة: المشيئة ٨٢
ما جاء في المشيئة ٨٢
ما جاء في الإرادة ٨٧
الفصل الرابع: الرابعة: مرتبة خلق الأعمال ٨٩
تمهيد حول الآراء الواردة في الموضوع ٨٩
موقف أهل السنة من الفرق الأخرى ٩٠
مذهب أهل السنة ٩١
سورة الفاتحة بيان لمذهب أهل السنة ٩٣
الله سبحانه خالق الأعيان والأفعال ٩٥
دليل قدرته تعالى على أفعال العباد وخلقها ٩٧
السنة تقرر تفرده تعالى بخلق أعمال العباد ١٠٦

الباب الثالث
مراتب الهداية والضلال

تمهيد حول مكانة هذا الباب ١١٥
مراتب الهدى والضلال ١١٥
الفصل الأول: الأولى: الهداية العامة ١١٧
﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ ١١٧
﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ ١١٨
من أمثلة الهداية العامة: هداية النحل ١٢٠
الخلق والهداية العامة ١٢٦
جمع القرآن بين الخلق والهداية ١٢٨
الفصل الثاني: الثانية: هداية الدلالة والبيان ١٢٩
هداية البيان لا تستلزم هداية التوفيق ١٢٩
مهمته ﷺ هي هداية الدلالة والبيان ١٣٠

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث: الثالثة: هداية التوفيق والإلهام ١٣٢
أركان هداية التوفيق ١٣٢
هداية التوفيق بيد الله تعالى وحده ١٣٢
افتقار العبد إلى هداية التوفيق ١٣٥
منع هذه الهداية بيده تعالى أيضاً ١٣٥
آثار التأويل الباطل ١٣٦
الفصل الرابع: الرابعة: الهداية إلى الجنة والنار ١٣٩

الباب الرابع
الكسب والجبر

الفصل الأول: في بيان معاني الألفاظ ١٤٣
الكسب في اللغة ١٤٣
الكسب في القرآن ١٤٣
الجبر في اللغة ١٤٤
الجبار من أسمائه تعالى ١٤٥
الفصل الثاني: مفهوم الكسب والجبر ١٤٦
الكسب أمر متفق عليه مختلف على حقيقته ١٤٦
إشكال حول آيات الطبع والختم وجواب ذلك ١٤٩
الطبع والختم لا يمنعان حصول الإيمان ١٥٢
موقف أهل السنة من «الجبر» ١٥٤
الفصل الثالث: في فَعَل وأفعل في القضاء والقدر ١٥٩
تحديد موضوع البحث ١٥٩
إشكال وجواب ١٦١
قضاءان ١٦٢
الفرق بين «فعل» و«أفعل» ١٦٣

الباب الخامس
الاحتجاج بالقدر وترك العمل

الفصل الأول: الاحتجاج بالقدر على الذنب ١٦٩
الذين احتجوا بالقدر على الذنب ١٦٩

الموضوع	الصفحة

موقف الناس من هذا الموضوع ١٧٦
الفصل الثاني: هل يحتج بالقدر؟ ١٨١
الآيات الكريمة أبطلت ذلك ١٨١
بيان وجه الخطأ ١٨٢
بيان بطلان الاحتجاج بالقدر ١٨٣
الموضوع الذي ينفع فيه الاحتجاج بالقدر ١٨٤
الفصل الثالث: سبق المقادير لا يقتضي ترك العمل ١٨٧
المشكلة محل البحث ١٨٧
النصوص الواردة في الموضوع ١٨٧
ما يستفاد من النصوص ١٨٨
فطرة الحرص على الأسباب ١٩٠
الإيمان بالقدر باعث على العمل ١٩١
الإيمان بالقدر يرتكز على أمرين ١٩١
الفصل الرابع: دفع القدر بالقدر ١٩٣

الباب السادس
أقسام القضاء وأمر الرضا به

الفصل الأول: الرضا بالقضاء ١٩٩
حكم الرضا بالقضاء ١٩٩
تفصيل القول في الموضوع ٢٠٠
الرضا بالمكروه ٢٠٠
الفصل الثاني: انقسام القضاء والحكم إلى كوني وديني ٢٠٢
تمهيد ٢٠٢
القضاء نوعان: كوني وديني ٢٠٣
الحكم نوعان: كوني وديني ٢٠٣
الإرادة نوعان: كونية ودينية ٢٠٤
هل الأمر والإرادة متلازمان ٢٠٥
الكتابة نوعان: كونية وشرعية ٢٠٥
الأمر نوعان: كوني وديني ٢٠٦

الإذن نوعان: كوني وديني ٢٠٦
الجعل نوعان: كوني وديني ٢٠٧
كلماته تعالى: كونية ودينية ٢٠٧
البعث نوعان: كوني وديني ٢٠٨
الإرسال نوعان: كوني وديني ٢٠٨
التحريم نوعان: كوني وديني ٢٠٩
الإيتاء نوعان: كوني وديني ٢٠٩
موقف الناس من ذلك ٢٠٩

الباب السابع

تنزيه القضاء الإلهي عن الشر

الفصل الأول: تنزيه القضاء الإلهي عن الشر ٢١٣
بيده الخير سبحانه وتعالىٰ ٢١٣
الظلم وضع الشيء في غير موضعه ٢١٤
أسماؤه تعالى تمنع نسبة الشر إليه ٢١٤
وضع الشيء في مكانه لا يكون شراً ٢١٦
الشر نوعان ٢١٧
أنواع الوجود ٢٢٠
الفصل الثاني: لا ينسب الشر إلى الله تعالى ٢٢٤
الفصل الثالث: لا يقال إن الرب تعالى مريد للشر ٢٣٤
موقف الفِرَق من الموضوع ٢٣٤
تحقيق القول في الموضوع ٢٣٤
لا يضاف الشر إلى الله تعالى ٢٣٦
نسب الله الخير إلى نفسه دون الشر ٢٣٧
الفصل الرابع: معنى «الإيمان بالقدر خيره وشره» ٢٣٨
الفصل الخامس: في اشتقاق أسمائه تعالى ٢٤٠

الباب الثامن

إثبات حكمته تعالى في خلقه وأمره

الفصل الأول: إثبات حكمته تعالى في خلقه وأمره ٢٤٥
النوع الأول: التصريح بلفظ الحكمة ٢٤٥

الموضوع	الصفحة

النوع الثاني: إخباره أنه فعل كذا لكذا ٢٤٦
النوع الثالث: الإتيان بكي التعليلية ٢٤٧
النوع الرابع: ذكر المفعول له ٢٤٧
النوع الخامس: الإتيان بأن والفعل تعليلا ٢٤٨
النوع السادس: ذكر ما هو من صرائح التعليل ٢٤٨
النوع السابع: التعليل بلعل ٢٤٨
النوع الثامن: ذكر الحكم عقب الوصف المناسب له ٢٤٩
النوع التاسع: تعليل عدم الحكم بوجود المانع ٢٤٩
النوع العاشر: إخباره عن الحكم والغايات ٢٥٠
الحادي عشر: إنكاره على منكري الحكمة ٢٥٠
الثاني عشر: إنكاره التسوية بين المختلفين ٢٥١
الثالث عشر: الأمر بتدبر كلامه تعالى ٢٥٢
الرابع عشر: إخباره عن صدور الخلق والأمر عن حكمته ٢٥٢
الخامس عشر: حكمته أحسن الأحكام ٢٥٣
السادس عشر: إخباره أنه على صراط مستقيم ٢٥٣
السابع عشر: حمده تعالى نفسه على جميع ما فعله ٢٥٤
الثامن عشر: إخباره بإنعامه على خلقه ٢٥٤
التاسع عشر: اتصافه بأنه أرحم الراحمين ٢٥٥
العشرون: التخصيص لحكمة يعلمها سبحانه ٢٥٥
الحادي والعشرون: تركه بعض المقدور ٢٥٦
الثاني والعشرون: تعطيل الحكمة يكون لعدم علم الفاعل بها ٢٥٧
الفصل الثاني: الرد على نفاة الحكمة ٢٥٩
تمهيد ٢٥٩
أصول تبين إثبات الحكمة ٢٦٠
الأول: إثبات عموم علمه سبحانه ٢٦٠
الثاني: إثبات أنه سبحانه حي حقيقة ٢٦٣
الثالث: الفعل من الحي العالم لا يقع إلا بمشيئة ٢٦٣
الرابع: أنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها ٢٦٤
مثال من حكمته تعالى: الصلاة ٢٦٨

الموضوع	الصفحة

الباب التاسع
شرح إشكالات بعض النصوص

الفصل الأول: احتجاج آدم وموسى ٢٧٩
نص الحديث ٢٧٩
إثبات صحة الحديث ٢٨٠
موقف الفرق من الحديث ٢٨٠
أصل أهل السنة وأصل غيرهم ٢٨١
بيان معنى الحديث ٢٨١
الفصل الثاني: حديث أبي بن كعب ٢٨٣
نص الحديث وبيان صحته ٢٨٣
حيرة بعض الفرق وسبب ذلك ٢٨٤
بيان معنى الحديث ٢٨٥
الفصل الثالث: (عدل فيَّ قضاؤك) ٢٩٠
نص الحديث ٢٩٠
معنى الحديث ٢٩٠
الفصل الرابع: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ ٢٩٣
محل البحث ومكان الإشكال ٢٩٣
الجواب ٢٩٣
نفي التناقض بين الآيتين ٢٩٥
تتمة في إيضاح معنى الآية ٢٩٨
الفصل الخامس: قوله ﷺ: (فيسبق عليه الكتاب) ٣٠٠
نص الحديث ٣٠٠
عرض الإشكال ٣٠٠
النتائج المترتبة على هذا الفهم ٣٠٢
جواب الإشكال ٣٠٢
شرح الحديث ٣٠٣
المحتوى ٣٠٥

من منشوراتنا

مشروع تقريب تراث الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله

٦٩١ ـ ٧٥١هـ

صدر منها:

١ ـ تقريب طريق الهجرتين.

٢ ـ الوابل الصيب من الكلم الطيب.

٣ ـ سيرة خير العباد.

٤ ـ البيان في مصايد الشيطان.

٥ ـ فضل العلم والعلماء.

٦ ـ قل انظروا.

٧ ـ القضاء والقدر.

٨ ـ طب القلوب.

٩ ـ الهدي النبوي في العبادات.

١٠ ـ الهدي النبوي في الفضائل والآداب.